



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -

UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID - EL Tarf-



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

**Faculté des sciences économiques commerciales et science de  
gestion**

السنة الجامعية: 2021/ 2022

الرقم التسلسلي: .....

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

## متطلبات الإصلاح المالي وتعزيز الاستدامة المالية العامة في الجزائر

تخصص: نقدي وبنكي

- تحت إشراف:

الأستاذة: بوقفة نفيسة

من إعداد الطلبة:

- عاتي راضية
- جريبي فريال



### ملخص

تهدف الدراسة إلى رصد متطلبات الإصلاح المالي وتعزيز الاستدامة المالية العامة في الجزائر، حيث ان السياسة المالية تعد إحدى مكونات السياسة الاقتصادية، ولها فعالية في تحقيق الإصلاح المالي في ظل التحولات الاقتصادية اخذين بذلك الجزائر كنموذج للدراسة .

كما هدفت إلى التعرف على الاستدامة المالية وحقيقة الدور الذي تمارسه السياسة المالية عليها الاقتصاد الجزائري، كما عرف الاقتصاد هشاشة الاستدامة المالية بسبب انهيار اسعار البترول.

**الكلمات المفتاحية:** مالية عامة، استدامة مالية، إصلاح جبائي، الجزائر.

#### **Abstract:**

The study aims to monitor the requirements of the financial reform and enhance public financial sustainability in Algeria, as the financial policy is one of the components of economic policy and it has effectiveness in achieving financial reform amid of economic transformations, using Algeria as a model for the study. The study also focused on the identification of the financial sustainability and the reality of the role played by the fiscal policy on the financial sustainability of the Algerian economy, which experienced fragility of the above-mentioned due to the collapse in oil prices.

**key words:** Public finance, financial sustainability, fiscal reform, Algeria.

## إهداء

أولاً لك الحمد ربّي على كثير فضلك و جميل عطائك وجودك الحمد الله ربّي و مهما حمدنا فلن  
نستوفى حمدك و الصلاة و السلام على من لا نبي بعده .

اهدي تخرجي إلى.....

من علمني معاني الأبوة إلي الذي نور طريق مستقبلي أبي الغالي حفظه الله .

إلى من وضع الله الجنة تحت أقدامها إلى نبع الحب التي حفر اسمها على جدار قلبي إلى من سهرت  
الليالي من أجل راحتي أُمي الغالية حفظها الله .

إلى من كانوا لي سنداً في هذه الحياة و تقاسموا معي الآهات و الأناة أخواتي حبيباتي يسرى و منال .

إلى الكتاكيت أريج، إياد، انس، معاد .

إلى روح جدي و جدتي رحمهم الله .

إلى أحسن من عرفني بهم القدر الأصدقاء القدامى و الدراسة .

إلى كل من لم يدركهم قلبي أقول لهم بعت و لم يبعد عن القلب حبكم .

نفسي ... تذكرني أن لك قلب طيب يستحق الفرح داما ...

\*في الأخير أسأل الله نفعاً طيباً يستفيد منه غيري .\*

# راضية

## إهداء

الحمد لله الذي يقبل التوبة عن عباده ويغفر السيئات والصلاة والسلام على من علم

الناس دين الإسلام

اهدي عملي هذا إلى ....

من أنارت دربي بالصلاة والدعاء من علمتني الكفاح رغم العنان إلى نبع الحنان أمني حفظها الرحمن .  
أجمل ما أراه ببصيرتي الذي عمل بكد وألبسني ثوب المكارم والأخلاق وعلمني أن ابني فوق أمات  
الجبال أحلامي أبي الغالي حفظه الله .

من هم قدوتي و سندي في الحياة أخي العزيز وأخواتي الحبيبات وخطيبي سندي حفظهم الله.

نفسي ... تذكرني أن لكي قلب طيب يستحق الفرح دائما ...

رفيقات الدرب وكل من ساعدني و لو بكلمة الطيبة للوصول إلى ما تصبوا إليه نفسي ...

\* في الأخير أسأل الله نفعا طيبا يستفيد منه غيري .\*

فريال

## شكر وعرفان

الشكر أولا الله الذي بفضله ونعمه وكرمه تتم الصالحات

ثم الشكر لمن تصلي عليهم الملائكة معلمي الناس الخير أساتذتنا

وعلمائنا

ثم مشرفتنا القديرة أستاذتنا نفيسة بوقفة و إلي أساتذتنا الكرام

والعاملين في كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ولكل من

ساندنا بنصح أو دعا لنا بخير

## قائمة الأشكال

| رقم الشكل | عنوان الشكل                                                                 | الصفحة |
|-----------|-----------------------------------------------------------------------------|--------|
| (1-1)     | تقسيمات الإيرادات العامة                                                    | 17     |
| (1-2)     | العلاقة بين الاختلال الداخلي والاختلال الخارجي                              | 48     |
| (1-3):    | تطور الإيرادات، الجباية البترولية، الجباية العادية ، الإيرادات غير الجبائية | 95     |

## قائمة الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول                                                                                                         | الصفحة |
|------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| (1-1)      | التصنيف المالي لمؤسستي ( S&P/MOODY )                                                                                 | 31     |
| (1-2)      | يمثل مقارنة المستويات الدنيا المقترحة لمؤشرات الاستدامة المالية بين المنظمة الدولية لتخفيف الديون صندوق النقد الدولي | 55     |
| (2-2)      | مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث وما قبل الحدوث                                                                | 61     |
| (1-3)      | تطور الرصيد الموازي للجزائر                                                                                          | 71     |
| (2-3)      | التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي                                                                        | 72     |
| (3-3)      | التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو                                                                                    | 73     |
| (4-3)      | التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو                                                                                  | 75     |
| (5-3)      | تطور الإنفاق العمومي و الإيرادات العمومية للفترة 2000-2015                                                           | 76     |
| (6-3)      | تطور أسعار النفط للفترة 2000 - 2014                                                                                  | 76     |
| (7-3)      | تطور العجز الموازي في الجزائر للفترة 2008-2019                                                                       | 80     |
| (8-3)      | تطور نسبة الدين (الخارجي الداخلي - العام) إلى الناتج الداخلي الخام:                                                  | 85     |
| (9-3)      | تطور مؤشر الفجوة الضريبية للفترة 2008-2019 (الوحدة : مليون دينار جزائري)                                             | 86     |
| (10-3)     | وضعية ملخصة لعمليات الخزينة توضح العجز الموازي للفترة 2008 إلى غاية 2020                                             | 88     |
| (11-3)     | جدول تمويل عجز الخزينة ومؤشر العجز الموازي للفترة 2008-2020                                                          | 89     |
| (12-3)     | بعض مؤشرات استدامة الدين العمومي                                                                                     | 91     |
| (13-3)     | الفجوة الضريبية في الجزائر 2008-2017.                                                                                | 92     |
| (14-3)     | رصيد الموازنة العامة في الجزائر 2008-2018                                                                            | 94     |
| (15-3)     | حساب شرط الملاءة المالية                                                                                             | 96     |

## قائمة المختصرات

| المختصر | معنى المختصر                             | ترجمة المختصر                |
|---------|------------------------------------------|------------------------------|
| IBCA    | International Business Coach Association | أعمال عالمية لجمعية المدربين |
| S&P     | Standard & Poor's                        | ستاندرد أند بورز             |
| IRG     | Import Sur le Revenu Global              | الضريبة على الدخل الإجمالي   |
| IFS     | Indication Fiscal Sustainability         | مؤشر الاستدامة المالية       |
| PIB     | Produit Intérieur brut                   | الناتج المحلي الإجمالي       |
| CRAS    | Credit Rating Agencies                   | وكالة التصنيف الائتمان       |
| FRR     | Fonds De Regulation Des Recettes.        | صندوق ضبط الموارد            |

## فهرس المحتويات

| المحتوى                                                                           | الصفحة |
|-----------------------------------------------------------------------------------|--------|
| الملخص                                                                            | I      |
| الإهداء                                                                           | II     |
| الشكر والعرفان                                                                    | IX     |
| قائمة الأشكال                                                                     | IX     |
| قائمة الجداول                                                                     | IX     |
| قائمة المختصرات                                                                   | IX     |
| فهرس المحتويات                                                                    | IX     |
| المقدمة                                                                           | 5-1    |
| <b>الفصل الأول: السياسة المالية العامة بين اختلالات الميزانية و أهمية الإصلاح</b> |        |
| تمهيد                                                                             | 07     |
| المبحث الأول : مفهوم السياسة المالية و الميزانية العامة                           | 08     |
| المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية                                               | 08     |
| أولاً- تعريف السياسة المالية                                                      | 08     |
| ثانيا - أهداف السياسة المالية                                                     | 09     |
| ثالثاً- عمل السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها                                 | 10     |
| المطلب الثاني: الميزانية العامة                                                   | 13     |
| أولاً - تعريف وخصائص الميزانية العامة                                             | 13     |
| ثانيا - مبادئ الميزانية العامة                                                    | 14     |
| ثالثاً- عناصر الميزانية العامة                                                    | 16     |
| المبحث الثاني : اختلالات و مشاكل سياسة المالية و الميزانية العامة                 | 21     |
| المطلب الأول: عجز الميزانية العامة                                                | 21     |
| أولاً- مفهوم عجز الميزانية العامة للدولة                                          | 21     |
| المطلب الثاني: مشكل المديونية و الديون السيادية                                   | 24     |
| أولاً- مفهوم المديونية الخارجية                                                   | 24     |

|                                                                    |                                                                                    |
|--------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------|
| 25                                                                 | ثانيا- أسباب و آثار المترتبة على تزايد حجم المديونية الخارجية                      |
| 29                                                                 | ثالثا- الديون السيادية                                                             |
| 33                                                                 | المبحث الثالث : الإصلاح الجبائي كضرورة لتجاوز الاختلالات في السياسة المالية العامة |
| 33                                                                 | المطلب الأول: الإطار النظري للإصلاح الجبائي                                        |
| 33                                                                 | أولا- مفهوم الإصلاح الجبائي                                                        |
| 34                                                                 | ثانيا- دوافع الإصلاح الجبائي                                                       |
| 34                                                                 | المطلب الثاني: أسباب عملية الإصلاح الجبائي                                         |
| 35                                                                 | المطلب الثالث: متطلبات الإصلاح الجبائي                                             |
| 38                                                                 | خلاصة الفصل                                                                        |
| الفصل الثاني: الإطار النظري للاستدامة المالية                      |                                                                                    |
| 40                                                                 | تمهيد                                                                              |
| 41                                                                 | المبحث الأول : ماهية الاستدامة المالية                                             |
| 41                                                                 | المطلب الأول : مفهوم الاستدامة المالية                                             |
| 43                                                                 | المطلب الثاني: القواعد المالية الهادفة لتحقيق الاستدامة المالية                    |
| 45                                                                 | المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الاستدامة المالية                               |
| 48                                                                 | المبحث الثاني: أبعاد الاستدامة المالية و علاقتها بالإصلاح المالي                   |
| 48                                                                 | المطلب الأول: النظام الضريبي الجمركي و الاستدامة المالية                           |
| 49                                                                 | المطلب الثاني: الاستدامة المالية و الموازنة العامة                                 |
| 50                                                                 | المطلب الثالث: الدين السيادي العام و الاستدامة المالية                             |
| 52                                                                 | المبحث الثالث: مؤشرات الاستدامة المالية و حدود استخدامها                           |
| 52                                                                 | المطلب الأول: مؤشرات الاستدامة المالية                                             |
| 61                                                                 | المطلب الثاني: منهجية احتساب مؤشرات الاستدامة المالية                              |
| 65                                                                 | المطلب الثالث: محاذير استخدام مؤشرات الاستدامة المالية                             |
| 66                                                                 | خلاصة الفصل                                                                        |
| الفصل الثالث تقييم وتحليل الاستدامة المالية في الجزائر (2008-2020) |                                                                                    |
| 68                                                                 | تمهيد                                                                              |
| 69                                                                 | المبحث الأول: تطور السياسة المالية و إشكالية التوازن الاقتصادي العام للجزائر       |

|     |                                                                     |
|-----|---------------------------------------------------------------------|
| 69  | المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر                       |
| 69  | أولا- تطور أداء السياسة المالية خلال الفترة من (1989-1999).         |
| 71  | ثانيا- السياسة المالية في ظل برامج التنمية الاقتصادية               |
| 78  | المطلب الثاني: إشكالية التوازن الاقتصادي العام للجزائر              |
| 78  | أولا-التوازن الداخلي                                                |
| 79  | ثانيا-التوازن الخارجي                                               |
| 80  | المطلب الثالث: تطور العجز الموازي و أثره في الاقتصاد الجزائري       |
| 80  | أولا- تحليل تطور العجز الموازي وأسبابه في الجزائر                   |
| 82  | ثانيا- أثر العجز الموازي على الاقتصاد الجزائري                      |
| 84  | المبحث الثاني: تقييم الاستدامة المالية في الجزائر و متطلبات تعزيزها |
| 84  | المطلب الأول: تحليل الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2008-2019   |
| 84  | أولا- تطور الدين العام للفترة 2008-2019                             |
| 86  | ثانيا- مؤشر الفجوة الضريبية للفترة المدروسة 2008-2019:              |
| 88  | ثالثا- مؤشر العجز الموازي للفترة 2008-2020                          |
| 91  | المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر            |
| 91  | أولا -تطور الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الخام                 |
| 92  | ثانيا- قياس الفجوة الضريبية                                         |
| 93  | ثالثا-مؤشر العجز الموازي                                            |
| 95  | رابعا- اختبار شرط الملاءة المالية                                   |
| 96  | المطلب الثالث: متطلبات وجهود تعزيز الاستدامة المالية في الجزائر     |
| 97  | أولا- الاستدامة المالية من منظور الاقتصاد الجزائري                  |
| 97  | ثانيا- متطلبات استدامة تمويل النفقات                                |
| 101 | ثالثا - الجهود المبذولة لتحقيق استدامة مالية في الجزائر وتحدياتها   |
| 104 | خلاصة الفصل                                                         |
| 106 | خاتمة                                                               |
| 108 | قائمة المراجع                                                       |

مقدمة

## مقدمة

تخصى سياسة المالية العامة دورا هاما في معالجة الأزمات المالية الاقتصادية بأدواتها المتمثلة في الإنفاق، الإيرادات العامة، والميزانية العامة لتحقيق أهداف التنمية، وقد تكون أيضا هي السبب الوحيد في انهيار الاقتصاد وخلق الأزمات، وهذا راجع إلى سوء استخدام الأدوات المتاحة لهذه السياسة فهي إذا سلاح ذو الحدين.

كما يحتاج موضوع الاستدامة المالية درجة عالية من الاهتمام لدى الباحثين، وذلك لكونه يعبر عن مدى قدرة الحكومة في تنفيذ برامج عملها ومختلف النشاطات دون أن يعيق ذلك من قدرتها المستقبلية عن الإنفاق في ظل إيراداتها المالية الحالية، فالاستدامة المالية تعمل على الحد من المشاكل التي تواجه إعداد الميزانية العامة للدولة لذلك من الضروري على الحكومات التنسيق والعمل على تحقيق التناغم بين سياساتها المالية وخفض الفجوة المالية (الفرق بين القيمة الحالية لجميع التزامات الدولة وإيراداتها المستقبلية من خلال توقع النفقات والإيرادات المستقبلية طويلة الأجل وتعديل السياسات الحالية سواء بزيادة أو خفض النفقات أو الإيرادات بما يؤدي إلى تحقيق نمو مستدام لا يستند إلى توسيع مفرط في الإنفاق أو زيادة متواصلة في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والمساهمة في تعزيز متطلبات الاستدامة المالية .

وفي هذا الصدد تسعى كافة الدول جاهدة لتحقيق وضعية الاستدامة المالية وتغطية العجز المالي من خلال سياسات المالية العامة بالبحث عن التمويل للتوسع في الإنفاق على المشاريع العامة وتقديم الخدمات وإعطاء الثقة للقطاع الخاص للاستثمار في البلدان التي تتمتع بها المالية، تبنى على أساس اقتصاد متنوع يعتمد على قطاعات مختلفة حيث يكون الاستثمار الأجنبي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور رئيسي في الاقتصاد لكونها تمثل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي.

إن الوضعية المالية في الجزائر جد صعبة ولا تتسم بالاستدامة المالية وتعرضها في الكثير من حالات العسر المالي خاصة بعد انهيار أسعار البترول 2014، نتيجة لارتفاع مساهمة الجباية البترولية من مجموع الإيرادات العامة، وعدم قدرة هذا الأخير على تغطية النفقات العامة.

## مقدمة

### أولاً- إشكالية البحث:

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى قدرة الدولة من خلال سياستها المالية على تحقيق متطلبات الإصلاح المالي وتعزيز الاستدامة المالية في الجزائر؟

وللإجابة على السؤال الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى مساهمة الإصلاح الجبائي في توفير النفقات العامة؟
- فيما تتمثل أسباب العجز الموازي في الجزائر؟
- ما المقصود بالاستدامة المالية وهل تتسم الوضعية المالية في الجزائر؟

### ثانياً- فرضيات الدراسة:

للإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- ❖ **الفرضية الأولى:** الإصلاح الجبائي هو استحداث ضرائب جديدة من أجل توفير موارد مالية؛
- ❖ **الفرضية الثانية:** تفاقم النفقات العامة يعتبر السبب الرئيسي في عجز الموازنة؛
- ❖ **الفرضية الثالثة:** الاستدامة المالية هي قدرة الدولة على تمويل نفقاتها والوفاء بالتزاماتها ولا تتسم الجزائر الوضعية المالية.
- ❖ **ثالثاً- أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- تسليط الضوء على مفهوم الاستدامة المالية وسياسة المالية العامة؛
- التعريف بالإصلاحات الضريبية وأهدافها وآثارها في علاج الاختلالات المالية؛
- الوقوف على ظاهرة العجز المستدام الذي تعانيه الميزانية العامة للدولة وما مدى نجاعة الأساليب والإجراءات المتخذة من طرف الجزائر لمواجهة العجز؛
- محاولة البحث عن التدابير اللازمة لتحقيق الاستدامة المالية.

## مقدمة

### رابعاً- أهمية الدراسة:

- مدى فعالية إبراز الإصلاحات الجبائية في تغطية نفقات الميزانية العامة للدولة؛
- مدى تحقيق الاستدامة المالية وأهمية دراسة السياسة المالية لبناء سياسة مالية ناجحة في المستقبل؛
- دور الاستدامة المالية وأثرها على الاستقرار المالي في الجزائر.

### خامساً- منهج الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب للدراسة فقد تطرقنا في الجانب النظري إلى مفهوم السياسة المالية، اختلالات ومشاكل السياسة المالية والميزانية العامة، مفهوم الاستدامة المالية ومؤشراتها، حدود استخدام علاقاتها بالإصلاح المالي بالإضافة إلى الأسلوب التحليلي، بتحليل الأوضاع المالية للدولة وكذلك استخدمت منهج دراسة الحالة في تقييم الاستدامة المالية للجزائر من خلال دراسة وطبيعة العلاقة بين الإيرادات والنفقات الحكومية.

### سادساً- الدراسات السابقة:

➤ **الدراسة الأولى:** دراسة خالد حسين الريفي، بعنوان: "العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية"، والدراسة عبارة عن رسالة ماجستير، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2014.

هدفت الدراسة إلى بيان العوامل التي تساعد على تحقيق الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية في الفترة (1996-2013)، وذلك باستخدام عدة نماذج قياسية تحدد مدى مساهمة هذه العوامل في خفض عجز الميزانية وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية بما يضمن إعطاء دور للموارد المحلية الذاتية. أظهرت نتائج التقدير القياسية وجود آثار معنوية لا يمكن إهمالها لعدد من المتغيرات المستقلة، هي (رصيد الميزان التجاري، الإيرادات الضريبية، الإيرادات غير الضريبية، إيرادات المقاصة، الرواتب والأجور، نفقات غير الأجور، صافي الإقراض، المنح والمساعدات الخارجية) على المتغيرات التابعة (الرصيد الجاري والرصيد الكلي) كلا على حدة، بينما كان كل من ( معدل النمو الاقتصادي، أسعار الفائدة، رصيد الاستثمار الكلي والأوضاع السياسية) له علاقة غير معنوية إحصائياً في حالة (الرصيد الجاري أو الرصيد الكلي).

## مقدمة

➤ **الدراسة الثانية:** دراسة عبد العزيز بلواضح، بعنوان: "متطلبات تحقيق الاستدامة المالية العامة للدولة في الجزائر"، وهي مقال في مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر، 2021.

وكان الهدف من هذا البحث هو إبراز دور حوكمة سياسات الإنفاق العام من أجل زيادة فاعلية هذا الإنفاق بالقدر الذي يمكن الاستمرار في التمويل على المدى المتوسط والبعيد، ومواجهة مختلف الالتزامات المالية الداخلية والخارجية، وتسهيل الضوء على متطلبات الحوكمة الضريبية لاستدامة مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر. توصلت الدراسة إلى أن الوضعية المالية في الجزائر جد صعبة ولا تتسم بالاستدامة المالية وتعرضها في الكثير من الحالات للعسر المالي خاصة بعد انهيار أسعار البترول منذ سنة 2014، إذا يجب إعادة النظر في إدارة المالية العامة للدولة من خلال إرساء مبادئ الحوكمة الجيدة في سياسة الإنفاق العام من جهة، وتطبيق الحوكمة الضريبية من أجل الوصول لاستدامة مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة من جهة أخرى.

➤ **الدراسة الثالثة:** دراسة بن موسى حسان، جبارة مراد، بعنوان: "فعالية السياسة المالية بين الانضباط المالي وتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية 2000-2020"، المجلد 05، العدد 01، جامعة المدية، الجزائر، 2022.

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس الاستدامة المالية من خلال فعالية السياسة المالية في الجزائر ومدى تطبيق قواعد الانضباط المالي، بتحليل علاقة التناظر بين النفقات والإيرادات، ولمعرفة العلاقة بين الانضباط المالي والإيرادات الحكومية، وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل استخدمنا نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع المتباطئة (ARDL)، بالإضافة إلى اختبار السببية طويلة الأجل وفق طريقة جرانجر وذلك لتحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين النفقات والإيرادات. وقد بينت النتائج عن وجود استدامة مالية ضعيفة في الجزائر، كما أنه لم تتمكن اختبارات السببية من التأكيد عن وجود سببية واضحة بين النفقات والإيرادات في الأجل الطويل نتيجة عدم مسايرة الإيرادات للتزايد المستمر في النفقات العامة، وقدمت الدراسة مجموعة من الاقتراحات لتفعيل دور السياسة المالية والاتجاه نحو تحقيق الاستدامة المالية .

### سابعاً- هيكل الدراسة:

من اجل معالجة موضوع البحث وللإجابة على التساؤلات المطروحة ومحاولة إثبات أو نفي فرضيات الموضوع:متطلبات الإصلاح المالي و تعزيز الاستدامة المالية العامة في الجزائر

تناول الفصل الأول بعنوان السياسة المالية العامة بين الاختلالات الميزانية وأهمية الدراسة إلى ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول مفهوم السياسة المالية والميزانية العامة، وفي المبحث الثاني اختلال ومشاكل السياسة المالية والميزانية العامة، أخيرا الإصلاح المالي ضرورة لتجاوز الاختلالات في السياسة المالية العامة.

فيما تم رصد الفصل الثاني بعنوان الإطار النظري للاستدامة المالية إلى ثلاث مباحث أيضا تحت عنوان ماهية الاستدامة المالية، أما الثاني بعنوان أبعاد الاستدامة المالية وعلاقتها بالإصلاح المالي، والثالث تناولنا فيه مؤشرات الاستدامة المالية وحدود استخدامها.

وأخيرا تم تخصيص الفصل الثالث بعنوان تقييم وتحليل الاستدامة المالية في حالة الجزائر(2008-2020)، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين الأول بعنوان تطور السياسة المالية وإشكالية التوازن الاقتصادي العام للجزائر، ثم تناولنا في المبحث الثاني تقييم الاستدامة المالية في الجزائر ومتطلبات تعزيزها.

## الفصل الأول

السياسة المالية العامة بين اختلافات  
الميزانية وأهمية الإصلاح

## تمهيد

لا يخفي على أحد الأهمية التي تتمتع بها السياسة المالية في الحياة الاقتصادية، ودورها المحوري لعلاج الاختلالات الاقتصادية، والدفع بالاقتصاد إلى التنمية المستدامة ووضع أسس مبنية لهذا الاقتصاد وذلك عن طريق السياسات المالية المبنية على أسس الإحاطة بالمعطيات الاقتصادية السائدة ورؤية واضحة لما يجب اتخاذه من إجراءات وتدابير لعلاج الفجوات المحتملة في الاقتصاد وعلى اعتبار إن السياسة المالية جزء أصيل من السياسة الاقتصادية ككل، فإنه من الضروري أن تكون أهداف هذه السياسة الكلية للدولة. ولأهمية الموضوع المتعلق بالسياسة المالية العامة بين اختلالات الميزانية وأهمية خصصنا هذا الفصل لمعرفة السياسة المالية والاختلالات والإصلاح الجيائي.

### المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية و الميزانية العامة

#### المبحث الثاني: اختلالات ومشاكل سياسة المالية و الميزانية العامة

#### المبحث الثالث: الإصلاح الجبائي ضرورة لتجاوز الاختلالات في سياسة المالية العامة

## المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية و الميزانية العامة

تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية فالسياسة المالية بفضل أدواتها تقوم بالدور الأعظم، والقضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادية بالإضافة الآثار التوزيعية والتخصيصية الأدوات السياسية المالية.

### المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

#### أولاً- تعريف السياسة المالية:

تعد السياسة المالية إحدى الأدوات الرئيسية لإدارة وتوجيه الاقتصاد ومعالجة ما يتعرض له من هزات أو أزمات، أو المحافظة على استقرار واستدامة الأوضاع التي تحقق أهداف المجتمع. ويرجع استخدام لفظ «السياسة المالية» إلى كلمة فرنسية قديمة بمعنى (Fisc)، وتعني بيت المال أو حافظة النقود أو الخزانة. هذا وقد حظيت السياسة المالية باهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين، خاصة في ظل التغيرات والتطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي خلال فترات زمنية طويلة، كما تردد مصطلح «السياسة المالية» على نطاق أكاديمي واسع منذ أن نشر هانسن كتابه «السياسة المالية ودورات الأعمال»، والذي أوضح فيه مفهوم السياسة المالية والأدوات التي من خلالها يتم تحقيق أهداف وتطلعات المجتمع، وكيفية إشباع حاجاته العامة والتي يتم تمويلها بموارد الميزانية العامة.

كما تعرف أنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف بينما يعرفها البعض بأنها سياسة تستخدمها الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام) لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

من التعاريف السابقة، نصل أن السياسة المالية هي مجموعة من القواعد والتدابير وإجراءات التي تتخذها لدولة، بغرض إحداث تغيير في النشاط الاقتصادي، من خلال استخدام أدواتها المتكونة من أداة الضريبة والنفقات للوصول إلى أهداف معينة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - وحيد بن عبد الرحمن بنافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، مكتبة الملك فهد الوطنية لنشر، الرياض، 2020، ص ص 21-22.

## ثانيا - أهداف السياسة المالية

### 1. تحقيق الكفاءة الإنتاجية.

السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة يجب أن تعمل على استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة، وأن معيار الكفاءة يعني تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج وذلك باستغلال الأمثل العناصر الإنتاجية .

### 2. تحقيق العمالة الكاملة.

السياسة الحكومية تلعب دورا فعال في تحديد مستوى العمالة ومستويات الأجور والأسعار وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني.

### 3. تحقيق التقدم الاقتصادي

زيادة متوسط نصيب الفرد من حجم الإنتاج (سلع وخدمات) عبر مقياسا للتقدم الاقتصادي في مستوى معيشية المواطنين وهذا هو الهدف النمو الاقتصادي والذي يتوفر من خلال توفر عدة مقومات منها التقدم التكنولوجي وزيادة التراكم الرأسمالي والعمل اللازم لزيادة الموارد المتاحة وتحسينها.

### 4. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار على مستوى الدولة.

### 5. تحقيق العدالة على توزيع الدخل

أي تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة والذي ينتج عن توزيع عوائد ومكافآت عناصر الإنتاج من أبناء المجتمع بل زيادة الدخول للطبقات الفقيرة هدف رئيسي للسياسة المالية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطبعة، الأولى ، الطبعة الثانية ، عمان 2010، ص ص 190-191.

### ثالثا: عمل السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها

#### 1. آلية عمل السياسة المالية .

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الإنكماشية والفجوة التضخمية وتتجلى آلية عملها فيما يلي:

##### 1.1. في حالة الكساد

هي أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي، وبالتالي العجز في تصريف المنتجات مما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بشتى أنواعها وفي هذه الحالة فإن الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه وإخراج الاقتصاد من هذا النوع تلجأ الحكومة إلى السياسة المالية التوسعية حيث تعمل السياسة المالية التوسعية على :

- زيادة في مستوى الإنفاق العام، وهي زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع، خدمات أو زيادة المداخيل التي تحصل عليها الأفراد لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة حل للأفراد وبالتالي يؤدي زيادة دخل الفرد إلى زيادة الطلب ويؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة الإنتاج، ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة، وبالتالي زيادة في مناصب الشغل والذي بدوره يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ورفع عجلة التنمية إلى الأمام.
- تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق العام لأن تلك الضرائب التي كانت تقطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل المصرفي المخصص لإنفاق الاستهلاكي والدخل وبالتالي زيادة الطلب الكلي بما عليه الطلب الاستثماري والطلب الادخاري .
- وتلجأ الحكومة لاستخدام الاثنين أي زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وذلك لما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلة الخروج من حالة الكساد

##### 2.1. في حالة التضخم

وهي الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ويتمثل في دور السياسة المالية لمحولة تخفيض مستوى الطلب وحفض القدرة الشرائية وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية إنكماشية<sup>1</sup>.

وغالبا يقترب الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل فترتفع أسعار السلع والخدمات ويزداد الطلب الكلي وهنا تلجأ الحكومة إلى زيادة فرض الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي ( وزيادة معدلات الخصم والفائدة لتقليل عملية التداول وذلك لإيجاد الفائض في الميزانية العامة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - بومنجل أميرة، بوبي فايزة، السياسة المالية والنقدية في ظل التحرير المالي - حالة الجزائر - مذكرة مقدمة في اطار متطلبات لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، 2018/2017، ص ص 17-18.

## 2. العوامل المؤثرة في السياسة المالية

هناك عدة عوامل توتر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالإيجاب والتشجيع ومنها ما دون ذلك ولهذا ينبغي مراعاته هذه الآثار المتنوعة وذلك كما يلي :

### 1.2. العوامل السياسية

إن كل نظم ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي وكانت السياسة المالية في السنوات قليلة مضت هي الخادمة للسياسة المسؤولة عن إمدادها بالأموال لنفقاتها في الحاضر أصبحت السياسة المالية هي المعاون أو المساعدة للسياسة بالإضافة إلى الوظائف الاقتصادية والاجتماعية التي أسنده للسياسة المالية .

ويظهر التأثير المتبادل السياسة المالية والسياسة بوضوح لأن الإقطاع العام من الدخل الوطني جد هام كما إن تحديد قيمة الإقطاع وتحديد توزيعه وقرارات استعمال تثير مشكلات سياسية هامة ويمكن توضيح ذلك الأثر المتبادل بينهما من خلال تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية حيث يمكن للسياسة المالية أن يمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الناجمة عن أساليب مالية وضريبية كالعبء الضريبي الثقيل على الطبقات الفقيرة وتأثير العوامل السياسية على السياسة المالية ويظهر هذا التأثير في أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصل الإيرادات مكلفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد وكذلك من ناحية تأثير الوقائع السياسية لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمته ومحل النفقات العامة ومؤخرا يظهر التدخل بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية في الحملات الانتخابية الذي قد يأخذ البرنامج طابعا ماليا، بالإضافة إلى التأثير المتبادل بين الميزانية العامة والعوامل السياسية.

ويكون على السياسة المالية الوجه الصحيح في النظام السياسة ذات الحكم الديمقراطي وفعاليتها في الدول المستقلة أكبر من الدول المستعمرة.

### 2.2. العوامل الإدارية

إن العوامل الإدارية تؤثر في السياسة المالية وتتأثر بها ومن أهم جوانب السياسة المالية تأثرا بالعوامل الإدارية هو الجانب الضريبي، والجهاز الإداري الكفاء يهيء للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها .

<sup>1</sup> - محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 191.

والعوامل الإدارية والسياسة المالية يؤثران على بعضهما تأثير متبادل وذلك على النحو التالي :

## 1.2.2. تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية ، ويكون هذا التأثير على النحو التالي:

### تأثير البيانات الإدارية على السياسة المالية:

بعض البيانات تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من العنصر البشري والمالي وكذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزية يؤدي إلى زيادة النفقات.

### تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية:

للسياسة الإدارية انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية

## 2.2.2. تأثير السياسات المالية على المؤسسات الإدارية وذلك كما يلي:

تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته، كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة إضافة إلى ذلك نجد وظيفة أمين الخزانة، الذي يراجع صحة عملية الإنفاق والاختصاص المالي للمحاسب والمسؤولية التي يتحملها في حالة ارتكاب خطأ يستخلص منها المحاسب سلطة إضافية ولهذا أصبح أفضل اختصاصه المالي أحد الموظفين الأكثر نفوذ في الدولة.

**تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية:** هناك تأثير متبادل بينهما، بحيث أن كلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وحتى تحقق السياسة المالية أهدافها، فلا بد أن تتوفر الجهاز الإداري الكفاء الذي تتوفر فيه الإمكانيات الفنية والبشرية وإلا كان جهاز جامد وغير فعال.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - بومنجل أميرة، بوبي فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

## المطلب الثاني : الميزانية العامة

### أولا - تعريف وخصائص الميزانية العامة

#### 1. تعريف الميزانية العامة

لقد نشأت فكرة الميزانية العامة استجابة لحاجة المجتمعات والدول لإدارة أمورها العامة، وهي لذلك تعكس المعادلة السياسية بين السلطين التشريعية والتنفيذية، وقد تأثر مفهوم الميزانية العامة بتطور الفكر المالي في مرحلته التقليدية والحديثة، وانعكس ذلك على تعريف الميزانية في التشريعات المالية للحكومات، حيث اعتبرت الميزانية العامة وثيقة رسمية وتشريعية، وخطة عمل مستقبلية شاملة ومرنة، وأداة لتدخل الدولة من أجل تنظيم الحياة في المجتمع.

تعددت تعريفات الميزانية العامة بتعدد الفقهاء والباحثين والتشريعات المالية والوضعية باختلاف الدول ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووفق نظرة كل منهم إلى الميزانية.

عرف القانون الفرنسي موازنة الدولة بأنها " القانون المالي السنوي الذي يقدر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع إيرادات الدولة وأعبائها."

أما دليل المحاسبة الحكومية للأمم المتحدة فعرّفها بأنها «عملية سنوية للتخطيط والتنسيق والرقابة على استخدام الموارد في الدولة بكفاية لتحقيق الأهداف المطلوبة» .

وهكذا أصبحت الميزانية العامة بهذه التطورات جزءا "من برنامج أوسع، يعكس فيه مجمل النشاط الاقتصادي والمالي للدولة، واستخدمت الميزانية كأداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والمالي والاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - لعمرية لعجال، دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر 2019/2021، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 العدد 2 ، جامعة بوزياف المسيلة - الجزائر - ، 2019، ص452.

## 2. خصائص الميزانية العامة

تصنيف إلى مجموعتين: وثيقة وخطّة، وكأداة لتدخل الدولة

**1.2. الميزانية العامة وثيقة وخطّة:** الميزانية العامة وثيقة رسمية وتشريعية وخطّة سنوية مستقبلية شاملة ومرنة، لأنها تصدر عن جهة رسمية هي الحكومة، ولا تتضمن جميع خواص القانون، بل هي سند أو وثيقة، فهي جزء من التخطيط المالي قصير الأجل لعمل الحكومة لمدة زمنية مقبلة تسمى السنة المالية.

**2.2. الميزانية العامة أداة لتدخل الدولة :** لقد أصبحت الميزانية العامة أداة الدولة المعاصرة في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد تطور مفهوم الدولة وتوسع مجال نشاطها، مما أدى إلى مضاعفة احتياجاتها إلى مصادر جديدة وإضافية للدخل نتيجة زيادة نفقاتها، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة الآثار المختلفة التي تترتب على عمليتي تحصيل الإيرادات وصرف النفقات وإبراز الميزانية العامة في هذا المجال هو :

- مواجهة الأزمات الاقتصادية من خلال وقوف الحكومة في الاتجاه المعاكس للتيارات السائدة ؛
- تحقيق التطور التوازن الاقتصادي العام؛
- إعادة توزيع الدخل الوطني، وذلك عن طريق زيادة النفقات الاجتماعية الموجهة للفئات ذات الدخل المحدود؛
- رفع مستوى الكفاءة الإدارية للجهاز الحكومي؛
- الميزانية العامة أداء رقابية للنشاطات الحكومية، تحقيق مبدأ المسؤولية والمحاسبة في النظم الديمقراطية، وتساعد البرلمان على كشف الانحرافات .<sup>1</sup>

## ثانيا- مبادئ الميزانية العامة

حددت النظرية التقليدية في المالية العامة للميزانية العامة عددا من المبادئ والقواعد تهدف من ورائها وضع نشاط السلطة التنفيذية تحت رقابة السلطة التشريعية، سواء أكان ذلك عند اعتماده الإيرادات العامة والنفقات العامة أم الرقابة عند تنفيذ الميزانية العامة.

<sup>1</sup> - مراد سماح، قياس أثر السياسة المالية على الاقتصاد الجزائري، دراسة فترة، 1984، 2013، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014/2015، ص ص 27-28.

ونبين فيما يلي المبادئ الأساسية لإعداد الميزانية العامة للدولة:

### 1. مبدأ وحدة الميزانية:

يقتضي مبدأ وحدة الميزانية أن توضع نفقات الدولة وإيراداتها في صك واحد أو وثيقة واحدة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها، فلا يوجد في الدولة الواحدة سوى ميزانية واحدة تتضمن جميع إيراداتها ونفقاتها مهما كانت مصادرها أو أوجه نفقاتها ومهما تعددت هيئاتها ومؤسساتها.

### 2. مبدأ توازن الميزانية

هو تساوي إيرادات الدولة مع نفقاتها أو بتعبير أدق هو تساوي الإيرادات العامة (من الضرائب والرسوم وإيرادات أملاك الدولة) مع النفقات العامة (الجارية والاستثمارية) دون وجود العجز أو الفائض بما يؤدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

### 3. مبدأ سنوية الميزانية :

يحدد هذا المبدأ المدة التي توضع لأجلها الميزانية وتنفذ خلالها، وأن تكون هذه المدة المحددة الآتية سنة واحدة، أي أن تحضر السلطة التنفيذية الميزانية لمدة سنة واحدة وأن تقرها السلطة التشريعية لمدة سنة واحدة، وأن تكون الأرقام التقديرية الواردة في الميزانية قابلة للتنفيذ خلال السنة المعينة .

### 4. مبدأ الشمولية:

يمكن الإشارة بداية إلى أن هذا المبدأ يعد مكملاً لمبدأ مهم آخر من مبادئ الميزانية العامة، وهو مبدأ وحدة الميزانية الذي درج الفقه المالي على تعريفه بأنه "إدراج كافة النفقات والإيرادات العامة للدولة في وثيقة واحدة"، إذ يقصد بمبدأ شمول الميزانية "أن يدرج في الوثيقة الموحدة للموازنة العامة جميع الإيرادات العامة للدولة مهما كانت مصادرها، وجميع النفقات العامة مهما كانت أنواعها، دون إجراء أي إنقاص أو اقتطاع بين تلك الإيرادات والنفقات العامة"<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - لعمرية لعجال، مرجع سبق ذكره، ص453.

### ثالثا- عناصر الميزانية العامة

#### 1. إيرادات الميزانية العامة

##### 1.1. تعريف إيرادات الميزانية العامة

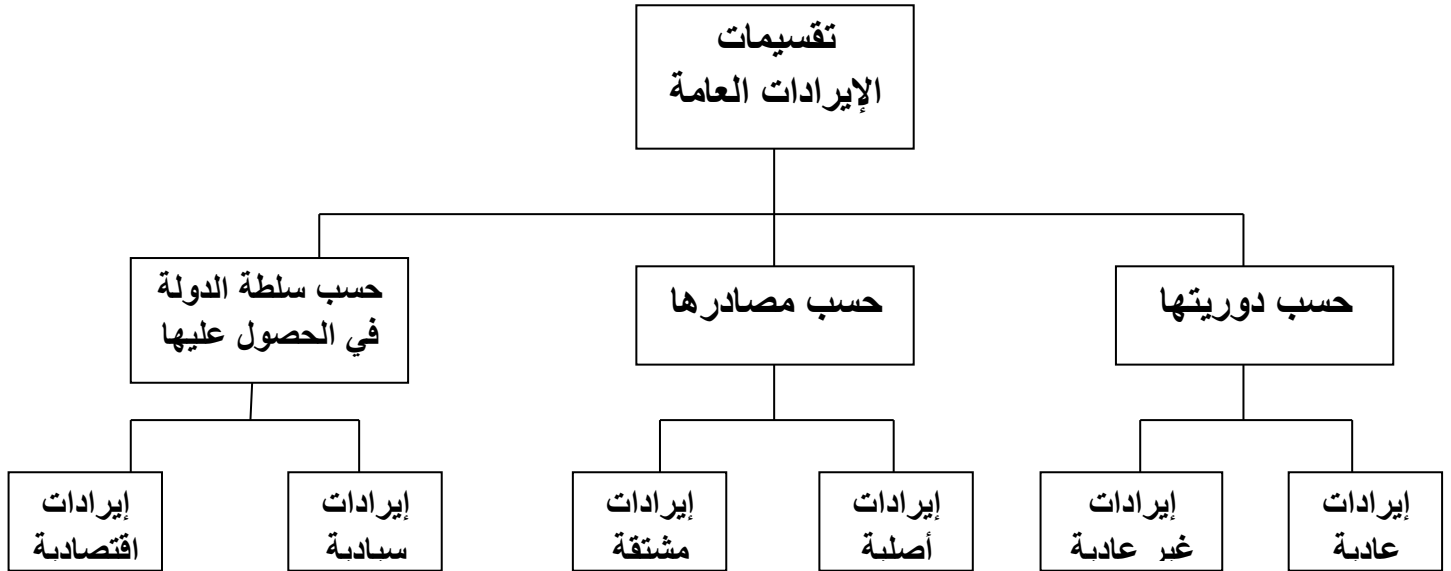
تعرف الإيرادات العامة على أنها المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسد نفقاتها". وعرفت الإيرادات تطورا تماشيا وتطور وظيفة الدولة مثله في ذلك مثل النفقات، وأصبح لها هي الأخرى هدفا تدخلها. إن السلطات العمومية لا تعتمد على مصدر واحد بل تسعى دائما إلى البحث على تنويع هذه المصادر وهذا التنوع يتماشى وتطور مفهوم الدولة وكذا الظروف الزمانية والمكانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة، فقد زالت فكرة التقليديين التي كانت ترى أن هدفها هو تغطية النفقات العامة، بل أصبحت أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمد عبد المؤمن، الميزانية العامة للدولة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998/1999، ص 91.

## 2.1. تقسيمات الإيرادات العامة

يمكن تقسيم الإيرادات العامة حسب دوريتها ومصدرها وسلطة الدولة في الحصول عليها كما هو موضح في الشكل (1-1)

شكل رقم (1-1) يمثل تقسيمات الإيرادات العامة



المصدر: وحيد بن عبد الرحمن با نافع، عبد العزيز علي السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة مكتبة الملك، فهد الوطنية لنشر، الرياض 2020، ص 95.

### 1.2.1. تقسم الإيرادات العامة حسب دوريتها إلى:

**إيرادات عادية:** هي الإيرادات التي تتكرر وتستخدم لتغطية النفقات المتكررة، مثل: الضرائب والرسوم، وإيرادات الدولة من مشاريعها المختلفة.

**إيرادات غير عادية:** هي الإيرادات التي لا تتكرر بشكل منتظم، وتستخدم لتغطية النفقات غير المنتظمة، وهي مثل: القروض العامة، والإصدار النقدي الجديد.

### 2.2.1. تقسم الإيرادات العامة حسب مصدرها إلى:

**إيرادات أصلية:** هي لإيرادات التي تحصل عليها الدولة من مشروعاتها، أو من أسهمها في الشركات المختلفة.

**إيرادات مشتقة:** وهي الأموال المقتطعة من المواطنين.

### 1.2.3. تقسم الإيرادات العامة حسب سلطة الدولة في الحصول عليها إلى:

- إيرادات سيادية: وهو ما تحصل عليه الدولة جبراً مما لها سلطة عليه، مثل: الضرائب المختلفة، والرسوم، والغرامات.

- إيرادات اقتصادية: وهي التي تحصل عليها الدولة بصفقتها شخصاً معنوياً فقط.<sup>1</sup>

### 2. نفقات الميزانية العامة

#### 1.2.1. تعريف نفقات الميزانية العامة

**تعريف الأول:** تستخدم الدولة في سبيل الحصول على السلع والخدمات التي تنشدها وكذلك في أداء دورها لتحقيق النفع العام مبالغ نقدية، فالنفقة العامة عبارة عن مبلغ من النقود، تقتطعه الدولة أو إحدى المؤسسات العامة من أموالها بقصد إشباع حاجة عامة، أو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.<sup>2</sup>

**التعريف الثاني:** النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغاً معيناً بغرض سد إحدى الحاجات العامة.

**التعريف الثالث:** النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام، بقصد إشباع حاجة عامة والنفقات العمومية هي عبارة عن الديون المستحقة على الهيئات العمومية أو هي النفقات المنجزة بواسطة الأموال العمومية ، أو هي مجموعة الأعباء المقررة في ميزانية هيئات عمومية ما .<sup>3</sup>

مما سبق نستنتج أن النفقة العامة هي مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة.

#### 2.2. تقسيمات النفقات العامة

تقسم نفقات الميزانية العامة إلى قسمين رئيسيين : التقسيمات العلمية والتقسيمات الوضعية

#### 1.2.2. التقسيمات العلمية:

<sup>1</sup> - وحيد بن عبد الرحمان بانافع، عبد العزيز علي، مرجع سبق ذكره ، ص95.

<sup>2</sup> - يحي عبد الغني ابو الفتوح، جوانب الاقتصادية والنلية في الميزانية العامة للدولة، مكتبة الملك فهد الوطنية لنشر، الرياض، 2014، ص23.

<sup>3</sup> - نسيم مرزوقي ، دور خزينة الولاية في تحقيق توازن الميزانية العامة، دراسة حالة خزينة الولاية أم البواقي، مذكرة مكملّة لنيل شهادة ماستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2017/2018، ص 14.

وهي التقسيمات التي تبني على معايير اقتصادية وتنقسم بدورها إلى قسمين :تقسيمات حسب دورية النفقة، حسب طبيعتها وحسب أغراضها.

- **تقسيمات النفقة حسب دوريتها:** نقصد بها تقسيم النفقة حسب انتظامها وتكرارها السنوي وحسب هذا التقسيم وجد نوعان من النفقات:

**-النفقات العادية:** هي النفقات التي تتصف بالدورية أي تتكرر سنويا في موازنة الدولة وإن اختلف مقدارها من سنة إلى أخرى، وتشمل رواتب الموظفين ونفقات اللوازم والمهمات التي تلزم لتشغيل الجهاز الحكومي.

**- النفقات غير العادية:** هي النفقات التي تتصف بعدم دوريتها على عكس النفقات العادية، وتشمل النفقات الاستثمارية أو الطارئة، كالإنفاق على الحروب والإعانات المقدمة جراء الكوارث الطبيعية ونفقات المشاريع الإنمائية الكبرى كبناء السدود.

- **تقسيمات النفقة حسب طبيعتها :**

تقسم النفقة العامة حسب طبيعتها الاقتصادية على الدخل الوطني إلى قسمين رئيسيين هما:

**النفقات الحقيقية:** هي تلك النفقات التي تصرف في مقابل حصول الدولة على خدمات، سلع أو رؤوس أموال إنتاجية، كنفقات الرواتب وأثمان اللوازم التي تحتاج إليها الأجهزة الحكومية لأغراض تشغيلها والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية، وتحصل الدولة عند إنفاقه للأموال على مقابل للإنفاق يتمثل في خدمة أو سلعة مما يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني.

**النفقات التحويلية:** تتمثل في النفقات الموجهة لإعانات المرضى والعاطلين عن العمل والمعاشات والإعانات المدفوعة لمنتجي بعض السلع والخدمات لغرض تشجيع إنتاجها أو تخفيض ثمن بيعها للمستهلك وهناك ثلاث أنواع لهذه النفقات: اجتماعية، اقتصادية ومالية.

- **تقسيمات النفقة حسب أغراضه** استهدفت نفقات الدولة تحقيق أغراض متنوعة إدارية، اقتصادية، اجتماعية وعسكرية، واستنادا إلى ذلك يمكن تقسيم النفقات العامة حسب هذه الأغراض إلى:

**نفقات إدارية :** وتشمل الرواتب والأجور والمكافآت المخصصة للموظفين.

**نفقات اقتصادية:** تشمل نفقات إقامة المشاريع، ونفقات إعانة المشاريع الاقتصادية، ونفقات تخفيض أسعار المواد الأساسية.

نفقات اجتماعية: تشمل المساعدات والخدمات الاجتماعية المختلفة : تعليمية، صحية ونحو ذلك.

نفقات مالية: تشمل أقساط استهلاك الدين العام (قروض الدولة) وفوائده السنوية.

نفقات عسكرية: تشمل نفقات الأجهزة العسكرية في الدولة ونفقات شراء الأسلحة والتجهيزات العسكرية.

## 2.2.2. التقسيمات الوضعية:

تصنف نفقات الميزانية العامة وفق هذا التقسيم إلى نفقات حسب: المعيار الإداري والمعيار الوظيفي.

### • المعيار الإداري:

وبناء عليه يتم تصنيف النفقات العامة تبعا للوحدات، والأجهزة الحكومية الرئيسة والتي تباشر الإنفاق الحكومي، وبعبارة أخرى تبع المدى الاستفادة من هذه النفقات على النطاق القومي المتمثل في أفراد المجتمع كله، أو على النطاق المحلي المتمثل في أفراد منطقة، أو وحدة إدارية معينة، وهو ما يعرف بالنفقات المركزية، والنفقات اللامركزية.

– **النفقات المركزية:** تقوم بها السلطات الحكومية المركزية كالوزارات وأقسامها، وذلك بالنسبة للخدمات العامة، وعلى نطاق الوطن كله، وبمختلف قطاعاته، ومحافظاته، وخاصة المتعلقة بنفقات المرافق العامة للدولة: كنفقات الأمن الداخلي، والخارجي، والعدالة، والصحة، والتربية والتعليم، والتمثيل الدبلوماسي.

**النفقات اللامركزية:** فهي التي تجريها السلطات الحكومية اللامركزية المحلية، كالمحافظات، والولايات، ومجالس المقاطعات ومجالس المدن، ومجالس القرى، وهي المتعلقة بنفقات هذه الوحدات الإدارية اللامركزية وعلى نطاقها المحلي فقط.

### • المعيار الوظيفي:

وتبعا له يتم تصنيف النفقات العامة استنادا إلى الوظائف والخدمات التي تضطلع بها الدولة، وبعبارة أخرى تبعا لغرض النفقات ونوعية الخدمات التي تنفق الموارد المالية لإشباعها، وعلى هذا يتم في العادة تصنيف النفقات العامة في مجموعات متجانسة تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة، والوظائف الأساسية للدولة هي: الوظيفة الإدارية، الوظيفة الاجتماعية، والوظيفة الاقتصادية... الخ.<sup>1</sup>

المبحث الثاني: اختلالات و مشاكل سياسة المالية و الميزانية العامة

<sup>1</sup> - نسيم مرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-19.

تعتبر مشكلة عجز الميزانية العامة من أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة التي كثر حولها الجدل، و تفاوت بشأنها الآراء خاصة وقد أصبحت السمة المميزة لمعظم ميزانيات الدول. ومن هنا سوف نتفرق إلى الاختلالات والمشاكل لسياسة المالية والميزانية العامة للدولة .

## المطلب الأول: عجز الميزانية العامة

### أولاً- مفهوم عجز الميزانية العامة للدولة

1. الميزانية : عبارة عن خطة مالية معتمدة من قبل السلطة التشريعية.

الميزانية بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية.<sup>1</sup>

### 2. عجز الميزانية العامة للدولة :

العجز في اللغة، يأتي بمعنى الضعف، فيقال عجز عن الشيء عجزاً إذا ضعف ولم يقدر عليه، أما اصطلاحاً، فإن عجز الميزانية العامة يعني :

- تلك الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات.
- تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة.
- تخلف الإيرادات الحكومية عن نفقاتها خلال السنة المالية.
- أن الحكومة تستهلك أكثر من مجموع إنتاجها واقتطاعاتها من إيرادات الأفراد.
- هو عبارة عن رصيد موازني سالب بحيث نفقات الدولة تكون أعلى من إيراداتها.
- العجز الحكومي يتمثل في زيادة نفقات الدولة عن مواردها الذاتية وأنها غير قادرة على أو رغبة في تخفيض الإنفاق أو فرض ضرائب إضافية.

ويمكن القول بأن المفهوم العام لعجز الميزانية العامة للدولة، يمثل الفرق بين جملة النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية، غير أن تحديد طبيعة مكونات كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة هو الذي يسمح بوجود مقاييس متعددة ومختلفة باختلاف الغرض المراد قياس العجز المالي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 141.

## ثانياً- أسباب عجز الميزانية

يمكن إرجاع العجز في الميزانية العامة إلى:

- الأزمات الاقتصادية؛
- ازدياد الأعباء المالية للدولة وتراجع في الإيرادات العامة.

**1. الأزمات الاقتصادية:** عندما يكون العجز ناشئاً عن الركود الاقتصادي، تعتبر محاولة تحقيق موازنة الميزانية عن طريق زيادة الضرائب، أو التقليل من الإنفاق العام سبباً لزيادة حدة الأزمة الاقتصادية، ومعالجة هذا العجز يكون عن طريق زيادة الإنفاق العام بقصد بعث الروح في الكيان الاقتصادي للدولة، وهذا بموجب نظرية العجز المقصود أو المنظم وهي تعبير عن أفكار كينز وميردال، وترى هذه النظرية في أن العجز وسيلة أساسية للإنعاش الاقتصادي وإخراجه من مرحلة الكساد والركود، ويتضمن العجز المقصود أن برنامج للإنفاق العامة يمكن أن يبعد الاقتصاد عن مركز الكساد ويشجع على الانتعاش والنهوض الاقتصادي، ويعتبر العجز المقصود وسيلة تستخدمها الحكومات لمعالجة العجز الطارئ، وحسب هذه النظرية مادام الاقتصاد بعيداً من وضعية الاقتصاد الكامل بإمكان في هذه الحالة الدولة أن تتابع العجز، فوصول الاقتصاد إلى وضعية التشغيل الكامل هو المؤشر للإيقاف العجز .

**2. إزدياد الأعباء المالية :** لقد شهدت الميزانية العامة في الدول النامية ومنها العربية تزايد في حجم العجز الموازي عكسا اختلال هيكلها لهذه الدول، نتيجة برامج التنمية المتبناة من قبل هذه الدول من جهة والأزمات الخارجية من جهة أخرى.

ويمكن إرجاع تفاقم عجز الميزانية العامة إلى أربعة عوامل أهمها:

- توسع جهاز الإداري والحكومي بما في ذلك مشروعات والمؤسسات القطاع العام، تزايد الإنفاق العسكري.
- زيادة المدفوعات التحويلية التي تميزت بها دولة الرفاه لتمويل الخدمات الاجتماعية وإعانة البطالة .
- تأثير التضخم وتدهور القوة الشرائية للنقود، ومع ازدياد حدة الضغوط التضخمية بسبب ارتفاع الأسعار، وارتفاع كلفة الاستثمارات العامة نتيجة عدم تطبيق مبادئ الإدارة الحديثة في تنفيذ هذه المشروعات.

<sup>1</sup> - صبرينة، كردودي، سبرينة مانع، سهام كردودي، أساليب تمويل العجز الميزانية العامة والاثار المترتبة عنها، مجلة النور، الدراسات الاقتصادية مجلد 7، عدد 4، المركز الجامعي الببيض، ديسمبر 2018، ص 191-192.

- زيادة أعباء الدين العام المحلي والخارجي كمفسر للنمو الذي حدث في النفقات العامة في غالبية الدول النامية.
- 3. أما فيما يتعلق بالإيرادات العامة فقد عرفت تراجع في نمو الذي لم تواكب النمو الحاصل في الإنفاق العام، بل اتجهت في بعض الدول النامية نحو الانخفاض لعدة أسباب أهمها:
- 1.3. ضعف الطاقة الضريبية والتي تقيس نسبة حصيلة الضرائب باختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تصل تلك النسبة إلى 10-20% في الدول النامية في حين بلغت في دول المتقدمة إلى ما لا يقل عن 30%، ويرجع انخفاض الطاقة الضريبية لمجموعة من أسباب أهمها :
  - انخفاض الوعي الضريبي واتساع حجم المداخل غير النقدية.
  - اتساع نطاق الاقتصاد الموازي الذي يتميز بكثرة الأنشطة غير مشروعة أصحابها يحققون دخولا مرتفعة لا تخضع للضرائب.
  - جمود النظام الضريبي، نتيجة عدم قدرته على الاستجابة، وتقديم السياسات الملائمة التي تعمل على معالجة الضغوط التضخمية من جهة وانخفاض القوة الشرائية للنقود من جهة أخرى.
  - الإعفاءات والمزايا الضريبية لكثير من المشروعات الاستثمارية دون أن يقابلها تنوع في الأوعية الضريبية .
  - التهرب الضريبي الناجم عن كون التشريع الجبائي يحمل العديد من الثغرات وكذا قصور الإدارة الضريبية في أداء مهامها .
- 2.3. أهمية الضرائب الغير المباشرة : يتم الاعتماد بصفة كبيرة على الضرائب غير المباشرة والتي تشكل جزء الأكبر من الإيرادات الضريبية، والتي تعتبر أكثر فاعلية من الضرائب المباشرة في وصول إلى عدد أكبر من السكان كما أنها مقبولة سياسيا لان توزيع أعباءها غير واضح وسهولة تحصيلها وعدم شعور الممول بثقلها.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني: مشكل المديونية و الديون السيادية

### أولا: مفهوم المديونية الخارجية

#### 1: تعريف الدين العام

<sup>1</sup> - تم الاطلاع على الموقع: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/59582> بتاريخ 2022/05/10 ص 153

**1.1. تعريف الدين :** يطلق على الذمة التي تكون مستحقة الأداء على صاحبها بالدين و قد تكون الدين مبلغا من المال أو قد يكون على شكل سلعة من السلع ويلجأ الناس إلى الدين حيث ما يشعرون بأنهم غير قادرين على تلبية حاجتهم، وبالتالي يلجؤون إلى من يضمنون أنه يملك فائض من المال حتى يقرضهم مبلغا يسدون له تلك الاحتياجات والدين، يعتبر ذمة ملزمة لصاحبه ولا تزول هذه الذمة إلا بأداء الحقوق إلى أصحابها وتسديد الديون.<sup>1</sup>

**2.1. تعريف الدين العام :** يمكن تعريف الدين العام على أنه اتفاق بين طرفين بتعهد لموجبه الطرف المدين وعادة ما تكون الدولة أو أي شخص معنوى عام بتسديد أقساط وفوائد الدين في حالة القرض الخارجي ( أو إطفاء سندات الدين مع تسديد فوائده في حالة القرض الداخلي ) خلال مدة زمنية معينة ابتداء من تاريخ معين وبفائدة محددة بعقد الدين وبطريقة معينة للسداد متفق عليه بين الطرفين، وعلى هذا الأساس يرى الباحثين أن مصطلح الدين العام هو الأكثر دلالة لأنه يشمل المفاهيم الأخرى مثل القروض العامة المديونية العامة والديون السيادية.<sup>2</sup>

**2. تعريف المديونية الخارجية :** أن المقصود بالدين الخارجي ( هي تلك المبالغ التي أقترضها اقتصاد قومي ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها. ويكون الدفع إما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة للالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة ) ويعرف البنك الدولي الدين الخارجي بأنه " الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة وهو مستوعب لأفراد أو هيئات من غير المقيمين ويسدد بعملات أجنبية أو بسلع وخدمات.<sup>3</sup>

**ثانيا- أسباب و آثار المترتبة على تزايد حجم المديونية الخارجية**

**1. أسباب المديونية الخارجية**

**1.1. الأسباب الداخلية**

**1.1.1. العجز في الموازن العامة :**

<sup>1</sup> - تم الاطلاع على الموقع: <https://mawdo3.com> بتاريخ 2022/02/16.

<sup>2</sup> - حنان انشيري، سامية خميس، إشكالية الديون السيادية وتحولها إلى أزمات اقتصادية، مذكرة في نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف 2018/2019، ص10.

<sup>3</sup> - منال جابر، مرسى محمد، اثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر، دراسة قياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 8 كلية التجارة، جامعة سوهاج أكتوبر 2022، ص78.

من العوامل الداخلية الرئيسية التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية العجز المستمر في الميزانية العامة (العجز الداخلي) نتيجة للاختلالات الهيكلية الى الجانب الحقيقي والتي أدت إلى توسع نقدي، ومن ثم إلى ارتفاع معدلات الأسعار في هذه الدول -الجانب النقدي -، يعرف العجز عادة بأنه الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، ولقد واجهت الدولة العربية خاصة المتوسطة والمنخفضة الدخل عجزا ماليا نتيجة لتزايد الإنفاق الحكومي مع بداية الثمانينات، والذي تزايد بمعدل سنوي حوالي 20% عام 1979 و 37% عام 1987، ويعود ذلك إلى التوسع الكبير في النفقات الحكومية من جهة، وإلى قصور الإيرادات المحلية بالإضافة إلى انخفاض المساعدات الخارجية من جهة أخرى، ولقد أدت هذه العوامل إلى عجز مستمر في ميزانية دول هذه المجموعة (متوسطة و منخفضة الدخل) بلغت نسبة 15,5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1979 انخفض إلى 10,5% عام 1986، وبالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط فإنه على الرغم من تزايد العجز في موازين العامة لهذه الدول إلا أنه مازال اقل حدة وتأثير منه في الدول العربية المتوسطة ومنخفضة الدخل وترجع الزيادة في العجز في الدول هذه المجموعة إلى انخفاض أسعار النفط ومن ثم انخفاض عائد الصادرات

### 2.1.1. العجز في ميزان المدفوعات :

أحد العوامل الداخلية الأخرى التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية هو العجز المستمر في ميزان مدفوعات الدول العربية المدينة وخاصة المتوسطة والمنخفضة الدخل، ولا شك أن ميزان المدفوعات ما يعكسه من بنود وأعباء وموارد يمثل صورة صادقة للإقتصاد القومي وخاصة درجة إنفتاحه على العالم الخارجي، ولقد عانت الدول العربية المتوسطة والمنخفضة الدخل في الحساب الجاري و التجاري خلال الفترة 1975-1986، حيث أن النمو الذي حدث في المديونية الخارجية لهذه الدول كان مواكبا للعجز في الحساب الجاري لموازين المدفوعات، ولقد سجلت الحسابات الجارية لمجموعة الدول المتوسطة الدخل عجزا مستمرا، بلغ حوالي 7,3 بليون دولار عام 1984، بينما لم يزد العجز في الدول المنخفضة الدخل (الأقل نمو) عن 900 مليون دولار في العام نفسه ولقد بلغ العجز مثلا، في الحساب الجاري حوالي 62,2% من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن عام 1986، و 15,2%، في مصر و 51,3% في اليمن الجنوبي و 38,1% في اليمن الشمالي.

وعلى الرغم من التحسن النسبي في الأداء خلال الفترة 1986-1987 فإن موازين مدفوعات دول هذه المجموعة لا تزال تعاني من إختلالات مزمنة تتمثل في توالي ظهور العجز في الموازين الجارية والتجارية، الأمر الذي يستدعي البحث عن مصادر للتمويل وإلى الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الإختلالات التي تقف وراء العجز. وتلعب

التحويلات الخاصة والرسمية إلى دول هذه المجموعة دورا بارزا في تغطية جزء من العجز في موازين السلع والخدمات، ويجري تغطية الجزء الأخير بوساطة الاستثمارات الأجنبية أو الإقتراض من الخارج، مما قاد إلى تراكم المديونية الخارجية في هذه الدول، وتعاضم عبء خدماتها، فأدى في العديد منها إلى ظهور المتأخرات، وبالتالي زيادة الضغوط على موازين المدفوعات .

## 2.1. الأسباب الخارجية

هناك أسباب أخرى أدت إلى تزايد حجم الديون الخارجية العربية مثل تدهور شروط التبادل التجاري للدول العربية بالإضافة إلى اتساع القروض من البنوك التجارية و الذي صاحبها ارتفاع حاد في أسعار الفائدة .

### 1.2.1. الكساد وتدهور شروط التبادل التجاري:

لقد أدى تبني الدول الصناعية لبعض السياسات الإنكماشية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات إلى تدهور النمو الإقتصادي في هذه البلدان مما أوقعها في حالة ركود اقتصادي مما أدى إلى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية وتدهور معدلات تبادلها، ولقد أدى هذا إلى انخفاض صادرات الدول العربية من المواد الأولية بالإضافة إلى تشبع السوق البترولية العالمية والذي أدى بدوره إلى انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية، ومن ثم في عائدات الدول العربية النفطية، وفي الوقت نفسه استمرت أسعار السلع المصنعة في الارتفاع، وخاصة السلع الاستهلاكية والترفيهية مما أدى إلى لجوء هذه الدول إلى الإقتراض الخارجي لسد مثل هذا العجز في الموارد، لقد واجهت الدول العربية غير نفطية تدهورا مستمرا في شروط تجارتها الدولية تراوح بين 23% في الأردن و حوالي 5% في المغرب خلال الفترة 1975-1985.

### 2.2.1. سياسات الاقتراض الدولية وارتفاع أسعار الفائدة:

كان لسياسات الاقتراض الدولية وارتفاع أسعار الفائدة دور رئيسي في زيادة حجم الديون الخارجية للدول العربية المدينة . ولقد توسعت بعض البلدان العربية في الإقتراض، والإعتماد على التدفقات الميسرة وغير الميسرة حيث أدى الإتجاه إلى الإقتراض التجاري قصير الأجل وبفوائد مرتفعة إلى زيادة الأعباء المالية على بعض الدول العربية مثل مصر والجزائر والمغرب. ولقد تدفقت فوائض الدولة المصدرة للنفط (أوبك) إلى أسواق النقد الدولية على شكل ودائع جارية

واستثمارات قصيرة الأجل و خاصة في عامي 1973، 1979 وفي المقابل قامت البنوك التجارية بإعادة إقراض هذه الأرصدة إلى الدول النامية ،ومن ضمنها الدول العربية التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها مما كان له دور كبير في إيجاد مشكلة الديون الخارجية لهذه الدول ،في الوقت الذي كان المستوى العام للأسعار يزداد ارتفاعا في نهاية السبعينات ،وكانت معدلات الفائدة التي تطلبها البنوك التجارية على قروضها منخفضة ،بحيث أصبحت معدلات الفائدة الحقيقية سالبة في بعض الأحيان مما دفع عدداً كبيراً من الدول العربية إلى زيادة اقتراضها لتمويل نفقاتها العامة ،وموازين مدفوعاتها كذلك كان لتيسير إجراءات الإقتراض وسرعتها من قبل البنوك التجارية ،مقارنة بالإقتراض من المصادر الرسمية ،أشرفى من توجه الحكومات العربية إلى المؤسسات الخاصة للإقتراض منها ،مما أدى إلى زيادة النصيب النسبي للديون المستحقة لمصادر خاصة على حساب النصيب النسبي للديون الرسمية .<sup>1</sup>

## 2. أثار المترتبة على تزايد حجم الديون الخارجية

ترتب على تزايد حجم الدين الخارجي وتشوه هيكله عدة أثار سلبية من أهمها ما يلي

### 1.2. تزايد عبء الدين وتراجع الانتقال الصافي للقروض

بلغ إجمالي المسحوبات من القروض التي حصلت عليها الدول العربية المقترضة خلال الفترة نحو 158673.3 مليون دولار أمريكي ،ولكن نظرا لتزامن أعباء الدين والتي بلغت جملتها نحو 176889.2 مليون دولار ،فقد شهدت الدول العربية المقترضة انتقالا عكسيا للموارد إلى الخارج بلغ 18215.9 مليون دولار خلال الفترة المشار إليها ،أي أنه مقابل كل دولار جديد حصلت عليه الدول العربية المقترضة كانت تدفع مقابله نحو دولار و 12 سنتا تسديد الديون قديمة.

## 2.2. إرتفاع مؤشرات عبء الديون

تصنف الدول العربية فيما يتعلق بعبء المديونية عام 1995 إلى ثلاث مجموعات ،تعد المجموعة الأولى منها معتدلة أو منخفضة المديونية ،حيث تقل نسبة الدين القائم إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات عن 56 % و 200 % على التوالي ،وتقسم كلا من تونس وجيبوتي وسلطنة عمان ولبنان. أما المجموعة الثانية وهي المرتفعة المديونية

<sup>1</sup> -بن غالم أحلام ، تمرانت احلام، المديونية الخارجية في الجزائر واقع وافاق، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحفيظ بولصوف، ميلة 2017/2018، ص ص 5-8.

فتضم كلا من الأردن و الجزائر و مصر و المغرب ،وتقل فيها نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي والصادرات عن 350 % على التوالي ،أما المجموعة الثالثة فتشمل تلك الدول المتفاقمة المديونية والتي تضم كلا من سوريا والسودان والصومال وموريتانيا واليمن ،والتي تزيد فيها نسبة الدين القائم إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات على 120% و 350 % على التوالي .

### 3.2. عدم القدرة على سداد أعباء خدمة الدين في مواعيدها المستحقة و الالتجاء إلى إعادة جدولة

#### الديون الخارجية

كان من نتيجة تزايد حجم الدين وتشوه هيكله وتفاقم أعبائه إلى أن لجأ الكثير من الدول العربية إلى الدائنين طلباً للإنفاق على شروط جديدة لإعادة جدولة الديون المستحقة عليها، وقد تم ذلك (إعادة الجدولة ) من خلال نواد للدائنين أشهرها نادي باريس و نادي لندن ،ويختص الأول بالتفاوض حول إعادة جدولة الديون الرسمية ،أما الثاني فيختص بالتفاوض حول إعادة جدولة الديون الخاصة المستحقة للمصارف التجارية، وذلك من خلال مجموعة الممارسات والإجراءات التي جرى التعارف عليها منذ وقت طويل .

### 4.2. أثر المديونية الخارجية على المستوى العام للأسعار

تؤكد العديد من الدراسات على وجود علاقة وثيقة بين المديونية الخارجية والارتفاع الكبير للمستوى العام لأسعار للبلدان المدينة، وبالتالي فإن تزايد المديونية الخارجية بهذه البلدان يمكن أن يفسر جزئياً الارتفاع الكبير للمستوى العام للأسعار على اعتبار أن هناك عوامل موضوعية أخرى كالاختلال الهيكلي والسياسات النقدية والمالية التوسعية، التي تعتبر من العوامل المفسرة لظاهرة التضخم، ولذلك سنحاول التركيز على العلاقة بين الظاهرة المعنية والمستوى العام للأسعار في النقاط التالية :

- تميل الأسعار نحو الارتفاع حينما تبدأ عملية سداد خدمات الدين الخارجي، وبالأخص إذا كانت المشروعات التي تم تمويلها عن طريق القروض الأجنبية لا تعمل بطاقتها القصوى، وهو الأمر الشائع عادة في البلدان المتقدمة.
- لما كانت معظم القروض مشروطة بعمليات توريد سلع نصف مصنعة أو سلع رأسمالية من البلد المقرض، فإن مختلف الدراسات والتقارير تؤكد أن أسعار هذه المنتجات في بعض الأحيان زادت بأكثر من 100% على اعتبار أن المورد يجد نفسه في حالة احتكار مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للقروض.

- لا شك أيضا أن ضعف القدرة الاستيرادية للدولة نتيجة لإرتفاع خدمة الديون الخارجية، له أثره الأكبر على إرتفاع أسعار السلع الضرورية لصيانة وتجديد وسائل الإنتاج حيث سيؤدي إلى انخفاض عرض السلع ما يؤدي في النهاية إلى إرتفاع الأسعار.

## 5.2. المديونية الخارجية وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي

إذا ما استمرت الدول المدينة في الوفاء بأعباء الدين الخارجي في مواعيده فإن ذلك سيؤدي إلى صعوبات تمويل الواردات الضرورية للإستهلاكية والوسيلة الإستثمارية، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على قروض جديدة بسبب إهتزاز الثقة في القدرة على الدفع وتدهور مستوى الإستهلاك الجاري وينقص عرض السلع وترتفع الأسعار وتتعطل الطاقات الإنتاجية وتتزايد معدلات البطالة مع تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتدهور وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات وتدني سعر الصرف للعملة الوطنية.

هذا ويساهم تدني هذه المتغيرات الاقتصادية إلى تعرض النظام الاجتماعي لاضطرابات وضغوط داخلية مختلفة حيث زيادة معدلات التضخم وعدم إمكانية الوفاء بالحاجات الرئيسية لأفراد المجتمع بما يؤدي إلى تفاعل مجتمعي له آثاره السلبية على الأمن والاستقرار فمثلا تؤدي السياسة الانكماشية التي تطبقها بعض الدول إلى شيوع وتفشي ظاهرة البطالة والتراجع عن ضمان التوظيف للعمالة الجديدة، كما تؤدي ظاهرة التضخم إلى آثار اجتماعية سلبية حيث يتم توزيع الدخل والثروة بطريقة عشوائية تؤدي إلى زيادة دخول طبقة معينة على حساب المجتمع كله.<sup>1</sup>

### ثالثا- الديون السيادية

1. مفهوم الديون السيادية : هو الدين التي تحصل عليه الدولة من دولة أجنبية أو من شخص طبيعي أو اعتبار مقيم في الخارج أو من هيئة حكومية أو صندوق حكومي أو دولي أو منظمة دولية في الخارج وقد عرف البنك الدولي إجمالي الدين الخارجي بأنه مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين في الدولة والقابلة للسداد بالعملة الصعبة أو من خلال سلع وخدمات.<sup>2</sup>

## 2. التصنيف الائتماني لديون السيادية

<sup>1</sup> - عزيزي حليلة، جعفري فوزية، إشكالية المديونية الخارجية في الدول العربية، حالة الجزائر 2000/2016، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2018، ص ص 17-19.

<sup>2</sup> - حنان انشيري، سامية خميس، مرجع سبق ذكره، ص 18.

يعكس التصنيف الائتماني السيادي مدى استقرار وتنافسية وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها، ويعتبر مؤشرا للأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية والتوقعات المستقبلية للدولة، كما يعتبر التصنيف السيادي من عوامل جذب ورفع ثقة المستثمرين في مجمل البيئة الاستثمارية بالإضافة إلى تأهيل الدولة للحصول على التمويل اللازم للمشاريع التنموية من مصادر دولية وبكلفة تنافسية، وتمكين الدولة من طرح سندات الدين والإصدارات الحكومية في الأسواق المالية العالمية وتلجأ الدول والمؤسسات الدولية والشركات الكبرى متعددة الجنسيات إلى تغطية احتياجاتها للتمويل من أسواق أدوات الدين الدولية عن طريق إصدار السندات أو من خلال التجمعات المصرفية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. ومن أهم شروط إصدار السندات، هو كون الجهة المصدرة مؤهلة للاقتراض وذلك من خلال وكالات التصنيف الائتماني (CRAs)\*. ويهيمن على صناعة التصنيف الائتماني العالمي من قبل عدد قليل من شركات القطاع الخاص، تقوم بتدريج السندات وتقيم نوعية الائتمان لسندات بناء على الظروف المالية لشركة المصدرة لسند، لذا تدرج السندات من قبل مؤسسة مودي Moody وستاندربولد S&P وفيتش (Fitch) وتنشر هذه الوكالات بشكل منظم ومحدث لدرجات الائتمان العديدة من السندات المحلية والدولية العديدة المصدرة. وتعد المؤسسات الثلاثة رمز السيطرة والهيمنة على التصنيف العالمي :

- **مؤسسة ستاندر د آند بور (S&P)\*** : تعتبر شركة خدمات مالية ومقرها في الولايات المتحدة الأمريكية. وهي فرع لشركات مكغروهيل التي تنشر البحوث والتحليلات المالية على الأسهم والسندات. ولها مكانة جيدة بمؤشراتها، في عام 2009 نشرت S & P أزيد من 870000 تصنيفا ائتمانيا، وفي عام 2010 حققت عائدات قدرته 2.9 مليار دولار.

- **مؤسسة مديز**: هي شركة قابضة، أسسها جون مودي في عام 1909، وتملك خدمة موديز للمستثمرين والتي تقوم بالأبحاث الاقتصادية والتحليلات المالية وتقييم مؤسسات خاصة وحكومية من حيث القوة المالية والائتمانية. وتسيطر مؤسسة موديز على ما يقارب 40% من سوق تقييم القدرة الائتمانية في العالم .

. **مؤسسة فيتش**: تأسست مؤسسة فيتش في عام 1913 من قبل جون نولز فيتش، كناشر الإحصاءات المالية لزبائن بورصة نيويورك للأوراق المالية . وفي عام 1997 اندمجت فيتش مع IBCA\* المحدودة ومقرها في لندن، من خلال هذا الاندماج أصبح فيتش تملكها بواسطة SA Fimalac ومقرها في باريس . ولكي تتأهل الجهة الراغبة بالاقتراض يجب أن

\* - CRAs ،Credit Rating Agencies

\* - S&P ،Standard & Poor's

\* - IBCA ،International Business Coach Association

لا يقل تصنيفها الائتماني عن درجة الاستثمار أي BBB. وفي حال كون التصنيف BB أو أقل تعتبر درجة التصنيف درجة مضاربة حيث تتميز بارتفاع كلفة إصدارها وبشكل خاص كلفة تعهد التغطية وإدارة إصدار السندات وبيعها، كما وتتميز بارتفاع سعر الفائدة عليها . والجدول رقم (1-1) يعطي قراءة لرموز مؤسسات التصنيف الدولي.

جدول رقم (1-1): التصنيف المالي لمؤسستي (S&P/MOODY)

| تعريف الدرجة الائتمانية                                                                                                | MOODY     | S&P       |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|-----------|
| تسمى سندات الحافة الذهبية بقدرتها العالية لدفع الفائدة أصل المبلغ وضمانات القوة                                        | Aaa       | AAA       |
| سندات النوعية العالية قدرة قوية لدفع الفائدة وأصل المبلغ                                                               | Aa        | AA        |
| قدرة لدفع الفائدة وأصل المبلغ، ومراكزها قد تضعف بتغيير الظروف الاقتصادية لذلك توصف التزاماتها من الدرجة الاستثمارية.   | A         | A         |
| لها قدرة لدفع الفائدة وأصل المبلغ ومراكزها قد تضعف بتغيير الظروف الاقتصادية لذلك توصف التزاماتها من الدرجة الاستثمارية | Baa       | BBB       |
| ذات درجة نوعية منخفضة للفائدة وأصل المبلغ وطبق لأجل السند على الرغم من توفر درجة النوعية والحماية لعناصر الضمان        | Ba<br>B   | BB<br>B   |
| ذات درجة مضاربة الأصل المبلغ و الفائدة مرتفعة على الرغم من امتلاكها لدرجة النوعية والحماية .                           | Caa<br>Ca | CCC<br>CC |
| تقترب من السندات الدخل في حالة عدم الفائدة و تسمى المضاربة إلى حد ما.                                                  | C         | C         |
| سندات النكول و احتمالات الإفلاس عالية للجهة المصدرة و تسمى بسندات الخردة JUNK                                          | D         | D         |

**المصدر:** رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوربية ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص62.

- فالديون التي تحمل التصنيف AAA تكون ضمان استثنائية للمصدر ووضعية قوية في السوق والقدرة على التجديد والتكيف عالية، الحساسية على التغيرات والتطورات التقنية والبيئة الإنتاجية ضعيفة جدا، والسيولة استثنائية، أما أضعف

الديون أو ما يطلق عليها ديون الجرد التي تحمل التصنيف D والذي يعبر على أن القدرة على تسديد الديون تساوي صفر أو بمعنى آخر تعبر عن حالة الإفلاس التام . ودائما ما يصحب التصنيف الائتماني للدولة ما يسمى النظرة المستقبلية Outlook للتصنيف الائتماني للدولة ،الذي يعكس تقييم مؤسسة التصنيف حول وضع التصنيف الممنوح للدولة في المدى المتوسط (بين سنة إلى ثلاث سنوات) ،الذي يأخذ بشكل عام إحدى صور ثلاث وهي إيجابي Positive ، ويعكس تفاؤل المؤسسة باستمرار احتمالات تحسن أداء الحكومة الائتماني واحتمالات ارتفاع تصنيفها في المستقبل، وسلي Negative ويعكس تشاؤم المؤسسة باستمرار احتمال تراجع أداء الحكومة وتراجع التصنيف الممنوح لها في المستقبل ،ومستقر Stable ويعكس ثقة المؤسسة باستمرار التصنيف الحالي للدولة كما هو عبر المدى المتوسط. وهنا لابد من لفت النظر إلى ديكتاتورية وكالات التصنيف الائتماني الدولية التي تتصرف في أحيان كثيرة في الوقت غير المناسب وفي الظروف التي تسمح للمضاربين في السوق أن يدخلوا السوق بقوة ويجنوا أرباحاً كثيرة ويزعزعوا الثقة بسندات سيادية أو أسهم بعض الشركات الكبرى ،وبعد أزمة العام 2008 دار كلام كثير عن ضرورة تنظيم أعمال وكالات التصنيف الائتماني . فعند تحليل ما قالته وكالة ستاندر أندبورز حول الديون الأمريكية ،نرى أن التحليل مركز على العوامل السياسية وليس العوامل الاقتصادية ،أي أن الوكالة رأت الكثير من التخبط السياسي في موضوع رفع أو زيادة سقف الدين العام الأمريكي ،وهو إجراء اعتيادي في الولايات المتحدة ،إنما هذه المرة كان هناك جدال عنيف بين الجمهوريين وخصوصا الجناح اليميني المتطرف وبين الديمقراطيين ،مع تناقض حاد في وجهات النظر الاقتصادية ،من جهة كان هناك نيوليبرالية مفرطة ومتعصبة لا تأخذ بعين الاعتبار كلما حصل من أزمة مالية كبيرة وهنا كالديمقراطيون الذين هم في الوسط من جهة أخرى. واعتبرت الوكالة أن هناك أزمة سياسية في الولايات المتحدة، ولهذا السبب خفضت علامة ائتمان سندات الخزينة وليس لسبب اقتصادي مالي محض.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: الإصلاح المالي ضرورة لتجاوز الاختلالات في سياسة المالية العامة

<sup>1</sup> - رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، صص 60-63.

إن التطرق للإصلاح الجبائي طرح منذ بدايته العديد من التساؤلات والتحديات للمهتمين بالمالية العامة فيما يخص انعكاساته على الميزانية العامة ومن جهة أخرى التطرق للإصلاح الجبائي يستدعي التمعن في عدة مسائل وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى دوافعه وأسبابه ومتطلباته.

## المطلب الأول: الإطار النظري للإصلاح الجبائي

### أولاً- مفهوم الإصلاح الجبائي

#### 1. تعريف الجباية

تتضمن الجباية في أي دولة عدة تشكيلات من الضرائب والرسوم تغطي جميع النواحي الاقتصادية للدولة، والتي يتحدد نوعها وعددها وفقاً للسياسة الاقتصادية المنتهجة من طرفا للدولة. ويمكن تعريف الجباية على أنها مجموع الاقتطاعات الإجبارية المفروضة من طرف الدولة، والتي تتكون من الضرائب والرسوم والإتاوات والمساهمات الاجتماعية وتقوم الجباية على فوائد أساسية هي:

- المساواة أمام الضريبة ؛
- تحصل الضريبة في الفترة وحسب النمط الذي يلاءم جميع المواطنين؛
- أن تكون الموارد المالية التي تجنيها الدولة من الضريبة أكبر من تلك التي استعملت في تحصيلها وتجنب إخراج نقود أكثر من اللازم من جيوب المكلفين بالضريبة.<sup>1</sup>

#### 2. تعريف الإصلاح الجبائي

**تعريف الأول:** هو مجموعة التغيرات التي تطرأ على النظام الجبائي في دولة من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية السائدة و بهدف غالباً هذا الإصلاح إلى تحقيق خطة اقتصادية مستقبلية وقد يشمل هذا الإصلاح جميع هياكل النظام الجبائي او جزءاً منه أي مجموعة من الضرائب المراد تحسين مردوديتها المالية. هو إدخال تغيرات نحو الأحسن أي العمل على سد التغيرات والفراغات القانونية الموجودة في النظام السابق من أجل الرفع من مردوديته المالية وزيادة فعاليته بما يخدم الاقتصاد الوطني من ناحية توفير الموارد المالية اللازمة وتغطية النفقات العمومية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عفاف زهراوي تكييف النظام الجبائي الجزائري مع متطلبات النظام المحاسبي المالي من خلال الاهتلاكات والضرائب المؤجلة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد6، العدد1، جامعة قسنطينة2 جوان 2020، ص32.

<sup>2</sup> - ملاك محمد، راجحي بوعبد الله، دور الإصلاحات الجبائية في تمويل نفقات الميزانية العامة للدولة، دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية 1992-2019، مجلة التسيير الاقتصادي، المجلد7، العدد2، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة تسيملت، 2021، ص201.

**تعريف الثاني:** ظهرت فكرة الإصلاح الجبائي في أول الأمر في الدول الرأسمالية المصنعة وفي ظروف ميزتها التناقضات مما دفع بضرورة تصحيح وضعية متسمة بالتفاوت والفوارق الكبيرة الناتجة عن عوائق تطور النظام الرأسمالي. أما بالنسبة للإصلاح الجبائي في الدول النامية فقد ظهرت منذ أواخر عقد الستينيات وبداية عقد السبعينات ولكن المبادرة كانت حينذاك خارجية.<sup>1</sup>

**تعريف الثالث :** يقصد بالإصلاح الجبائي العمل على سد الفراغات والثغرات القانونية التي تخللت النظام الجبائي السابق أي إدخال تغييرات نحو الأحسن بغرض الرفع من مردود النظام الجبائي ومحاولة زيادة فعالية بما يخدم الاقتصاد الوطني العام والخاص.<sup>2</sup>

### ثانيا- دوافع الإصلاح الجبائي

- حسب منظور صندوق النقد الدولي يهدف هذا الإصلاح إلى الأهداف التالية:
- إعادة هيكلة النظام الجبائي وفق متطلبات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في هذه الفترة.
  - العمل على تفعيل مبدأ العدالة الاجتماعية عن طريق توزيع المداخل شكل عادل من خلال حماية القدرة الشرائية.
  - للمواطن وجعل الضريبة أداة من أدوات التحكم في الأزمات الاقتصادية كتضخم.
  - توسيع الوعاء الضريبي وخفض معدلاته وذلك بهدف تقليص العبء الضريبي على المكلف ومواجهة ظاهرة التهرب الضريبي و التصدي لها.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: أسباب عملية الإصلاح الجبائي

**1. انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي :** يعتبر انتشار الأنشطة غير الرسمية في الدول النامية أحد أهم الأسباب الداعية لعملية الإصلاح الجبائي إذ لا يخلو أي اقتصاد في العالم سواء كان متقدما أو متخلفا رأسمالي أو اشتراكي من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي وإن اختلف الحجم من دولة لأخرى تبعا لتقدمها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وفي هذا المجال فإنه من المفيد أن نشير إلى معنى الاقتصاد غير الرسمي والذي يعبر عنه بمصطلحات عديدة كالإقتصاد الخفي واقتصاد الظل والاقتصاد غير المنظم وبالرغم من تعدد المصطلحات إلا أن كلها تصب في تعريف واحد فيعرف الاقتصاد غير الرسمي على أنه تلك الموارد المالية غير المعلن عنها أو غير المسجلة في الناتج الوطني وعرف أيضا بأنه

<sup>1</sup> - رجاستة عبد المجيد، تقييم الإصلاح الجبائي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 2019/2018، ص 141.

<sup>2</sup> - سامحي أحمد، عبد الهادي مختار ، إصلاح الضريبة على الدخل الإجمالي أخذ أهم محاور الإصلاح الجبائي في الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد 6، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة، تيارت ، 2016 ص3

<sup>3</sup> - ملاك محمد، راجي بوعبد الله، مرجع سبق ذكره، ص214.

مجموع الدخل غير المعلن عنها والمصرح بها لدى سلطة فرض الضرائب، أو مجموع الدخل غير الداخلة في حساب الناتج الوطني.

2. **ضعف الهيكل الضريبي**: إن اختلال الهياكل الضريبية في الدول النامية راجع إلى اعتمادها على الضرائب غير المباشرة بنسبة كبيرة وذلك راجع كون الأخيرة لا تحتاج إلى كفاءة عالية في الجهاز الإداري وهو ما تعاني منها الدول النامية ويرجع أيضا اعتمادها على الضرائب غير المباشرة نظر الضعف دور الضرائب على الدخل ونقص الدخل الفردية.
3. **لا مرونة الأنظمة الضريبية**: في الواقع فإن النظم الضريبية في الدول النامية تعاني من الجمود، حيث أنها لا تساير التطورات الحاصلة في البيئة المحيطة بها، حيث أن الزيادة في الناتج الوطني والدخل الفردية لا تواكبها بالضرورة زيادة في الحصيللة الضريبية، و هو الشيء الذي يحتم أن يكون النظام الضريبي على قدر معين من المرونة مواكبا بذلك كل التطورات الحاصلة.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: متطلبات الإصلاح الجبائي

إن الغرض من الإصلاح الضريبي هو إقامة نظام ضريبي كفء يستند إلى ضرائب يمكن قبولها سياسيا وتنفيذها عمليا وتحقيق إيرادات كافية و لا ينشأ عنها غير حد أدنى من التشوهات الاقتصادية. أن الإصلاح تمثل في توسيع وعاء الضريبة وخفض أسعارها التي تعد الهدف الرئيسي أية مبادرة للإصلاح الضريبي. والملاحظ على بلدان العالم الثالث والجزائر بالخصوص هو أن الضرائب تجبي عادة ضرائب مرتفعة السعر مفروضة على وعاء ضيق مما يشجع على التهرب الضريبي ويضر بعدالة النظام الضريبي حيث من شأن توسيع وعاء الضريبة أن يولد إيرادات أعلى وان يوفر أيضا معاملة ضريبية متماثلة لمختلف الأنشطة والأفراد عندما تتماثل ظروفهم الاقتصادية. كما أن توزيع العبء الضريبي بين فئات الدخل المختلفة يتحسن أيضا بالحد منصور التمييز الضريبي. ويخفف خفض سعر الضريبة من اثر الحوافز السلبية للضرائب .

وفي الأخير تبقى الإشارة إلى أن هذه الإصلاحات الجبائية ومهما كانت أهميتها وطبيعتها سواء تعلق الأمر بالإطار القانوني أو الهيكل الضريبي (الهيكل الإداري) أو بطبيعة الموارد البشرية المتخصصة والمتطلبات المحاسبية. فان هذه الإصلاحات يجب وحتى يمكنها من توفير الظروف الملائمة لان تلعب الضريبة دورها المزدوج كأداة للتوجيه الاقتصادي وكوسيلة للموارد الميزانية فان هذا يتطلب جملة من الشروط يجب خلقها وهي :

<sup>1</sup> - سامحي أحمد، عبد الهادي مختار، مرجع سبق ذكره، ص 3-4.

- خلق الإطار الملئم لتنوع وتوسيع الوعاء الضريبي وتنويعه حيث كان الطابع المميز للوعاء الضريبي هو الثبات والمحدودية (الضرائب على المؤسسات العمومية، الضرائب على الأجور والرواتب) يشكل في غالب الأحيان ستاتيكي مما افقد الضريبة دورها الأساسي وفي هذا الإطار يتطلب الأمر توسيع الوعاء الضريبي بشكل يجعل الضريبة كعامل موجه ومؤثر في النشاط الاقتصادي وهذا لا يتأتى إلا بدفع عجلة التنمية وتشجيع الاستثمارات وإعطاء أهمية لضريبة القيمة المضافة .
- إن الإصلاحات الجبائية في إطارها التنظيمي والهيكلية مهما كانت أهمية هذه الإجراءات نظرا لطبيعة اقتصاد السوق تتطلب تطوير المنظومة القانونية الجبائية بما يتلاءم وهذه المرحلة إلا أن الأهم في هذه الإصلاحات هو جعل هذه القوانين ذات فعالية واردة لأي تهرب أو غش ضريبي وخلق الشعور إلى المكلف بدفع الضريبة بأهميتها ودورها. ولا يتأتى هذا الشعور بالشفافية والعدالة والملائمة في دفعها. وان التحايل في دفعها يعتبر جريمة في حق الاقتصاد الوطني وإلغاء التمييز الضريبي .
- العمل على تيسير وتسهيل قنوات دفع الضريبة بتسهيل إجراءات التحصيل الضريبي وتوفير جهاز معلوماتي يوفر كل المعلومات المتعلقة بدفع الضريبة ومكان تحصيلها وتسيير كل الملفات المتعلقة بمزاولة النشاط التجاري وكافة الإجراءات المرتبطة بذلك.
- ضرورة التنسيق والتكامل بين المصالح الضريبية ومصالح الجمارك وقد تم في هذا الإطار إنشاء بداية من سنة 1996 فرق تجمع إدارة الضرائب وإدارة الجمارك بالإضافة إلى وزارة التجارة من أجل التنسيق في مكافحة التهرب والغش الضريبي ومن جهة أخرى محاولة التنسيق في فرض الضرائب والرسوم الجمركية حتى يتسنى توفير المناخ الملئم لرفع الموارد المالية من جهة وتشجيع حركة النشاط التجاري من جهة أخرى والقضاء على كل مظاهر المحاباة والنفوذ وغيرها من الاعتبارات الكابحة للضريبة وإعطاء مصداقية للنظام الضريبي.
- كما أن دور وأهمية السياسة الميزانية في ظل اقتصاد السوق مرهون بضرورة إيجاد الإطار الملئم الذي تتكامل فيه الأهداف وإن اختلفت الوسائل بين دور السياسة النقدية والسياسة الميزانية وإذا كان يعاب على برامج صندوق النقد الدولي على أنها أعطت الأهمية للسياسة النقدية على حساب السياسة المالية ومهما كانت مبررات واضعي هذه السياسة لدى صندوق النقد الدولي باعتبار أن الدول المعنية بهذه البرامج هي في أغلبها كانت تنهج نهجا اشتراكيا انعدم فيه الدور الفعلي للسياسة النقدية مما جعل من برامج صندوق النقد الدولي تنطلق أساسا من إعادة الاعتبار للسياسة النقدية كأداة ضبط واستقرار وإنعاش للاقتصاد الوطني ورغم أهمية هذه الدوافع إلا أن هذا لا يبرر

إهمال الدور الأساسي للسياسة الميزانية في هذا الإطار مما يجعل أهمية التكامل والتنسيق بين السياستين من الأهداف الأساسية في مرحلة اقتصاد السوق<sup>1</sup>.

خلاصة الفصل :

---

<sup>1</sup> - محمد عبد المؤمن، مرجع سبق ذكره، ص 269.

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم التعرف على مفهوم السياسة المالية ومبادئها كما تم التطرق إلى الأدوات التي تستخدمها هذه الأخيرة. تعد السياسة المالية إحدى المكونات السياسة الاقتصادية وإن كانت أقوى تأثير في السياسة الاقتصادية فإنها لا توفي بالغرض إذا ما استخدمت بمفردها.

وتحدثنا أيضا على الإصلاح الجبائي بمختلف أوجهه المقدمة والمدخل الأساسي لإجراء إصلاحات عامة في مختلف المجالات، فالإصلاح يشكل قوة الدفع الأساسية لإحداث إصلاح شامل.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري للاستدامة المالية

تمهيد:

تعتبر الاستدامة المالية بأبعادها المختلفة من المفاهيم الحديثة التي تهتم بقياس مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وتمويل نفقاتها بالاعتماد على مواردها الذاتية، لاسيما إيراداتها الضريبية، لذلك فقد أصبح البحث في مؤشراتها من أهم مداخل قياس سلامة الوضعية المالية للاقتصاد من جهته، ومن جهة أخرى متانة السياسة المالية المنتهجة.

المبحث الأول: ماهية الاستدامة المالية

المبحث الثاني: أبعاد الاستدامة المالية وعلاقتها بالإصلاح المالي

المبحث الثالث: مؤشرات الاستدامة المالية وحدود استخدامها

### المبحث الأول: ماهية الاستدامة المالية

إن التعرف على الاستدامة المالية يقتضي منا الوقوف على مفهومها، والقواعد المالية الهادفة لتحقيقها وصولاً إلى العوامل المؤثرة عليها.

### المطلب الأول: مفهوم الاستدامة المالية

في مجال المالية فإن استخدام مفهوم الاستدامة بدأ من منتصف الثمانيات من القرن الماضي في كثير من البحوث التجريبية، التي انبرت لقياس وتحديد مؤشرات الاستدامة في السياسة المالية لكثير من الدول المتقدمة، إذ أصبحت استدامة المالية العامة، في أكثر المواضيع جدل لأنها تعتبر عن التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدول، نتيجة لتصاعد مستويات العجز والدين الناشئ عن الإفراط في الإنفاق العام، الأمر الذي يعني تفاهم العبء المالي الذي يمكن أن تتحمله الأجيال القادمة بشكل يحد من مستويات الرفاهية لديها نتيجة لتحمل أعباء قرارات لم يشاركوا في اتخاذها.

كما تعددت مفاهيم الاستدامة المالية، فقد استند بعضها إلى الربط بين تعريف الاستدامة المالية والقيود الزمني للموازنة، بينما اتجه فريق آخر إلى الاعتماد على قواعد المالية العامة (public finance rules) في تحديد ماهية الاستدامة المالية، إلا أن التطور الكبير في حجم وطبيعة دور الدولة دفع بالأدبيات الاقتصادية إلى استعراض مفهوم الاستدامة المالية في إطار ما يعرف بالتحليل الحديث، وعلى الرغم من تعدد التعريفات، إلا أنه يمكن القول بأنها تتفق جميعاً على أن الشرط الأساسي لضمان استدامة المالية العامة يتمثل في تقييم مدى قدرة الحكومة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها مالياً العامة، وتمويل برامج الإنفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات التعتثر والعجز عن السداد.

ويتفق هذا مع ما تبناه صندوق النقد الدولي، إذ أوضح إن مفهوم الاستدامة المالية هو الوضع الذي يستطيع المقترض أن يستمر في خدمة ديونه دون الحاجة إلى إحداث تغيير جوهري في النفقات والإيرادات العامة مستقبلاً، وبمعنى آخر أن الاستدامة المالية تقتضي عدم تراكم عجز الميزانية العامة حتى لا تضطر الدولة إلى إعادة هيكلة وترتيب أولويات الإنفاق وآليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونيتها، وقد عمد بعض الفكر الاقتصادي إلى الربط بين الاستدامة والاقتراض كأداة لتقليل التшоوهات الاقتصادية للأنظمة الضريبية فيما يعرف بالنموذج، والذي يسمح للحكومة بتحقيق عجز مؤقت في الميزانية عند حدود معينة مع توضيح أسباب هذا العجز والإطار الزمني الذي يتم من خلاله

العودة مرة أخرى إلى وضع التوازن، وقد حددت اتفاقية ماسترخت (1992)، وميثاق الاستقرار والنمو (stability and growth) والتي تشترط أن لا تزيد نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي (60%) وأن لا تزيد نسبة عجز الميزانية عن (3%) من الناتج لضمان تحقيق الاستدامة المالية.<sup>1</sup>

### تعريف الاستدامة المالية:

تعددت المفاهيم المعبرة عنها ويعود ذلك لتعدد زوايا النظر لها، فهناك من ربطها بمبادئ الميزانية وقيدتها الزمني، وهناك في عرفها من وجهة نظر إدارة الدين العام، أو بقدرة الحكومة على تغيير سياستها المالية مع استمرار في قدرتها على الوفاء بالديون، وهناك من ربط الاستدامة بالرفاه الاجتماعي ويعرف صندوق النقد الدولي الاستدامة المالية "بأنها" الحالة التي تستطيع من خلالها الدولة الاستمرار في خدمة الدين دون اللجوء إلى إجراء تغييرات في النفقات والإيرادات الحكومية مستقبلاً كما عرفت أيضاً "بأنها" الحد الأقصى المسموح به من رصيد الدين العام ضمن شروط التوازن في مدة زمنية معينة أو هي "القدرة على خدمة الدين العام في الأجلين المتوسط والطويل دون حدوث أزمات مالية أو ضغوط على المالية العامة للدولة".<sup>2</sup>

وعرفت أيضاً بأنها قدرت الدولة على الوفاء بالالتزامات المالية الحالية والمستقبلية من دون الحاجة إلى إعادة جدولة الديون، تعتمد منهجية صندوق النقد الدولي في تعريف الاستدامة المالية على تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين، أو تحديد نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي يتم استهدافها، بحيث يتم صياغة الإصلاحات المالية بما يساعد على بلوغ هذه النسبة وبحيث تعتبر فرضية يبني عليه توقع المستقبل في ظل سياسات يتوافق عليها لمدة معينة عادة خمس سنوات في هذه الحالة، تعتبر السياسات المالية المستدامة، إذا استطاعت تحقيق الاستقرار في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أو خفضه.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - كرم عايش، الاستدامة المالية مفهوم - نظرية - سياسية، ط01، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، 2021، ص ص 8-10.

<sup>2</sup> - ثامر علي النويران، تحليل الاستدامة الدين العام في الأردن للفترة 2000-2020، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد17، العدد27 قسم إدارة الأعمال كلية العلوم الاقتصادية والدراسات الإنسانية، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، 2021 ص185.

<sup>3</sup> - أحمد معوش، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة، حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، صندوق النقد العربي، النشر المكتبة والمطبوعات، أبوظبي، الإمارات العربية 2020. ص4.

## المطلب الثاني: القواعد المالية الهادفة لتحقيق الاستدامة المالية

هناك عدد من القواعد الهادفة لتحقيق الاستدامة المالية وأهم تلك القواعد هي:

### 1. القاعدة الذهبية colden Rule:

وحسب هذه القاعدة فإن الدولة لا تلجأ للاقتراض إلا لتمويل النفقات الاستثمارية في حين أن النفقات الجارية يتم تمويلها من خلال الإيرادات الحكومية سواء كانت ضريبية أو جارية.

### 2. قاعدة توازن الميزانية balanced budget rule:

حسب هذه القاعدة فإن حدوث العجز في ميزانية الدولة مرتبط بظروف استثنائية فقط، ويتم إعادة التوازن للميزانية بزوال تلك الظروف، أي أن الدولة تحقق فوائض في أوقات الرواج والتي تستخدم في تمويل العجز في أوقات الركود الاقتصادي، لذلك يمكن القول أن تحقق التعادل في الميزانية العامة ليس شرطاً في أوقات الركود.

### 3. قاعدة الميزانية المرنة flexible budget rule:

يسمح للحكومة في ظل هذه القواعد بتحقيق عجز مؤقت في الميزانية في حدود معينة مع توضيح أسباب العجز المؤقت والإطار الزمني الذي يتم من خلال العودة مرة أخرى إلى الوضع التوازني في الميزانية العامة.

### 4. قاعدة استدامة الاستثمار inversedment sustainability rule:

تشتت هذه القاعدة استمرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عن المستويات تتوافر فيها شروط الحيطة والحذر خلال الدورة الاقتصادية وتحدد هذه النسبة وفقاً لعدد المحددات والمتغيرات التي تختلف من الدولة الأخرى.<sup>1</sup>

### 5. قاعدة ضبط الإنفاق:

لا ترتبط هذه القاعدة بصورة مباشرة بهدف القدرة على تحمل الديون كونها لا تحد من جانب الإيرادات، ويمكن أن تساعد في ضبط أوضاع المالية العامة بما يتوافق مع تحقيق الاستدامة المالية، تقتزن بقواعد الدين أو توازن الميزانية، أضف إلى ذلك إمكانيتها من الحد من الإنفاق في فترات الازدهار، كذلك هي لا تقيد وظيفة الاستقرار الاقتصادي للسياسة المالية عند حدوث الصدمات السلبية ويتم تحديد حدوث الإنفاق من خلال القيمة المطلقة أو معدلات النمو أو كنسبة

<sup>1</sup> - تامر علي النويران، مرجع سبق ذكره، ص186.

من الناتج المحلي الإجمالي مع مدة زمنية غالباً تكون بين ( 3-5 ) سنوات، يجب المحافظة على أن يتراوح سقف الإنفاق العام بين ( 30% - 35% ) من الناتج المحلي الإجمالي وأن لا يقل سقف الإنفاق الاستثماري العام عن ( 35% ) من إجمالي الإنفاق العام، وكذلك يتطلب العمل على تخفيض كلفة خدمة الدين العام من خلال الاقتراض من مصادر ميسرة والابتعاد عن القروض التجارية.

## 6. قاعدة العجز الحكومي:

حسب هذه القاعدة يجب أن لا تتجاوز نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي (3%) بهدف السيطرة على تراكم الديون العامة نتيجة الإفراط في الإنفاق، ولتحديد الوضع المستدام يتطلب الشرطين التاليين:

- الأول: قدرة الدولة على تلبية قيد ميزانيتها للفترة الحالية دون تكرار التخلف عن السداد أو استخدام الديون المفرطة.
- الثاني: توقف الدولة عن سياسة تراكم الديون إذ علمت أن هناك حاجة إلى تعديل كبير لسياساتها المالية في المستقبل من أجل أن تكون قادرة على خدمة ديونها.

## 7. قاعدة وحدة الميزانية:

بموجب هذه القاعدة يتم التعرف على حقيقة المركز المالي للدولة وتحديد حجم العجز أو الفائض في ميزانية الدولة، كونها تنظم جميع إيرادات ونفقات الدولة في وثيقة واحدة، حيث توفر هذه القاعدة أساساً سليماً وسهلاً لرقابة السلطة التشريعية على تنفيذ الميزانية العامة، بينما يضع تعدد الميزانيات عقبات كثيرة أمام السلطة التشريعية في فرض رقابتها على تنفيذ الميزانية، لكن نتيجة تطور دور الدولة في المجتمع دفعها للخروج من قاعدة الوحدة وخاصة في حالات الاعتماد على القروض لتمويل بعض الاستثمارات العامة، أي أن هدف وحدة الميزانية الواحدة هو التنظيم والوضوح لكي يتعرف المعنيين بشؤون الميزانية بنشاطات الحكومة وبالتالي معرفة المركز المالي الحقيقي للدولة والذي يساعد على تحقيق الاستدامة المالية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - ياسين نادب علي خليل السلطاني، إصلاح النظام الضريبي الجمركي في العراق ودوره في تحقيق الاستدامة المالية للمدة 2004-2019، درجة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2021، ص 55-56.

### المطلب الثالث: العوامل المؤثر على الاستدامة المالية

#### 1. سعر الفائدة:

من المعروف أن زيادة الطلب على الائتمان تؤدي إلى رفع أسعار الفائدة في الوقت نفسه تجذب أسعار الفائدة المرتفعة الودائع سواء في الداخل أو من الخارج مما يوفر سيولة عالية لدى البنوك التجارية، ويزيد قدرتها على منح الائتمان، وسعر الفائدة من العوامل الاقتصادية التي يمارس تأثيره بصورة مباشرة على الاستدامة المالية، حيث يرتبط كل من سعر الفائدة والاستدامة المالية بعلاقة عكسية مباشرة، لأن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي سلباً على الاستدامة المالية، ويخضع سعر الفائدة لعاملين أساسيين من مجموعة عوامل:

- **الأول:** هو الادخار الخاص حيث يتأثر به سلباً سعر الفائدة، وبدوره الادخار الخاص يعتمد على قرارات الأفراد في الاستهلاك أو الادخار.
- **الثاني:** هو الاستثمار الخاص حيث يتأثر بسعر الفائدة بالطلب على قرارات الاستثمار الخاص بصورة إيجابية وهو بدوره يعتمد على مقدار الاستثمار الأجنبي المرتبط بقرارات الاستثمار الأجنبي في أي دولة من جهة أخرى.

#### 2. معدل نمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها الحكومات في مختلف الدول العالم سواء النامية أو المتقدمة وهو يمثل أحد الشروط الضرورية لتحسين مستوى النشاط والاستقرار الاقتصادي في تلك الدول ويعمل النمو الاقتصادي على زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة نصيب الأفراد في الداخل ومن ثم زيادة قابليتهم على دفع الضرائب التي ينعكس بدوره على زيادة حصيلة الضرائب مما يعمل على تقليل عجز الميزانية العامة من خلال تقليل الفارق بين النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة فمن جانب آخر يعني يعمل النمو الاقتصادي على زيادة معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار وبالتالي تقليل الإنفاق الحكومي الإضافي الذي يمول غالباً من خلال الاقتراض ومن ثم تحقيق الاستدامة المالية أي أن الاستدامة المالية ترتبط مع النمو الاقتصادي بعلاقة طردية.

#### 3. الدين العام وخدمة الدين ( الداخلي والخارجي )

تضمنت معاهده ماسترخيت 1992 للحد من الإنفاق المفرط والسيطرة على الدين العام عند حدود مقبولة على معيارين:

- **الأول:** هو الدين الحكومي والذي يجب أن لا يتجاوز نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي عن 60%.

• الثاني: هو العاجز الحكومي السنوي الذي يجب أن لا تتجاوز نسبته عن 03%.

وتعد المالية العامة للدولة مستدامة أو الدين العام مستدام عندما تكون الدولة قادرة على الوفاء بالتزامات خدمته ديونها الحالية والمستقبلية بشكل كامل ومن دون أن تلجأ لطلب إعادة جدولة ديونها أو شطب جانب منها أو دون أن تلجأ للتوقف عن خدمه دينها ومن ثم تراكم المستحقات عليها من مدفوعات خدمه الدين لكن بشرط أن لا يترتب على ذلك تقييد للنمو فيها، أي أن الموارد المتاحة للدولة حاليا تكفي لسداد احتياجات بينها العام وتمويل متطلبات الاستثمار والنمو فيها، وإلا تضطر الدولة إلى رفع معدلات الضرائب فيها بشكل يؤثر سلبا في قرارات الاستثمار لقطاع الأعمال الخاصة ومن ثم النمو كذلك تعتمد الاستدامة المالية على هيكل ملكية الدين العام من حيث كونه دين محلي أو دين خارجي وغالبا ما تكون خدمة الدين الداخلي أسهل بشكل كبير في خدمة الدين الخارجي أيضا له جانب إيجابي في تمويل الاستثمارات التي تعجز المدخرات المحلية عن تمويلها ففي ظل انخفاض حصيله الضرائب يكون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي أحد الطرق التي يلجأ إليها الدول لتمويل إنفاقها.

#### 4. نموذج الفجوتين

تعاني الدول النامية من فجوة استثمارية نتيجة ضآلة حجم رأس المال في قطاعاتها الإنتاجية مما تظهر الحاجة لتمويل الخارجي وبالتالي حصول فجوة خارجية تدعى فجوة التجارة الخارجية تجسد الاختلال في ميزان المدفوعات يطلق على التحليل الذي يرتبط بين فجوة الموارد المحلية وفجوة الموارد الخارجية بنموذج الفجوتين (TWO CAPS MODEL) لوجود تناظر بينهما تمثل الفجوة الأولى فجوة الموارد المحلية وهي (الفجوة بين الادخار والاستثمار) التي تشير إلى قصور المدخرات الوطنية عن تغطية الاستثمارات المحلية المطلوبة والتي تنعكس على شكل عاجز والثانية فجوة التجارة الخارجية وهي (الفجوة بين الصادرات والواردات) والناجمة عن قصور في حصيله الصادرات عن تغطية قيمة الإستراتادات خلال فترة محددة اكبر من ما يمكن الحصول عليه من النقد الأجنبي عن طريق الصادرات في المدة نفسها لابد أن يمول من الخارج وهذا التمويل يعكس فجوة الموارد الخارجية الذي لابد أن يناظر مقدار العجز في الادخار المحلي للمدة السابقة من خلال الربط بين حجم الإدخارات المحلية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية وحجم التدفقات الرأسمالية من الخارج وهذا النموذج يقدم دليلا. نظريا على العلاقة بين الاختلال الداخلي والاختلال الخارجي وتشمل الاقتصادات النامية الحيز الأمثل الذي ينطبق عليه تحليل هذا النموذج، حيث تتزامن فجوة التمويل الداخلي مع فجوة التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول النامية، والإمكان التعبير عن ذلك كم خلال الشكل الرياضي:

$$Y = C + I + (X - M) \dots\dots 1$$

$$Y = C + S$$

بما أن الناتج يولد دخلا وهو يوزع بين الاستهلاك والادخار

$$C + S = C + I + (X - M) \dots\dots 2$$

$$C + S + M = C + I + X$$

إعادة ترتيب المعادلة

$$(X - M) = I - S \dots\dots\dots 3$$

يظهر من المعادلة السابقة تطابق بين الفجوتين فعند زيادة الاستيرادات على الصادرات تظهر فجوة الموارد الخارجية معبرة عن العجز في الميزان التجاري والذي يمول عن طريق تدفقات رأسمالية خارجية (FC) حيث:

$$(X - M) = I - S = FC \dots\dots\dots 4$$

هذه المعادلة في حال أن إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد القومي أكبر من إجمالي المدخرات فلا بد تمويلها من خلال تدفقات رأسمالية أجنبية إضافية وهذا يوضح انخفاض صادراتها مما ينعكس على انخفاض حصيلتها في العملات الأجنبية وبالتالي زيادة اعتمادها على الديون الخارجية لتغطية النقص في مدخراتها المحلية هذا من جانب، ومن جانب آخر فشل السياسات الاقتصادية المطبقة في تلك الدول وعدم قدرتها على تكوين فوائض مالية فضلا عن اعتمادها على المساعدات الخارجية لسد الفجوة بين الموارد المحلية المتاحة وحجم الموارد التي تحتاج إليها عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي يوضح هذا النموذج العلاقة بين حجم التمويل المحلي اللازم لتمويل الاستثمارات المطلوبة وبين حجم التمويل الخارجي المطلوب فكلما كان حجم المدخرات المحلية منخفضا فكانت الحاجة للتمويل الخارجي أكبر لسد فجوة الموارد المحلية أي اتساع حجم الفجوتين وبدوره يؤثر سلبا على الاستدامة المالية في تلك الدولة ولكن العكس عندما تكون المدخرات المحلية كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - ياسين نادب خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-63.

### المبحث الثاني: أبعاد الاستدامة المالية وعلاقتها بالإصلاح المالي

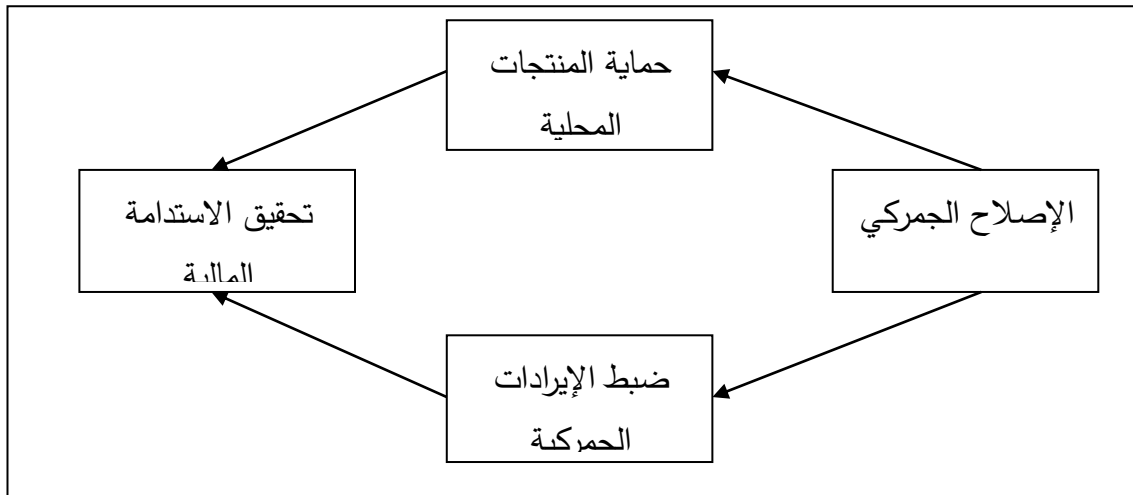
من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى علاقة الاستدامة بالإصلاح المالي

#### المطلب الأول: النظام الجبائي الجمركي والاستدامة المالية:

تهدف عملية الإصلاح النظام الجبائي الجمركي إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها:

ضبط إيرادات الضرائب الجمركية وتوفير الحماية للمنتجات الوطنية وكلاهما يعمل على تنويع مصادر الدخل في الدولة الذي ينعكس على تحقيق الاستدامة المالية، فعندما تعمل عملية الإصلاح الجمركي على ضبط إيرادات المنافذ الجمركية من خلال السيطرة على عمليات التهريب الجبائي الجمركي والحد من عمليات الفساد الإداري والمالي التي يضيع بسببها جزء كبير من الإيرادات الضريبية الجمركية سينعكس ذلك كثيرا على زيادة الموارد المالية التي تدخل خزينة الدولة، إضافة لذلك تعمل عملية الحماية التي توفرها الضرائب الجمركية للمنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية على التوسع في الإنتاج وقيام صناعات جديدة وتطوير القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الصناعي والزراعي سيعمل ذلك على تخفيض البطالة من خلال تشغيل الأيدي العاملة في تلك الصناعات وتوليد دخول جديدة التي تنعكس على زيادة الدخل القومي وتنويع المصادر المالية وتحسين وضع ميزان المدفوعات فيها لانخفاض الاستيرادات بالتالي توفير فوائض مالية للدولة تساهم في سد العجز المالي في موازنتها مما يعني تحقيق استدامة مالية فيها، ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الشكل التالي<sup>1</sup>:

الشكل رقم (2-1): العلاقة بين الاختلال الداخلي والاختلال الخارجي



المصدر: ياسين نادب علي خليل السلطاني، إصلاح النظام الضريبي الجمركي في العراق ودوره في تحقيق الاستدامة المالية للمدة

2004-2019، درجة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2021، ص 63

<sup>1</sup> - ياسين نادب، مرجع سبق ذكره، ص 63.

### المطلب الثاني: الاستدامة المالية والميزانية العامة:

تعد الميزانية العامة الخطة المالية الأساسية السنوية للدولة والتي تنهضوا بدور رئيسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري ومن ثم تخلق دخلا وطاقات إنتاجية جديدة في البلاد كما يمكن بواسطة الميزانية العامة للدولة تفادي التضخم غير المرغوب فيه وإعادة توزيع الدخل القومي والتأثير في هيكل التنمية إضافة إلى تحقيق أهداف أخرى متعددة، كما تعد الميزانية العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي باعتبارها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياساتها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها.

ومن المعلوم انه ليس دولة تمتلك القدرة للحصول على موارد غير محددة بغض النظر عن مدى ثرائها لذلك فان أسس إعداد الميزانية العامة للدولة تتركز في عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة، في حين يجد البعض أن الميزانية العامة للدولة تمثل مجموعة من الأهداف والبرامج المعبر عنها بالأرقام والتي ترغب السلطة السياسية المتمثلة بتنفيذها بواسطة وحدات الدولة المختلفة بأقل التكاليف خلال مدة قادمة معبرة عنها بحجم كافة كل هدف أو برنامج مصادر التمويل التي ستحصل عليها الوحدات للفترة ذاتها.

ويرى آخرون بان الميزانية العامة للدولة تمثل خطة مالية ذات غطاء قانوني لممارسة النشاطات الحكومية التي تعكس سياساتها باستعراض الموارد وكيفية استغلالها لسنة قادمة والنتائج المالية المتوقعة وتعد الميزانية الأداة للوصول إلى الأهداف والوسيلة الرئيسية للقياس والرقابة أما عجز الميزانية فهو ذلك النقص في الإيرادات الحكومية عند تمويل نفقات العامة بأشكالها المتنوعة سواء كانت نفقات استثمارية أو جارية وقصور الإرادة العامة المقدرة عن سداد النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة يعبر عن عجز في الميزانية العامة للدولة.

ويقصد بعجز الميزانية عند علماء الفكر المالي قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات العامة المقدرة، أو بمعنى آخر هو زيادة النفقات للدولة على الإيرادات في موازنة الدولة العامة بحيث لا تستطيع الإيرادات مجارات الزيادة المضطرة من النفقات هي التي تحدد غالبا حجم العجز وطبيعته حيث أن النفقات تميل غالبا إلى زيادة في مختلف دول العالم وسبب هذا التزايد في النفقات هو تطور الحاجات العامة في نمو وظائف الدولة.

### علاقة الميزانية العامة بإعداد الميزانية العامة للدولة:

يمكن القول أن الشرط الأساسي لضمان وجود وتطبيق استدامة مالية عامة بصورة علمية دقيقة وضمن بيئة محلية هو إمكانية تقييم مدى قدرة الدولة على الاستقرار في تنفيذ السياسات التي حددتها مآليتها العامة وتمويل برامج الإنفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات التعثر المالي والعجز عن السداد حيث تقتضي الاستدامة المالية عدد التراكم عجز الميزانية العامة حتى لا تصدر الدولة إلى إعادة هيكلة وترتيب أولويات الإنفاق واليات تمويل العجز في المستقبل من

اجل تمويل أعباء مديونياتها وخصوصاً أن أسعار النفط عالمياً ارتفعت بشكل ملحوظ حيث بلغت مستوى الـ 70 دولار في الوقت الحالي، في حين إن الميزانية العامة للدولة العراقية بنيت على سعر برميل النفط على مستوى 46 دولار بمعنى وجود فرق واضح لا بد من الاستفادة منه في تغطية ما بذمته الدولة في ديون متراكمة وعليه لا بد من مناشدة البرلمان العراقي الأخذ بعين الاعتبار الاستفادة من الاستدامة المالية خلال المرحلة الحالية.

ويرى البعض أن هناك ضرورة ملحة من استغلال الفائض الأساسي ليس في الأجل القصير وإنما في الأجل الطويل الملائم وبشكل كبير لتغطيه دينها الحالي.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: الدين السيادي العام والاستدامة المالية:

منذ مطلع الثمانينات أصبحت الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية تحتل العناوين الرئيسية للأخبار، بسبب الارتفاع الحاد في مستويات الديون السياسية لهذه الدول سواء كانت هذه الدول النامية أو متقدمة، الأمر الذي جعل هذه الاقتصاديات عرضة لخطر التخلف عن سداد ديونها وتهديد استقرارها المال والاقتصادي حيث أن موضوع ارتفاع معدلات الديون مرتبط بمدى اصطدام السياسة المالية فان هذه الأخيرة بشكل مباشر عن الإفراط في مستويات الدين العام فالديون الحكومية ترتفع معدلاتها من خلال ارتفاع معدلات العجز في الميزانية، فعندما تكون هناك فجوة بين حجم النفقة العامة والإيرادات العامة وتكون الحكومة غير قادرة على تغطية مصروفاتها العامة ولا يوجد لها مصادر أخرى للدخل، فإنها تلجأ للاقتراض الأمر الذي يؤدي إلى تزايد معدلات العجز المالي في الميزانية وبالتالي سوف ينعكس هذا في ارتفاعات مستويات ديونها العامة وفي نهاية المطاف سوف يهدد ملاءتها المالية والاقتصادية ويتسبب في انهيارها الاقتصادي، عليه فان إعادة النظر في مسألة استدامة السياسة المالية وتقييمها هو أمر ضروري لمعرفة مدى قدرة الدولة على الحفاظ بدقة على إنفاقها العام وكذلك مدى قدرتها على توفير مصادر جديدة للإيرادات وتقليل الفجوة بينهما ومدى قدرتها على إتباع إستراتيجية مناسبة للإقراض وإدارة ديونها والوفاء بالقيود ميزانيتها على المدى الطويل.

وفي هذا السياق هناك جدال بين الاقتصاديين حول مسألة ما إذا كان الدعم المالي يمكن أن يدعم الطلب المحلي الإجمالي وفقاً للنظرية الاقتصادية (نموذج كينز)، فان مستويات معتدلة من الدين العام يمكن أن تحفز نمو الاقتصاد ومع ذلك فانه عند مستويات الدين المرتفعة سيتم تخفيض هذه الآثار الإيجابية المحتملة للديون الحكومية من خلال الزيادات المتوقعة للضرائب المتوقعة في المستقبل وانخفاض الاستثمار والاستهلاك مما يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج وانخفاض فرص العمل.

<sup>1</sup> - مقداد احمد النعيمي، عادل صبحي عبد القادر الباشا، درجة اثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة، رسالة الليل درجة الماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2018، ص ص 566، 567.

كما أن الاقتصاد العربي ليس استثناء عن باقي الاقتصاديات النامية والتي تعاني من عجز مستمر ومتراكم في ميزانيتها بسبب قلة إيراداتها العامة وعدم قدرتها على تغطيتها نفقاتها العامة والذي في النهاية أدى إلى تراكم مستويات ديونها الحكومية إلى الحد الذي يهدد استقرارها المالي والاقتصادي، وأخيرا سوف بسبب في انهيارها الاقتصادي إن السياسة المالية تلعب دورا مهما ومحوريا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق معدلات اقتصادي مرتفعة ومستدامة، وفي المرجع أن تكون إحصائيات العجز المالي والدين العام الحكومي إحدى أهم الأرقام المستخدمة لتقدير آثار مستويات الدين العام على الأداء الاقتصادي، في اغلب الدول العربية يتم تمويل العجز المالي من خلال الإقراض العام والذي اخذ في التنامي إلى مستويات عالية وغير مسبقة مما قد يهدد استدامتها المالية واستقرارها الاقتصادي والمالي، وعلاوة على ذلك فقد أوصت منظمة التعاون والتنمية في المنتدى الاقتصادي بأنه من اجل تحقيق استقرار اقتصادي وتجنب الصدمات الاقتصادية في المستقبل يجب على الحكومات خفض مستويات الدين العام الى 50 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

وتأتي الأهمية من حقيقة أن السياسة المالية تأتي على رأس السياسات المالية والاقتصادية خصوصا عندما تؤدي هذه السياسة إلى زيادة وتراكم مستويات العجز المالي والدين الحكومي بالشكل الذي يثير المخاوف حول مدى تأثير هذه الديون على الأداء الاقتصادي في المستقبل الأمر الذي يمكن أن يهدد نظامها الاقتصادي والمصرفي باعتبار أن ليبيا لا تزال اقتصاديا ناميا وصغيرا وقد لفتت هذه المسألة على النمو الاقتصادي للبلد بما أن مستويات الديون المفرطة مرتبطة بمستوى المعيشة ودورات الأعمال وزعزعة الاستقرار الاقتصادي كذلك من الضروري جدا تحديد مستوى أو عتبة الدين الحكومي والتي سوف يكون تأثيرها سلبيا فيما بعد على الأداء الاقتصادي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - كريم عايش، مرجع سبق ذكره، ص 29-30.

### المبحث الثالث: مؤشرات الاستدامة المالية وحدود استخدامها

سنحاول في هذا المبحث قياس أهم مؤشرات الاستدامة المالية، ومنهجية احتسابها و محاذير استخدامها.

#### المطلب الأول: مؤشرات الاستدامة المالية:

نتيجة الأزمات النقدية التي أصابت بعض الاقتصاديات في الأسواق النامية في التسعينات أصبحت دراسة وتحليل قابلية القطاع المالي للتأثر وعلاقتها مع الدين موضوعاً رئيساً لجدول الأعمال السياسة الاقتصادية أطلق صندوق النقد الدولي برنامجاً بعيد المدى لاكتشاف قابلية دولة أو عدم قابليتها للتأثر بالأزمات كما أن توفر المعلومات المناسبة والمفصلة المتعلقة بالاحتياطيات الدولية والدين الخارجي وتدفق رؤوس المال يزيدان من القدرة على اكتشاف قابليتها للتأثر ويتيحان وقتاً كافياً للمسؤولين عن السياسة الاقتصادية لكي يتمكنون من اتخاذ التدابير الإصلاحية وفي نفس الوقت يدور الحديث حول تحسين القدرة على تحليل المعلومات الأساسية عن طريق تحديد القيم الحرجة لبعض المؤشرات وإجراء اختبارات الشد آم تطبيق نماذج أنظمة الإنذار المبكر.

تعتبر مؤشرات الدين العام أول معلومات متعلقة بالاستدامة فهي مؤشرات ما بعد الحدوث EX-POST أي تقدم لنا الواقع التي تم التأكد عليها وبالعكس توجد مؤشرات ما قبل الحدوث EX-ANTE فتقدم لنا المعلومات عن مدى التعديل المالي.<sup>1</sup>

هناك مجموعة من مؤشرات الاستدامة المالية وأهمها:

#### أولاً - مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث:

##### 1. مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:

من المعتاد أن نلاحظ في المنشورات المتخصصة أن المؤشر الأكثر استعمالاً هو تطور مؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ويقاس هذا المؤشر مستوى الدين بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي للدولة ومن المحتمل أن تكون كافة وسائل الناتج المحلي الإجمالي متوفرة لتمويل عبء الدين العام، ولكن لا يعني ذلك أن هذا الرأي الصحيح، ويعتبر أهم المؤشرات لقياس درجة المديونية، فهو يظهر قدرة الحكومة على السداد كما أنها تدل على تدهور أو تحسن وضع الحكومة.

<sup>1</sup> حسام خالد حسين الريفي، العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية، أطروحة ماجستير، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، 2014. ص44.

## 2. مؤشر رصيد الدين / إيرادات الميزانية المحلية:

يقيس هذا المؤشر مستوى المديونية بالنسبة إلى قدرة الحكومة على السداد ويظهر عدد السنوات اللازمة لتسديد الرصيد الإجمالي للدين وقد يؤدي التناسب الثابت بين الدين والناتج المحلي الإجمالي إلى نتائج مختلفة فتعكس هذه النسبة ضخامة القطر عند تحديد قدرة الدولة على تحصيل الدخل.

## 3. مؤشر خدمة الدين / إيرادات الميزانية المحلية:

يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على تسديد خدمة الدين بواسطة المصادر المحلية.

## 4. مؤشر القيمة الحالية للدين / إيرادات الميزانية المحلية:

يقيس هذا المؤشر التكلفة الحالية لخدمة الدين بالنسبة إلى قدرة الحكومة على السداد.

## 5. مؤشر الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي:

يدل هذا المؤشر على درجة ثقل عبء الفوائد للدولة ومن الممكن تفسيره أيضا بإمكانيات متوفرة في الدولة لمواجهة النفقات غير المنتجة.

## 6. مؤشر الفوائد / داخل الميزانية المحلية:

يقيس هذا المؤشر تكلفة الفوائد في إطار تحصيل الدخل في الدولة تستعمل هذه النسبة عامة كتسامح الدخل العام مع زيادة النفقات الغير المنتجة.

ويحاول الاقتصاديون إيجاد علاقة بين معدلات نسبة الفائدة أو التكلفة الحقيقية للدين ومتغيرات الاقتصاد الكلي تتواجد في الزمن بهدف مشاهدة قبلات التأثير من وجهة النظر الأخرى، ومن أهمها:

### 1.6. مؤشر الدين الخارجي / التصدير:

يقيس هذا المؤشر مستوى الدين الخارجي كنسبة مئوية يؤلفها تصدير السلع والخدمات وتظهر درجة ثقل العبء على التصدير أو على القدرة على توفير العملات ويجب أن يستعمل هذا المؤشر برفقة خدمة الدين الخارجي كنسبة مئوية للتصدير وتتم هكذا مقارنة النفقات غير المنتجة مع مستوى تحصيل العملات.

### 2.6. مؤشر الاحتياط الدولي الصافي / الدين الخارجي:

يدل هذا المؤشر على عدد مرات زيادة الخصوم الخارجي على رصيد العملات في المعتاد يستعمل هذا المؤشر برفقة كنسبة مئوية لسرعة تراكم الاحتياطيات وفي مثل هذا الحال يقصد بذلك السنوات المطلوبة لتسديد الدين الخارجي الحالي بسرعة تساوي سرعه التراكم.

### 3.6. مؤشر استهلاك / مدفوعات الدين الخارجي:

يقيس هذا مؤشر مستوى استهلاك الدين كنسبة مدفوعات الدين الخارجي هذا المؤشر عبارة عن نسبة دواره revobring ratio ويدل على إعادة تمويل الدين بواسطة إصدارات جديدة إذا زاد هذا المؤشر 100 لا يتم تمويل الدين بواسطة دين جديد.

### 7. مؤشر الاقتدار المالي:

تقيس هذه المؤشرات مدى قدرة الحكومة من خلال موازنتها على مواجهة مخاطر تزايد الديون أو أية أحداث طارئة في المستقبل بمعنى آخر فان هذه المؤشرات تستخدم لقياس مدى قدرة المال العام وقدرة المالية العامة على مواجهة مشكلة الديون في المستقبل، ويتم التعرف على ذلك بعدة مؤشرات أهمها:

#### 1.7. مدى تناسب معدل نمو الإيرادات والنفقات:

تعكس الأزمة المالية المستمرة للدولة نفسها في استمرار عجز الميزانية وحيث أن الدولة تعتمد في تمويل هذا العجز أو الجزء الأكبر منه على المساعدات الخارجية فان الوزن النسبي لإيرادات العامة يتطور بتطور هذا الدعم زيادة وانخفاضاً.

#### 2.7. مدى تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام:

يمكن الاستفادة في هذا المؤشر من خلال المقارنة بين معدل الفائدة ومعدل نمو الدين العام حيث يدل زيادة سعر الفائدة أو تساويها مع معدل نمو الدين العام على الرشد في إدارة الدين العام وإمكانية كبح جماحه، أما لو قل سعر الفائدة عن معدل النمو في الدين العام فان هذا يشير إلى إمكانية الوصول لمرحلة الخطر.<sup>1</sup>

### 8. مؤشرات أعباء الدين:

هو نسبة أعباء الدين إلى إجمالي النفقات العامة والجارية والتي تعكس النسبة المخصصة في النفقات لتمويل أعباء الدين العام.

لا يوجد توافق الآراء بين المنظمات الدولية المختلفة فيما يتعلق بتحديد المستويات الدنيا لهذه المؤشرات يبين الجدول التالي للمستويات الدنيا المقترحة في الدول النامية وهي مصادر عن منظمين دوليتين مختلفتين كما في الجدول التالي:

<sup>1</sup> - حسام خالد حسين الريفي، مرجع سبق ذكره . ص ص 45-47.

جدول رقم (2-1) يمثل مقارنة المستويات الدنيا المقترحة لمؤشرات الاستدامة المالية بين المنظمة الدولية لتخفيف الديون صندوق النقد الدولي

| مؤشر قابلية التأثير           | المنظمة الدولية لتحقيق الديون | صندوق النقد الدولي |
|-------------------------------|-------------------------------|--------------------|
| خدمة الدين/ الدخل             | %28 - %63                     | %25 - %35          |
| القيمة الحالية للدين/ الدخل   | %88 - %127                    | %200 - %300        |
| الفائدة/ الدخل                | %4.6 - %6.8                   | %07 - %10          |
| الدين/ الناتج المحلي الإجمالي | %20 - %25                     | %25 - %30          |
| الدين/ الدخل                  | %92 - %167                    | %90 - %150         |

المصدر: حسام خالد حسين الريفي، العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية، أطروحة ماجستير، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، 2014. ص 47.

#### قيد الميزانية الزمنية والاستدامة المالية:

يعتبر الدين العام محققا للاستدامة في حالة إذا كان يحقق شرط القدرة على سداد الديون ولكي يتحقق هذا الشرط يجب أن يكون في المستقبل فائض أولي في الميزانية يكفي لسداد هذا الدين سواء القيمة الأساسية له أو الفوائد المترتبة عليه، أي أن هذا الشرط يقتضي بأن يكون حجم الدين الحالي بالإضافة إلى القيمة الحالية المخصومة للإنفاق لا تتعدى القيمة الحالية المخصومة للعائد، وبمعنى آخر أن لا تزيد القيمة العالية للدين على القيمة الحالية المخصومة لإجمالي العوائد مطروحا منها الإنفاق الغير الشامل على الفوائد.

وأوضح كل من **mendoza and oredo** أن تحقيق الاستدامة مرتبط بالقدرة على سداد الديون والمرتبط بنماذج الإيرادات والنفقات الحكومية في الحاضر والمستقبل وبالتالي فإن الاستدامة المالية مرتبطة بتحقيق قيد الميزانية الزمنية وهو الذي ينظر للدين العام من منظور الاستدامة المالية أي تحديد حجم الدين العام الذي لا يؤثر على القدرة المالية للحكومة على سداد هذا الدين واشتاق قيد الميزانية الزمنية السابق الإشارة إليه من معادلة القيد الثابت للميزانية الحكومية:

#### المعادلة رقم (01)

$$B_1 + {}_1r = B_1 + D_1$$

حيث أن:

$B_1$ : الدين العام ( المصدر الأول من أذونة الخزنة)

$D_1$ : عجز / فائض الميزانية الأولى

$R_1$ : معامل الخصم بين الفترتين 1 أو 1+1

ويحل المعادلة رقم (01) يكون قيد الميزانية الزمني هو:

**معادلة رقم (02)**

$$B_1 = \sum R (t_1 t + j)^{-1} D_{t+1} \lim_{r \rightarrow 1} (t, t + T)^{-1} B_{t+T+1}$$

$$r(t-t+j) = TTT_t + k$$

حيث أن  $r(t, -t+j)$ : معامل الخصم بين الفترتين  $t$  و  $t+j$

وعليه فإن من خلال حل المعادلة رقم (2) فإن تحقيق الاستدامة يتطلب أن تزيد القيمة الحالية لفائض الميزانية الأولى المستقبلي عن القيمة الحالية للعجز الأولى المستقبلي بما يكفي لتغطية الفارق بين حجم الدين العام في أول الفترة والقيمة الحالية لحجم الدين العام في نهاية الفترة ولكي يتحقق هذا فإنه يجب أن لا تقوم الحكومة بسداد الدين من خلال التمويل البونزي (ponzi)، أي الاستدامة لسداد مدفوعات الدين وعليه فإن شرط الاستدامة يترادف مع عدم التمويل البونزي للدين العام وبذلك يتحقق قيد الميزانية الزمني عندما يؤول حجم الدين العام إلى الصفر في نهاية الفترة وهو ما توضحه المعادلة رقم (03):

**المعادلة رقم (03)**

$$\lim_{r \rightarrow 1} (t, t + T)^{-1} B_{T+T} = B_{t+1} = 0$$

وبالتالي فإن شرط الاستدامة وفقاً لقيد الميزانية الزمني يقتضي أن تحقق الحكومة في المستقبل فائضا في الميزانية العامة يكفي لسداد هذا الحجم من الدين العام.

**ثانيا - مؤشر الاستدامة المالية ما قبل الحدوث:**

إن الوزن الكبير لخدمة الدين في ميزانية بعض الدول بالإضافة إلى عمليات الضغط المدني على المصرف بدأ يعيق التعديلات المالية التي لم تستند إلى التدابير السياسية ذات الطابع التقديري، فمبدأ الدين العام ودفع الفوائد الناتجة عنه تشكل قضية هيكلية في الدول ذات العجز المستمر في هذا الخصوص تتضح ضرورة إيجاد مؤشرات تتيح التحكم على قدرة الدول على مواجهة إبرام الديون قبل نشوء قضية الاستدامة نظرا لأن القرارات المالية الحالية تفرض التزامات طويلة الأجل تهدف مؤشرات الاستدامة المالية إلى إظهار هذه النواحي البيئية للمالية العامة بناء على المعلومات المتوفرة سنة بعد سنة وتنشئ عن طريق الموازنات المالية الصلة بين إجماليات المالية لسنتين والصلة بينهما وبين متغيرات الاحتياطي فيؤلف الدين العام الصافي تراكم العجزات المالية الماضية ويضاف إلى أرصدة الميزانية المستقبلية كنفقة دفع الفوائد على الدين

العام الناتج وهكذا سوف يتمثل عدم التوازن المالي الواقع باستمرار في عبء المصروفات القادمة المطلوبة لدفع الفوائد مما يؤدي إلى تراكم دين جديد.

وتبين المعادلة التالية تناسب البيني المتواجد بين الموازنات المالية من جهة وبين الدين العام من جهة أخرى وبين دفع الفوائد من جهة ثالثة كما يلي:

$$D_{t+1} = D_t(1 + r_t) + BP_t$$

حيث أن  $D_t$  هو الدين العام في فترة  $t$

و  $r_t$  هو سعر الفائدة على الدين

و  $BP_t$  هو الميزانية المالية الأولية

ابتداء في هذه النسبة ينشأ الشرط الرئيسي لاستدامة وهو يحدد علاقة الاتساق بين متغيرات السياسة، أي بين نمو الدين ونمو الناتج المحلي الإجمالي والعجز الأولي وفقا لسعر الفائدة المعين وتقتصر المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الأنتوساي) مؤشرات متوافقة مع مبادئ الاستدامة المالية والتناسب البيني المتواجد بين الميزانيات المالية من جهة وبين الدين العام من جهة أخرى، وبين دفع الفوائد من جهة ثالثة من أبرز المؤشرات<sup>1</sup>:

### 1. مؤشرات المتانة الضريبية (الفجوة الضريبية):

أحد الأبحاث الأولى قام بها بلانشار (1990م) وهو يقترح في وثيقته باستعمال مؤشر الاستدامة يقدر اتساق السياسة الضريبية المعمول بها بالحفاظ على ثبات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي انه هو مؤشر الفجوة الضريبية الذي يقيس الفضل بين العبء الضريبي القائم والعبء الضريبي المستدام بالشكل التالي:

$$t_n^* - t = \sum_{n=1}^n g + (r - q) d^* - t$$

حيث أن  $t_n^*$  هو العبء الضريبي الذي يؤدي في فترة  $n$  السنوات إلى استقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي

الإجمالي على مستوى  $d^*$ ، و  $g$  هو المصروف، و  $r$  هو سعر الفائدة، و  $q$  معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي  $(PIB)^*$ .

هكذا فان هذا المؤشر يدل على مستوى العبء الضريبي المطلوب لتثبيت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ومن المعلوم مستوى المصروف ومسار نمو الناتج المحلي الإجمالي والرصيد الابتدائي للدين، إذا كانت النسبة سلبية يدل المؤشر على أن العبء الضريبي على الاقتصاد منخفض للغاية ولا يستطيع تثبيت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي  $(PIB)$ .

<sup>1</sup> - حسام خالد حسين الريفي، مرجع سبق ذكره، ص 48-49.

\* - PIB: Produit Intérieur brut

هناك طريق آخر لتحليل نفس التقييد الزمني، فهي لا تقتصر على تقدير الأدوات في السياسة الضريبية فإنها عبارة عن مؤشر الفجوة الأولي ويدل على الرصيد الأولي المطلوب في تثبيت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ومن المعلوم خطوط السير المتوقعة لسعر الفائدة الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي فيعكس هذا المؤشر الفضل بين قيمة الأرصدية الأولية المستقبلية المطلوبة لتثبيت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي والرصيد الأولي للابتدائي.

## 2. مؤشر بيوتر

من جهة أخرى يقترح بيوتر (1985م) باستعمال مؤشر يسعى أيضا إلى قياس الفجوة بين الميزانية الأولية المستدامة والرصيد الأولي الفعلي حيث تم تحديد شرط الاستدامة بناء على مفهوم القيمة الصافية للملكية وهو أوسع في نفس المفهوم في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ويعرف مؤشر بيوتر هذه الفجوة كما يلي:

$$b^* - b_t = (r - q) W_t - b_t$$

حيث أن  $b^*$  هو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB) المستدام، و  $b$  هو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، و  $W_t$  هو قيمة الملكية الصافية للحكومة كنسبة الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، و  $r$  هو سعر الفائدة، و  $q$  هو معدل نمو الناتج.

تدل القيمة الموجبة للمؤشر على أن الميزانية الأولية الحالية منخفضة للغاية ولا تستطيع تثبيت القيمة الصافية للملكية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، فإن هذا المؤشر يعتبر السياسة الضريبية مستدامة إذا أدت إلى الحفاظ على ثبات الملكية الصافية للحكومة، وهو مؤشر ما قبل الحدوث EX-ANTE لكن تطبيق هذا المؤشر محدود عن جراء مشاكل هامة من حيث المنهج والقياس فيترب على القياس الصحيح للقيمة الصافية للملكية الحكومية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، إن يظم عددا من عناصر يصعب إحصائها العلمي أما الأصول فيجب أن لا تظم الأصول المالية ورأس المال الحقيقي فقط بل أن تتضمن كذلك أصول الأراضي والمعادن والقيمة الحالية للضرائب المستقبلية (بما فيها الأقساط المخصصة للضمان الاجتماعي) إضافة إلى غيرها التي يصعب إحصائها، أما الخصوم فيجب عليها أن لا تقتصر على تضمن الدين العام المباشر بل وأن تضم كذلك القيمة الحالية للمصروف المستقبلي المخصص للضمان الاجتماعي وغيرها من الامتيازات ذات الترخيص الآلي والقيمة المعدلة حسب المخاطر لعدد من الخصوم الطارئة التي يصعب إحصائها.

## 3. مؤشر الفجوة الأولية ذات الأجر القصير:

هناك مؤشر آخر يستعمل عادة وهو مؤشر الفجوة الأولية القصيرة الأجل و يدل على مستوى الرصيد الأولي المطلوب لتثبيت الدين كنسبة الناتج المحلي الإجمالي وهو كما يلي:

$$BP^* - BP_i = (r_1 - n_1) b - BP$$

حيث أن  $BP^*$  هو الرصيد الأولي المطلوب لتثبيت الدين، و  $BP$  هو الرصيد الأولي الغالب، هو  $r$  نزعة سعر الفائدة الحقيقي و  $n$  هو معدل نمو عدد السكان  $b$  هو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB). إذا كان الرصيد الأولي الدائم أكبر من الرصيد الأولي الحالي فان الفجوة الأولية موجبة والمقصود بذلك أن السياسة المالية ليست مستدامة لأنها تميل إلى رفع مستوى الدين بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وبالعكس، إذا كانت الميزانية الأولية دائما اقل من الميزانية الأولية الحالية تميل السياسة المالية إلى تخفيض مستوى الدين بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

#### 4. العجز الأولي الإطار - المعدل -

أنه مؤشر مقترح من قبل تالفي TALVI وفيغ VEGH (2000م)

يبني هذا المؤشر على سرعة التقلب للمتغيرات الاقتصاد الكلي مما يؤدي إلى أن يختلف العجز في لحظة معينة مما قد يكون عليه في الظروف العادية للاقتصاد الكلي ويقترح المؤلفان تقدير الرصيد الأولي المعدل وفقا لتقلبات متغيرات الاقتصاد الكلي أي يقدران نوعا من القيمة الافتراضية القصيرة الأجل ويستهدف هذا المؤشر إلى مقارنة الرصيد المعدل طبقا للاقتصاد الكلي مع القيمة الناتجة عن اعتبار فوائد الناشئة فعلا في لحظة معينة بالإضافة إلى مستوى الدين ومعدل نمو الدولة اللذين يسودان حينئذ، ويتم تعريف هذا المؤشر كما يلي:

$$I_t^m = \frac{(r-g)}{(1+g)} b_{t-1} + d_t^m$$

حيث أن  $r$  هو سعر الفائدة الحقيقي المخصص للتحليل، و  $g$  هو النمو الحقيقي في نسبه التحليل، و  $d_t^m$  هو الرصيد الأولي المعدل طبقا للاقتصاد الكلي، الجهة السلبية لهذا المؤشر عبارة عن ضرورة تحديد مفهوم الظروف العادية للاقتصاد.<sup>1</sup>

#### 5. مؤشر عدم ثبات قيمه العملات:

<sup>1</sup> -تم الاطلاع على الموقع <https://www.intosaicommunity.net> بتاريخ 2022/05/16

يقارن هذا المؤشر التناسب بين الدين الخارجي والدين الداخلي مع التناسب بين السلع القابلة للتجارة والسلع غير القابلة إذا في الاقتصاد، إن تكوين الدين بالمقارنة مع تكوين الإنتاج الصناعي هو عنصر هام جدا لاستدامة وينبغي أن تكون سرعة التقلب في متغيرات تدفقات رؤوس المال أكبر منها في متغيرات الاقتصاد الكلي ولذلك:

$$b = \frac{B + eB^*}{Y + eY^*}$$

حيث أن  $b$  هو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

$B$  هو الدين من ناحية السلع غير القابلة للتجارة.

$e$  سعر الصرف الحقيقي.

$B^*$  هو الدين من ناحية السلع القابلة للتجارة.

$Y$  هو الناتج المحلي الإجمالي للسلع القابلة للتجارة.

$Y^*$  هو الناتج المحلي الإجمالي للسلع القابلة للتجارة.

وهناك حالة جديدة بالذكر في ما يتعلق باستعمال هذا المؤشر وهي كالتالي:

$$\frac{B/eB^*}{Y/eY^*} = 1$$

هذا ما يحدث إلى يتوافق تكوين الدين مع تكوين الإنتاج توافق تاما في هذه الحالة لا تؤثر متغيرات سعر الصرف على الاستدامة المالية بالحفاظ على ثبات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

ومن جهة أخرى إذا كانت القيمة اقرب من الصفر (0) بدلا من اقترابها من واحد (01) نلاحظ درجة عالية من حساسية الوضع المالية تجاه تقلبات سعر الصرف الحقيقي إذا يتطلب تقدير المؤشر (أ) تحديد (ب) ولذلك يكون المؤشر المعنى كما يلي:

$$\frac{B/eB^*}{Y/eY^*} = 1 \quad (0 \leq 1 \leq 1)$$

ويبين الجدول التالي أهم مؤشرات المالية لما قبل حدوث وما بعد نشوء قضية الاستدامة المالية:<sup>1</sup>

- جدول رقم (2-2): مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدث وما قبل الحدث:

| مؤشرات الاستدامة المالية ما قبل الحدث                                                                                                                                                                            | مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدث                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>● مؤشر المتانة الضريبية.</li> <li>● مؤشر الفجوة الأولية ذات الأجر القصير.</li> <li>● مؤشر العجز الأولي الإطار - المعدل.</li> <li>● مؤشر عدم ثبات قيمة العملات.</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>● مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.</li> <li>● مؤشر رصيد الدين/ إيرادات الميزانية المحلية.</li> <li>● مؤشر خدمة الدين/ إيرادات الميزانية المحلية.</li> <li>● مؤشر القيمة الحالية للدين/ إيرادات الميزانية المحلية.</li> <li>● مؤشر الفوائد/ الناتج المحلي الإجمالي.</li> <li>● مؤشر الفوائد/ دخل الميزانية المحلية.</li> <li>● مؤشر مؤشر الاقتدار المالي أهمها:</li> <li>- مدى تناسب معدل نمو الإيرادات والنفقات.</li> <li>- مدى تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام.</li> <li>● مؤشر أعباء الدين الاستهلاك.</li> </ul> |

المصدر: حسام خالد حسين الريفي، العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية، أطروحة ماجستير، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، 2014. ص 53.

المطلب الثاني: منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية:

اعتمدت الدراسة في تقدير الاستدامة المالية على نظرية ديناميكية الدين العام التي تركز على توصيف القيود على الميزانية في كل فترة زمنية وتوضح أن احتياجات الاقتراض تعادل رصيد الدين العام الاسمي في نفس الفترة، وتساوي كذلك مجموع العجز الأولي للموازنة ومدفوعات الفائدة على الدين العام من خلال نفس الفترة. يقدم النموذج الاقتصادي لهذه الدراسة أهم المعادلات المستخدمة في إعداد مؤشر استدعاء المالية المستخدم في تحديد مستوى الاستلام المالية في بعض الدول العربية على بيانات مالية الحكومة للفترة (2013 2018).

<sup>1</sup> - حسام خالد حسين الريفي، مرجع سبق ذكره، ص 52-53

المعادلة رقم (01) القيود على الميزانية في كل فترة زمنية

$$PSBR = (D_t - D_{t-1}) = PD_t - i_t * D_{t-1}$$

حيث:

PSBR احتياجات الاقتراض في فترة (t).

$D_t$  رصيد الدين العام الأسمى القائم في نهاية الفترة (t).

$PD_t$  العجز الأولي للميزانية الذي يحقق في الفترة (t).

$i_t$  سعر الفائدة الأسمى في الفترة (t).

المعادلة رقم (02) الفائض الأولي للميزانية:

$$-PD_t = i_t * D_{t-1} - (D_t - D_{t-1})$$

لدينا في المعادلة رقم (01):  
الفائض الأولي للميزانية  $PS_t$  يساوي عكس العجز الأولي للميزانية ( $-PD_t$ ) ويعني الإيرادات العامة ناقص النفقات باستثناء الفائدة الذي يتحقق في الفترة (t).

$$PS_t = i_t * D_{t-1} - (D_t - D_{t-1})$$

المعادلة رقم (03): معادلة ديناميكية الدين العام

تقسم المعادلة رقم (02) على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (GDP) للفترة (t) كما يلي:

$$PS_t / GDP_t = i_t * D_{t-1} / GDP_t - (D_t - D_{t-1}) / GDP_t$$

لنضع مايلي:

$$ps_t = PS_t / GDP_t$$

$$d_t = D_t / GDP_t$$

$$(1 + \pi(t)) * (1 + r(t)) = (1 + i(t))$$

$\pi$  المقاس بمخفض الناتج المحلي الإجمالي.

$$GDP(t) = (1 + g(t)) * (1 + \pi(t)) * GDP(t-1)$$

الحقيقي  $g$  ومعدل التضخم  $\pi$ .

والمعادلة رقم (03) تصبح كالتالي:

$$d_t = \frac{1 + r(t)}{1 + g(t)} * d_{t-1} - PST$$

لنضع  $B(t) = \frac{1+r(t)}{1+g(t)}$ : عامل الخصم الذي يبرز الفارق بين سعر الحقيقي (r) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي  
بالأسعار الثابتة g.

وتصبح معادلة ديناميكية الدين كالتالي:

$$d_t = B_t * d_{t-1} - PST$$

توضح هذه المعادلة أن معدل الدين العام يزداد في حالة استمرار تسجيل عجز أولي للميزانية، والذي يكون متزامنا مع ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي بالمقارنة مع معدل النمو الاقتصادي.

المعادلة رقم (04): لنفترض ثبات معامل الخصم  $(\beta(t+i) = \beta)$  من ( ) إلى  $(t+n)$  تكون معادلة ديناميكية الدين كالتالي:

$$d_t = \beta^{-1} PS_{t+1} + \beta^{-2} PS_{t+2} + \dots + \beta^{-n} PS_{t+n} + \beta^{-n} D_{t+n}$$

المعادلة رقم (05): لتحديد الفائض الأولي للميزانية ( $ps^*$ ) وعامل الخصم ( $\beta^*$ ) اللذان يمكنان من تحقيق معامل الدين العام المستهدف من قبل الحكومة ( $d^*$ ) حسب المعادلة رقم (04):

$$PS^* = (\beta^* - 1) \times d^*$$

المعادلة رقم (06): توزيع الفائض الأولي للميزانية (PS) كما يلي:

$$PS_t = ps^* + \lambda_t^* (d_{t-1} - d^*)$$

حيث أن معامل ( $\lambda$ ) يبين درجة استجابة السياسة المالية في الفترة (t) لتقليص الفارق بين معدل الدين المسجل في الفترة السابقة ومعدل الدين المستهدف، يتم تقدير ( $ps^*$ ) في المعادلة رقم (05) بعد وضع فرضية عن مستوى عامل الخصم ( $\beta^*$ ) واختيار معدل الدين العام المستهدف ( $d^*$ ).

المعادلة رقم (07): صياغة معادلة ديناميكية الدين العام باستخدام معامل درجة استجابة السياسة المالية ( $\lambda$ ):

$$d_t = (\beta_t - \lambda_t) * d_{t-1} - (\beta^* - \lambda_t - 1) * d^*$$

نعتبر أن معدل الدين العام للفترة (t-1) دائما يكون أكبر من معدل الدين العام المستهدف ( $d^*$ )، فإن المعادلة رقم (06) تبين أن التقائية معدل الدين بالمستوى المستهدف، يقتضي أن تكون القيمة المطلقة للكتلة  $(\beta(t) - \lambda(t))$

أقل من 1- على هذا الأساس، تم اختيار (  $\beta(t) - \aleph(t)$  ) كمؤشر للاستدامة المالية في الفترة (t)، من خلال المعادلة رقم (07).

المعادلة رقم (08): مؤشر الاستدامة المالية من منظور ديناميكية الدين العام.

$$IFS_t = ( \beta_t - \aleph_t ) = \frac{1+rt}{1+gt} - \frac{PSt-PS^*}{dt-1-d^*}$$

حيث أن  $IFS^*$  مؤشر الاستدامة المالية indication df fiscal sustainability ، إذا كان هذا المؤشر أقل من 1، يعني وجود استدامة مالية بحيث يمكن تحقيق معدل الدين العام المستهدف، أما إذا كان المؤشر أكبر من أو يساوي 1، فهناك عدم استدامة مالية للحكومة، حيث أن وضعية عجز الميزانية ومستوى الدين العام غير قابلة للاستمرار.

$\beta(t) = \frac{1+rt}{1+gt}$ : يعني معامل الخصم الذي يبرز التوسع بين سعر الفائدة الحقيقي (r) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (g)، كلما ارتفع المعامل كلما زاد الدين العام.

$\aleph(t) = \frac{PSt-PS^*}{dt-1-d^*}$  يبين درجة استجابة السياسة المالية في الفترة (t) لتقليص الفارق معدل الدين المسجل في الفترة السابقة ومعدل الدين المستهدف

المعادلة رقم (09): حالة الدين العام المحلي والأجنبي

لتمويل عجز الميزانية تقوم معظم الدول العربية بالاقتراض من السوق المالي المحلي ومن الأسواق المالية والخارجية، أخذنا بالاعتبار اختلاف أسعار الفائدة وتأثيرها على سعر الصرف على رصيد الدين الخارجي، في هذه الحالة، يحتسب سعر الفائدة الحقيقي في معادلة ديناميكية الدين كالتالي:

$$r_t = r_t^D * \frac{d_t^D - 1}{d_t - 1} + r_t^E * \frac{d_t^E - 1}{d_t - 1}$$

$r^D$ : سعر الفائدة الحقيقي على الدين العام الداخلي.

$r^E$ : سعر الفائدة الحقيقي على الدين العام الخارجي.

$d_t^D - 1$ : نسبة الدين العام الداخلي في الناتج المحلي الإجمالي.

$d_t^E - 1$ : نسبة الدين العام الخارجي في الناتج المحلي الإجمالي.<sup>1</sup>

المطلب الثالث: محاذير استخدام مؤشرات الاستدامة المالية

\* - IFS indication df fiscal sustainability

<sup>1</sup>-امحمد معوش، مرجع سبق ذكره، ص 5-8.

يؤخذ على استخدام مؤشرات الاستدامة المالية أنها قياسات محدودة لا تتعدى التمارين المحاسبية، تعتمد على تقديرات تحكمية لمسار الإيرادات والنفقات في المستقبل حيث لا تؤخذ في الاعتبار الآثار الناجمة عن السياسة المالية القائمة على التوسع في الدين العام على الاقتصاد من خلال تأثيرها في أسعار الفائدة والنتائج المحلي الإجمالي، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الأخرى، إن ربط الاستدامة بثبات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، الذي يعد شرطاً غير كاف لتحقيقها، حيث قد يكون هذا الحجم على الرغم من ثباته، كبير بشكل قد يؤثر سلباً على الاقتصاد، كذلك فإن هذه المؤشرات لا تحدد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي المثلى التي يجب ألا يتخطاها حجم الدين العام.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - حسام خالد، حسين الرفي، ارجع سبق ذكره، ، ص ص 53-54.

## خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل مفهوم الاستدامة المالية أي مقدرة الحكومة على الوفاء بالديون المستحقة عليها بشكل مستمر دون التعرض إلى خطر الإفلاس، وأنه بالإمكان أحداث عجز في الميزانية يتم تغطيته مستقبلا بواسطة الإيرادات المستقبلية، فقد ربط الاقتصاديون بين الاستدامة المالية والاقتراض كأداة يتم من خلالها تقليل التшоوهات الاقتصادية للأنظمة الضريبية، أي إحداث عجز مؤقت في ميزانية الدولة عند حدود معينة، ولكن مع توضيح أسباب هذا العجز والوقت اللازم للرجوع مرة أخرى لوضعية التوازن. إن مشكلة الاستدامة المالية ليست بحجم ومستوى الدين العام فحسب، وإنما بطريقة استخدام الحكومة لتلك الأموال، فإذا أرادت الحكومة توسع في إنفاقها على المدى القصير، لا بد أن تقوم بذلك من خلال مواردها الذاتية، ولكن دون تأثير على عامل الكفاءة في أدائها لمهامها من جهة أو على قدرتها في مواجهة المخاطر الحالية أو المحتملة غير المرغوب فيها خصوصا من نمو الاقتصاد وتطوره من جهة أخرى ثم تحدثنا عن أبعاد الاستدامة المالية وعلاقتها بالإصلاح المالي وكذلك تحدثنا عن مؤشرات الاستدامة المالية وحدود استخدامها.

## الفصل الثالث:

تقييم وتحليل الاستدامة المالية في الجزائر

(2020-2008)

## تمهيد

للجزائر إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري ودعم قوته، إلا إن تسيير هذه الموارد خارج قطاع المحروقات قد ضعف نظرا لنقص الحوافز التشجيعية التنمية إنتاج السلع خارج هذا القطاع، وهذا ما كان له أثر واضح على السياسة المالية بالجزائر خاصة الهيكل الضريبي نظرا لكبح تنمية موارد دخل بديلة. وان العجز الموازي في الجزائر يمثل اختلالا هيكليا ناتجا عن ارتفاع النفقات العامة المرتبطة لتمويل المخططات التنموية وتراجع الإيرادات المرتبطة بأسعار النفط، مع عدم فعالية صندوق ضبط الموارد في تغطية عجز الميزانية وفي الأخير تطرقنا بتحليل مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر وطرح بعض متطلبات ترسيخها.

**المبحث الأول: تطور السياسة المالية و إشكالية التوازن الاقتصادي العام للجزائر**

**المبحث الثاني : تقييم الاستدامة المالية في الجزائر و متطلبات تعزيزها**

### المبحث الأول: تطور السياسة المالية و إشكالية التوازن الاقتصادي العام للجزائر

إن تطور السياسة المالية في الجزائر ما هو إلا نتيجة للتطورات التي هدها الاقتصاد الجزائري في جميع المجالات (سياسية اقتصادية اجتماعية ....الخ) منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، وعليه يمكن القول إن السياسة المالية بقيها (الإنفاق) هي الركيزة الأساسية التي يمكن للدولة من خلالها التأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق أهدافها المنشودة.

#### المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر

##### أولا- تطور أداء السياسة المالية خلال الفترة من (1989-1999).

في نهاية الثمانينيات دخلت الجزائر مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، فقامت بإجراء إصلاحات اقتصادية تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع العمومي والمؤسسات العمومية بمنحها استقلالية التسيير، إلا أن هذه الإصلاحات لم تأتي بالنتائج المنتظرة بحيث لجأت الجزائر إلى إبرام مفاوضات واتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي)، ونتج عن هذه المفاوضات ما يلي:

##### 1. برنامج الاستعداد الائتماني الأول

أبرمت الحكومة أولا اتفاقية للتثبيت الهيكلي في 30/05/1989 وكان من أهم محاور الاتفاقية:

- إتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا الهدف منها تقليص العجز العام للميزانية.

##### 2. برنامج الاستعداد الائتماني الثاني.

عقدت الاتفاقية الثانية بتاريخ 03/06/1991 والمعروفة باتفاقية stand by بقيمة 400 مليون دولار على أربعة أقساط كل قسط ب100 مليون دولار ومن أهم أهدافها:

- تحرير الأسعار وتطبيق أسعار فائدة موجبة،
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار؛
- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- إلغاء عجز الميزانية؛
- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

وبسبب الوضعية الاقتصادية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الجزائري مع نهاية سنة 1993 وبداية سنة 1994، لجأت الجزائر إلى إتباع سياسة التصحيح المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة خاصة في برنامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي.

### 3. برنامج الاستقرار الاقتصادي ( 1 أبريل 1994 - 31 مارس 1995).

نظرا لفشل السياسات المتبعة سابقا في تحقيق أهداف الاتفاقية وتدهور أسعار البترول، اضطرت السلطات الجزائرية إلى تقديم طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي وحضي بقبوله في ماي 1994 وكان هذا البرنامج يهدف إلى:

- رفع معدل النمو الاقتصادي بغية خفض معدل البطالة؛
  - التحكم في التضخم ومقارنته بالمعدل الذي يتراوح بين 3% و 4%؛
  - استعادة توازن ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي؛
  - تخفيض عجز الميزانية إلى 0,3% من الناتج المحلي الإجمالي .
- علما أن الجزائر تحصلت على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل 731,5 DTS وزع على قسطين الأول قدره 389 DTS وتسلمه مباشرة بعد الاتفاق، والثاني خلال السنة على شكل دفعات.

### 4. برنامج التعديل الهيكلي (22 ماي 1995 - 21 ماي 1998).

إن الاتفاقيات السابقة كانت تهدف بالأساس إلى إحداث استقرار اقتصادي بإدارة الطلب الكلي، وبالتالي تحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي، بينما يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى عميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى زيادة العرض الكلي السلعي والخدمي وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط وذلك من خلال:

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات؛
- تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض؛
- تحرير أسعار الصرف والقضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي؛
- التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول.

علما أن الجزائر تحصلت على قرض قدره 1169 مليون حقوق سحب خاصة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - أحمد ضيف، نسيم بن يحيى، تقويم تطور السياسة المالية، الجزائر 1962، 2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 7، أبريل 2017، ص

الجدول رقم(3-1): تطور الرصيد الموازي للجزائر(1989-1999)

الوحدة: مليار د.ج

| السنوات            | 1989    | 1990   | 1991   | 1992    | 1993    | 1994   |
|--------------------|---------|--------|--------|---------|---------|--------|
| الإيرادات العمومية | 116400  | 152500 | 248900 | 311864  | 313949  | 477181 |
| النفقات العمومية   | 124500  | 136500 | 212100 | 420131  | 476627  | 566329 |
| الرصيد             | -8100   | 16000  | 36800  | -108267 | -162678 | -89148 |
| السنوات            | 1995    | 1996   | 1997   | 1998    | 1999    |        |
| الإيرادات العمومية | 611731  | 825157 | 926668 | 774511  | 950496  |        |
| النفقات العمومية   | 759617  | 724609 | 845196 | 875739  | 961682  |        |
| الرصيد             | -147886 | 100548 | 81472  | -101226 | -11186  |        |

المصدر : أحمد ضيف، نسيم بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية، الجزائر 1962، 2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 7، أبريل 2017، ص168.

تميزت هذه الفترة بتطور كبير في جانب المالية العام، حيث انتقلت الميزانية من وضعية فائض لها خلال الفترة الممتدة (1990-1991) إلى ميزانية بدأت تعرف عجز، وسجلت أول عجز سنة 1992 ثم بعد ذلك وبصفة مستمرة سنة 1993، 1994، 1995 إلا أن هذا العجز لا يفسره انخفاض أسعار النفط وإن ما زيادة نفقات التسيير من خلال زيادة الأجور والرواتب التي ارتفعت بنسبة 1.9% سنة 1993 إلى غاية 1998، بعد ذلك بدأ رصيد الميزانية يعرف تحسنا إلى غاية سنة 1997 وذلك من خلال الإجراءات المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في تعميق الإصلاحات الهيكلية، وارتفاع حصيلة الجباية البترولية من إجمالي الناتج المحلي من 10,78% إلى 19,29% سنة 1997 إلا أن هذه الحالة لم تدم طويلا نتيجة زيادة الإيرادات العمومية بوتيرة من النفقات العمومية، وكذا اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات كمورد رئيسي.

ثانيا- السياسة المالية في ظل برامج التنمية الاقتصادية

في ظل الوفرة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار الصرف، شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001-2014 وتمثلت في:

## 1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى كالري، النقل،... الخ) ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع قطاعات رئيسية هي:

الجدول رقم (3-2): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الوحدة: مليار دج

| النسبة                         | المجموع | 2004 | 2003  | 2002  | 2001  | السنوات |
|--------------------------------|---------|------|-------|-------|-------|---------|
| القطاع                         |         |      |       |       |       |         |
| أشغال كبرى وهياكل قاعدية       | 210,5   | 2    | 37,6  | 70,2  | 100,7 | 40,1%   |
| التنمية المحلية والبشرية       | 204,2   | 6,5  | 53,1  | 72,8  | 71,8  | 38,8%   |
| دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري | 65,4    | 12   | 22,5  | 20,3  | 10,6  | 12,4%   |
| دعم الإصلاحات                  | 45      | -    | -     | 15    | 30    | 8,6%    |
| المجموع                        | 525     | 20,5 | 113,9 | 185,9 | 205,4 | 100%    |

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2010 - 2000، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة الشلف - الجزائر، 2012، ص 252.

يتضح من خلال هذا الجدول أن قطاع الأشغال العمومية حاز على أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث خصص له غلafa ماليا قدره 210 مليار دج أي ما يعادل نسبة 40,1% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وهذا راجع لكون الدولة تسعى من خلاله للنهوض بالاقتصاد الوطني وتوسيع نشاط المؤسسات الإنتاجية بهدف خلق فرص عمل جديدة وتقليص حجم البطالة، أما قطاع التنمية المحلية والبشرية فقد استفاد من مبلغ قدره 204,2 مليار دج أي ما يعادل نسبة 38,8% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، و تسعى الدولة من خلال هذا القطاع إلى تحسين المستوى المعيشي خاصة في المناطق الريفية المعزولة، أما بالنسبة لقطاعي دعم الفلاحة والإصلاحات فقد حازا على نسبة 12,4% و 8,6% على التوالي والهدف منهما ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية.

### 1.1 خصائصه: بني هذا البرنامج على مجموعة من الخصائص يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال؛
- لا يمكن اعتبار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مخططا رابعيا شبيها بالمخططات التي عهدتها الجزائر في السبعينيات على اعتبار أن الجزائر تخلت نهائيا عن الاقتصاد الموجه، والتزمت نهائيا باقتصاد السوق الذي لا يتنافى مع فكرة التخطيط المركزي؛

- إن نجاح هذا البرنامج هو مرهون بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والمالي وقطاع الطاقة والمواصلات السلكية واللاسلكية والقطاع الاقتصادي العام؛
- يمكن تكييف وتحجيم البرنامج وفق الظروف السائدة حيث أن البرنامج أعد وفق للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر.

## 2.1. أهدافه: يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تنشيط الطلب الكلي؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي والمؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان في ما يخص تنمية الموارد البشرية.

## 2. برنامج دعم النمو 2005-2009

بلغت المبالغ المخصصة لبرنامج دعم النمو قيما جد ضخمة، حيث تجاوزت مبلغ 3800 مليار دج أي ما يعادل 50 مليار دولار، والهدف الرئيسي للبرنامج هو العمل على استدامة معدل النمو عند حدود مرتفعة تسمح بتحقيق انتعاش حقيقي وفعال للاقتصاد، ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم النمو إلى خمسة قطاعات تبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو: (2005-2009) الوحدة: مليار دج

| القطاع                             | حجم النفقات المخصصة لكل قطاع | النسبة |
|------------------------------------|------------------------------|--------|
| قطاع الخدمات العمومية الإدارية     | 790,4                        | 20,8%  |
| تطوير قطاع التنمية البشرية         | 600,4                        | 15,8%  |
| تطوير قطاع الهياكل القاعدية        | 862,6                        | 22,7%  |
| دعم القطاع الاقتصادي               | 577,6                        | 15,2%  |
| تحسين ظروف الإسكان والإطار المعيشي | 969                          | 25,5%  |
| المجموع                            | 3800                         | 100%   |

المصدر: محمد سعودي، اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر - دراسة حالة ولاية المدية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007، ص 200.

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن الدولة تسعى من خلال هذا البرنامج إلى التركيز بشكل كبير على تحسين ظروف الإسكان والمستوى المعيشي، حيث خصص له غلafa ماليا قدره 969 مليار دج أي ما يعادل نسبة 25,5% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم حركية النشاط الاقتصادي، يليه قطاع الهياكل القاعدية الذي خصص له غلاف مالي قدره 862,6 مليار دج نظرا للأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنية التحتية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، أما بالنسبة لقطاع الخدمات العمومية فقد خصص له غلafa ماليا قدره 790,4 مليار دج وترمي الدولة من خلال هذا القطاع إلى تحسين الخدمة العمومية ومواكبة التطورات والمستجدات في جمع القطاعات (البريد المواصلات، العدالة، الخ) ناهيك عن قطاع التنمية البشرية والقطاع الاقتصادي.

### 3. برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014.

هو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010-2014 تم تدراسته والموافقة عليه يوم 14 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية. خصصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي. يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر من الاستقلال، وهذا نظرا للغلaf المالي الكبير الذي تم رصدته لإنجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها، ويهدف هذا البرنامج عموما إلى:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه، وقد خصص لذلك مبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

الجدول رقم (3-4): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو (2010-2014) الوحدة: مليار دج

| القطاعات                                                | المبالغ المخصصة للبرنامج | النسبة |
|---------------------------------------------------------|--------------------------|--------|
| برنامج التنمية البشرية 1-                               | 9696                     | 45,7%  |
| السكن -                                                 | 3700                     |        |
| التربية، التعليم العالي، التكوين -                      | 1898                     |        |
| الصحة -                                                 | 619                      |        |
| تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية -                  | 1800                     |        |
| باقي القطاعات *                                         | 1679                     |        |
| برنامج تطوير الهياكل القاعدية 2-                        | 8400                     | 39,5%  |
| قطاع الأشغال العمومية والنقل -                          | 5900                     |        |
| قطاع المياه -                                           | 2000                     |        |
| قطاع التهيئة العمرانية -                                | 500                      |        |
| برنامج دعم التنمية الاقتصادية 3-                        | 3150                     | 16,05% |
| دعم القطاع الصناعي العمومي - الفالحة والتنمية الريفية - | 1000                     |        |
|                                                         | 2000                     |        |
| دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -                        | 150                      |        |
| المجموع                                                 | 21214                    | 100%   |

المصدر: أحمد ضيف، نسيم بن يحي، تقوم تطور السياسة المالية، الجزائر 1962، 2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 7، أبريل 2017، ص 172.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن هذا البرنامج يركز على قطاع التنمية البشرية حيث خصص له غلafa ماليا قدره 9696 مليار دج أي ما يعادل نسبة 45,5% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج بهدف التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي والتعليم العالي، أما بالنسبة لتطوير الهياكل القاعدية والتنمية الاقتصادية فهما يهدفان إلى ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه وكذا دعم التنمية الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل ذلك أجل تحسين الظروف المعيشية وتدني مستويات الفقر. عموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي. ويمكن توضيح تطور الإيرادات والنفقات خلال هذه الفترة فيما يلي:

الجدول رقم(3-5): تطور الإنفاق العمومي و الإيرادات العمومية للفترة 2000-2015

الوحدة: مليار دج

| السنوات            | 2000   | 2001   | 2002   | 2003   | 2004   | 2005   | 2006   | 2007     |
|--------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|----------|
| النفقات العمومية   | 1187.1 | 1321   | 1550.6 | 1690.2 | 1891.8 | 2052   | 2428.5 | 3108.5   |
| الإيرادات العمومية | 1587.1 | 1505.5 | 1603.2 | 1974.4 | 2229.7 | 3082.6 | 3939.8 | 3687.8   |
| السنوات            | 2008   | 2009   | 2010   | 2011   | 2012   | 2013   | 2014   | 2015     |
| النفقات العمومية   | 4191   | 4246.3 | 4466.9 | 5853.6 | 7058.1 | 6024.1 | 6980.2 | 1795.42  |
| الإيرادات العمومية | 5190.5 | 3676   | 4392.9 | 5790.1 | 6339.3 | 5957.5 | 5719   | 1318.609 |

المصدر: أحمد ضيف، نسيم بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية، الجزائر 1962، 2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 7، أفريل 2017، ص173.

عرفت النفقات العمومية تزايد بشكل كبير بحيث ارتفعت من 1187.1 مليار دينار سنة 2000 لتصل إلى 6980.2 سنة 2014 وهذا بسبب إتباع الجزائر لسياسة الإنعاش الاقتصادي لرفع مستوى معيشة الأفراد بالإضافة إلى المشاريع التي تحتاج إلى وسائل مادية وبشرية ومالية لتعاود الانخفاض مرة أخرى وهذا راجع إلى الصدمة النفطية التي ألقت بضلالها على كاهل الاقتصاد الجزائري. في حين نجد أن حصيلة الإيرادات العامة في زيادة مستمرة أيضا، بحيث ارتفعت من 1587.1 سنة 2000 لتصل إلى 6339.3 سنة 2012 وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول حيث انتقلت من 28,5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 111.04 دولار للبرميل سنة 2012، إلا أننا نسجل تراجع في الإيرادات العمومية في السنوات الأخيرة لانخفاض حصيلة الإيرادات من قطاع المحروقات. و يمكن توضيح تطورات أسعار النفط في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-6): تطور أسعار النفط للفترة 2000-2014

الوحدة: دولار للبرميل

| السنوات       | 2000  | 2001  | 2002  | 2003  | 2004   | 2005   | 2006   |
|---------------|-------|-------|-------|-------|--------|--------|--------|
| أسعار البترول | 28,5  | 24,85 | 25,24 | 29,03 | 38,66  | 54,64  | 65,85  |
| السنوات       | 2007  | 2008  | 2009  | 2010  | 2011   | 2012   | 2013   |
| أسعار البترول | 74,95 | 99,97 | 62,25 | 80,15 | 112,94 | 111,04 | 109,08 |
|               |       |       |       |       |        |        | 100,2  |

المصدر: أحمد ضيف، نسيم بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية، الجزائر 1962، 2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 7، أفريل 2017، ص173.

#### 4. رؤية استشرافية لمسار المخطط الخماسي 2015-2019

1.4. مفهوم المخطط الخماسي للتنمية: هو مخطط رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار، باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز... إلخ. ويهدف إلى:

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
  - تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
  - استحداث مناصب شغل؛
  - استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
  - تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛
  - ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجي القوي ودعم المؤسسات المصغرة؛
  - عصنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛
  - العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- وفق هذا المنظور أطلقت الجزائر برنامجين جديدين من أجل الاستجابة للانشغالات الأساسية لقطاعات السكن والصيد البحري:
- برنامج الاستثمار العمومي في قطاع البناء (65 مليار دولار) الهادف إلى إنجاز 1.6 مليون وحدة سكنية جديدة في أفق سنة 2019، وسيتم إنجاز هذا البرنامج بشراكة بين الشركات الوطنية والدولية مع إدماج التكنولوجيات الجديدة للبناء واحترام المعايير البيئية الوطنية وضمان نقل المعارف والمهارات لاسيما للشباب؛
  - المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية (2015-2020) الرامي إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني (200 ألف طن/ سنويا) وذلك بفضل تنمية تربية الأحياء المائية التي ستمثل (70%) من الإنتاج وسيشجع المخطط مواكبة الشركات الحديثة وتعزيز نظام التكوين من أجل تطور مهن الصيد البحري، لكن ثمة قطاعات أخرى مازالت متأخرة عن الركب كالزراعة البيولوجية التي لا تشغل سوى 700 هكتار مقابل 20 ألف

هكتار بالمغرب و330 ألف هكتار بتونس، وكذا السياحة البيئية وتدير النفايات وتنمية الطاقات المتجددة التي مازالت في مرحلة التجارب النموذجية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: إشكالية التوازن الاقتصادي العام للجزائر

يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة أحد عوامل الاختلال الأساسية التي تعبت بأوضاع التوازن الاقتصادي العام الداخلي. وفي الجزائر إن تزايد الإنفاق بمعدلات أعلى من معدلات تزايد الإيرادات العامة أدى إلى نشوء ظاهرة عجز الموازنة، والتي تتزايد معدلاته من سنة لأخرى، كما تمثلت أزمة الاقتصاد الوطني وتغيرات أسعار النفط في اختلال التوازن الداخلي والخارجي واختلال علاقات النمو بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، عجز الموازنة العامة ونسبة الدين العام الخارجي.

ويهدف الوقوف على وضع التوازن الاقتصادي العام للجزائر، سوف نقوم بدراسة التوازن الداخلي و التوازن الخارجي .

**أولاً- التوازن الداخلي:** تتأثر المالية العامة بمختلف التوازنات الخارجية لكون الإيرادات العامة تعتمد على الجباية البترولية والتي تتأثر بدرجة كبيرة لما يطرأ على السوق النفطية، واعتبارا لما تمثلها لميزانية في تمويل الاقتصاد وإنعاشه، فهي معرضة للتبعية للاقتصاد العالمي وخاصة أن مداخل الجزائر من إيرادات المحروقات، أما موارد الإيرادات العامة فهي مرتبطة بوتيرة النشاط الاقتصادي وهذا الأخير تتحكم فيه المتغيرات الخارجية بدرجة كبيرة خاصة، بالرجوع إلى تطور بنود الموازنة العامة يمكن القول أن النفقات العامة فاقت الإيرادات العامة خلال السنوات الأخيرة من الدراسة ( 2009 ، 2014 ) وتبعاً لذلك تكبدت مالية الدولة عجز مزمن حيث أن أسباب عجز الموازنة العامة ترجع إلى حد كبير إلى توسع الإنفاق العام بوتيرة سريعة لا يمكن مواصلتها، حيث فاق معدلها سرعة الزيادة في قاعدة الإيرادات الضريبية للاقتصاد هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن هذه العجزات التي عرفتها مالية الدولة تتأثر بدرجة كبيرة بإيرادات الجباية البترولية التي ساهمت في إيرادات الموازنة العامة بنسبة زادت عن 50% في بداية فترة الدراسة، لكن سرعان ما انخفضت في السنوات (2009، 2014 ) ، راجع هذا الانخفاض إلى تدهور أسعار البترول وانخفاضها، ورغم ذلك بقيت الجباية البترولية المورد الرئيسي للميزانية العامة، رغم تحسن الجباية العادية التي فاقت الجباية البترولية في السنتي الأخيرتين من الدراسة يعتبر عجز الموازنة للدولة أحد عوامل الاختلال الأساسية التي تعبت بأوضاع التوازن الاقتصادي العام الداخلي.

<sup>1</sup> - أحمد ضيف، نسيم بن يحيى، مرجع سبق ذكره، ص 168، 175 .

رصيد الميزانية خلال فترة الدراسة (2004، 2014): تغير رصيد الميزانية العامة خلال فترة محل الدراسة من فائض سجل خلال السنوات (2004، 2008) نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار النفط، لكن سرعان ما تدهورت أسعار النفط خلال سنة 2009 حيث انخفضت الإيرادات الجبائية وتم تسجيل عجزا موازنا خلال نفس السنة، ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات 2011 و2012 لكن تواصل العجز الموازي خلال هذه السنوات بسبب ارتفاع النفقات العامة، عودة انخفاض أسعار النفط وتسجيل عجز موازي مرة أخرى في السنتي الأخيرتين مما سبق يتضح لنا أن الاقتصاد الجزائري تميز بعجز مزمن في الموازنة العامة للدولة، والذي يعتبر أحد عوامل الاختلال الأساسية التي حلت بالتوازن المالي الداخلي، ويمكن حصر أسباب استمرار العجز في أغلب سنوات فترة الدراسة إلى سببين هما زيادة النفقات العامة للدولة بمعدلات عالية ومتزايدة، انخفاض الإيرادات العامة للدولة والتي تبقى عرضة للتغيرات الخارجية والمتعلقة بأسعار المحروقات على وجه الخصوص لكون إيرادات الموازنة تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية. وإجمالا فإن التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني يعاني من اختلال يتمثل في عدم التناسب بين الإيرادات العامة للإنفاق العام، وقد تمثلت أساسا في نمو النفقات العامة بمعدل أعلى من نمو الإيرادات العامة المتاحة محدودة المصادر.

**ثانيا- التوازن الخارجي :** حقق الميزان التجاري فائضا خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة، وجاء هذا الفائض في مستوى الميزان التجاري نتيجة ارتفاع صادرات التي بلغ تقييمتها 79,146 مليون دولار مقابل 7,9 مليون دولار من الواردات خل السنة 2008، غير أن هذا الفائض لم يكن ممكنا دون الارتفاع الكبير لأسعار البترول حتى وإن حدث ذلك فإن مرة أخرى دليل قاطع لمدى تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات، فسرعان ما انخفضت أسعار النفط سنة 2008 انخفضت الصادرات حيث بلغت 45,080 مليون دولار مقابل 7,1 مليون دولار من الواردات، ونلاحظ تحسن الأوضاع في الصادرات حيث ارتفعت سنة 2011 و 2012 إلى 72,874 مليون دولار و 71,622 مليون دولار مقابل انخفاض مستمر للواردات الذي وصلت 1,3 مليون دولار و 5.0 مليون دولار من نفس السنة، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة، لكن عودة انخفاض أسعار المحروقات خلال السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة أدى إلى انخفاض من الصادرات لتصل إلى 65,00 مليون دولار مقابل 1,4 مليون دولار من الواردات وما نستنتجه من هذا المبلغ الزهيد هو عدم وجود سياسة حقيقية لتحفيز الصادرات خارج المحروقات، وأخيرا يمكن القول أن التوازنات المالية الخارجية كانت مرهونة بأسعار المحروقات بحيث أن انخفاضها يعود حتما على هذه التوازنات كما يمكن القول أن ارتفاع أو انخفاض حصة الجباية البترولية ضمن الهيكل الجبائي يمكن أن يكون وفق أربع حالات:

- عن طريق ارتفاع الإيرادات البترولية مع استقرار الإيرادات العامة، عن طريق استقرار الإيرادات البترولية مع انخفاض الإيرادات العادية؛
- عن طريق انخفاض الجباية البترولية مع انخفاض الإيرادات العادية لكن بمعدل مرتفع بالنسبة للإيرادات العادية؛
- تكون الجباية البترولية والجباية العادية لكن بمعدل اقل بالنسبة الجباية البترولية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث تطور العجز الموازي و أثره في الاقتصاد الجزائري

يعتبر عجز الميزانية العامة للدولة في العديد من الدول من أكبر المشاكل التي تواجه اقتصادياتهم لما يتقرب على ذلك العجز من آثار اقتصادية غير مرغوب فيها تمس مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلد وقد زادت حدة هذا العجز خطورة مع تزايد دور الدولة ومسؤولياتها لذلك سعت هذه الدول إلى اتخاذ كل الأساليب من أجل معالجة ذلك العجز .

والجزائر كغيرها من الدول التي تتميز باقتصاد ريعي يعتمد في استقرار ميزانيته العامة على إيرادات المحروقات واللجوء إلى الفوائد المالية الناتجة عن الموارد الريعية المتجمعة في صناديق لاحتواء تلك الفوائد واستخدامها كأداة لتمويل عجز الميزانية.

### أولاً- تحليل تطور العجز الموازي وأسبابه في الجزائر

شهدت بداية الألفية الثالثة انتعاش كبير لأسعار النفط فكان سعي الدولة إلى المباشرة في عدة مخططات تنمية للاستفادة من انتعاش أسعار البترول خلال هذه الفترة و الجدول التالي يوضح وضعية العجز خلال سنوات الدراسة.

### الجدول رقم (3-7) : تطور العجز الموازي في الجزائر الفترة 2008-2019. الوحدة: مليار دينار جزائري

| السنوات | الجبائية العادية | الجبائية البترولية | مجموع الإيرادات العامة | نفقات التشغيل | نفقات التجهيز | مجموع النفقات العامة | الرصيد الإجمالي الموازي |
|---------|------------------|--------------------|------------------------|---------------|---------------|----------------------|-------------------------|
| 2008    | 1187.00          | 1715.40            | 29.2.40                | 2217.80       | 1973.30       | 4191.10              | 1288.70-                |
| 2009    | 1348.30          | 1927.00            | 3275.30                | 2300.00       | 1946.30       | 4246.30              | 972.00-                 |
| 2010    | 7.1421           | 7.1501             | 2923.4                 | 2659.10       | 86.3022       | 6468.86              | 3512.4-                 |
| 2011    | 0.1669           | 40.1529            | 3198.4                 | 3879.10       | 38.3981       | 8272.56              | 574.16-                 |
| 2012    | 04.1950          | 04.1519            | 3469.08                | 99.3445       | 41.2820       | 7745.52              | 4276.44-                |
| 2013    | 10.2204          | 9.1615             | 3820.00                | 18.4291       | 20.2544       | 6879.82              | 3059.82-                |
| 2014    | 90.2615          | 73.1577            | 4218.18                | 61.4335       | 71.2941       | 7756.16              | 3435.98-                |
| 2015    | 71.2961          | 94.1722            | 4684.65                | 28.4972       | 78.3885       | 8858.16              | 4173.51-                |
| 2016    | 86.3064          | 55.1682            | 4747.65                | 3.4807        | 80.3176       | 7984.10              | 3236.45-                |

<sup>1</sup> - منصور شريفة، السياسة المالية كإلية لتحقيق التوازن الاقتصادي، (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة شهادة ماجستير ، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، 2015-2016، ص ص242،245.

|      |         |         |         |         |         |         |          |
|------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|----------|
| 2017 | 39.3435 | 12.2200 | 563.51  | 84.4591 | 37.2291 | 6683.21 | 1047.7-  |
| 2018 | 04.3939 | 2776.21 | 6714.25 | 4584.46 | 443.31  | 8627.77 | 1913.52- |
| 2019 | 44.3793 | 2714.46 | 6507.90 | 47.4954 | 68.3602 | 8557.15 | 249.25-  |

المصدر: عماد غزالي، بولصنام محمد، العجز الموازي في الجزائر: أسبابه وآليات تمويله دراسات تحليلية للفترة 2000-2019، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، عدد 4، أكتوبر 2020، ص ص 616-617.

يتضح من خلال الجدول تزايد العجز الموازي للفترة (2008-2019)، حيث انتقل من 1288.70 مليار دينار سنة 2008 إلى 249,25 مليار دينار سنة 2019، ويعزى هذا الارتفاع إلى الأسباب التالية:

-تزايد حجم النفقات العمومية نتيجة البرامج التنموية منذ سنة 2008، حيث ارتفعت النفقات العامة من 4191.10 مليار دينار سنة 2008 إلى 7756.16 سنة 2014 نتيجة الأغلفة المالية المخصصة للبرامج التنموية، ثم تسجيل تراجع النفقات للفترة (2015-2019)، حيث وصل إلى 8557.15 مليار دينار سنة 2019 وذلك تأثرا بصدمة انهيار أسعار النفط سنة 2014.

-تأثر العجز الموازي بتقلبات أسعار النفط، وانعكاس ذلك بشكل مباشر على إيرادات الميزانية، حيث تشكل إيرادات الجباية البترولية نسبة معتبرة من إيرادات الميزانية العامة إذ يصل متوسط مساهمتها بحوالي 60 % في أغلب سنوات الفترة المدروسة، وعرفت الإيرادات العامة ارتفاعا من 1949.10 سنة 2007 إلى 6507,90 مليار دينار سنة 2019 مع تسجيل معدل نمو متناقص بداية من سنة 2014 بسبب تراجع أسعار النفط، وتم الاعتماد بشكل أكبر على إيرادات الجباية العادية بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014.

تعتمد إيرادات الميزانية على السعر المرجعي للبترول وليس على أساس السعر التوازني للميزانية، وقد أدى تنامي القوة بينهما إلى زيادة حجم العجز الموازي، وقد قدر السعر المرجعي ب 19 دولار قبل سنة 2008، ثم ارتفع إلى 37 دولار للبرميل للفترة (2008-2016)، 45 دولار سنة 2017 وأخيرا 50 دولار سنتي 2018-2019.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عماد غزالي، بولصنام محمد، العجز الموازي في الجزائر: أسبابه وآليات تمويله، دراسات تحليلية للفترة 2000-2019، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، عدد 4، أكتوبر 2020، ص ص 616-617.

## ثانيا- أثر العجز الموازي على الاقتصاد الجزائري:

للعجز الموازي آثار عديدة على الاقتصاد الوطني من بينها ما يلي:

**1- أثر العجز الموازي على الميزان التجاري:** يمكن تفسير اتساع العجز الموازي في الجزائر نتيجة لزيادة النفقات العامة بسبب توسع الإنفاق العام الذي شهدته الجزائر من خلال مختلف البرامج التنموية، وباعتبار أن مستوى النفقات العامة ارتفع سينخفض مستوى الادخار العام وهذا ما شاهده الأعوام الأخيرة من تآكل مدخرات صندوق ضبط الإيرادات الجزائري الذي كان مصدر أمان لسد العجز الموازي مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وارتفاع سعر صرف العملة المحلية تزداد الواردات وتنخفض الصادرات وبالتالي يتشكل عجز في الميزان التجاري ومنه في ميزان المدفوعات وهو تفسير يقترب إلى حد بعيد إلى وجهة النظر الكينزية حول العجز، فميزان المدفوعات يتأثر هو الآخر بتقلبات أسعار النفط.

**2- أثر العجز الموازي على الاستثمار المباشر:** دفع العجز الموازي الدولة إلى إتباع سياسة مالية انكماشية منذ 2015 حيث عملت على ترشيد الإنفاق العام والذي من بين أهم نقاطه إعطاء الأولوية للاستثمار في المشاريع الأساسية ذات الأهمية البالغة بإلغاء الاستثمار في المشاريع الأقل أهمية مثلا: بناء مستشفى أفضل من بناء مركبات رياضية ضخمة أو الاستثمار في محطة للطاقة أفضل من استيراد أدوات ترفيهية ، إضافة إلى ذلك تجنب الإنفاق على الاستثمارات غير المنتجة التي لا تعود بالنفع على المجتمع والاقتصاد الوطني ككل، والتي تكون إنتاجيتها ضعيفة كالمشاريع المظهرية والاحتفالات الضخمة المكلفة فبناء مركب رياضي يسع لـ 100 ألف متفرج في مدينة صغيرة لا يزيد سكانها عن 600 ألف نسمة يعد إهدار للمال العام ، ويمكننا القول أن العجز الموازي يؤدي إلى الحفاظ نسبة الاستثمارات المباشرة.

**3- أثر العجز الموازي على سعر الفائدة وبالتالي على الاستثمار في الأوراق المالية:** حيث أنه كلما زاد الاقتراض الحكومي كلما دفع ذلك سعر الفائدة إلى الارتفاع نتيجة للطلب المتزايد على الأموال في المجتمع، ولا شك أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى نتائج سلبية على عمليات الاستثمار في المجتمع، ويعد سعر الفائدة السبب الرئيسي لمعظم قرارات الاستثمار فإذا توقع المستثمرون ارتفاع أسعار الفائدة يعني أنه يجب على المستثمر أن يتعد عن الأوراق المالية طويلة الأجل ذات العائد الثابت، وعلى العكس إذا كان من المتوقع انخفاض أسعار الفائدة فإن الأمر يعني بالضرورة اقتناء تلك الأوراق المالية، وبما أن الاقتصاد يعاني من حالة عجز فإن أسعار الفائدة ترفع نتيجة الاقتراض الحكومي لتمويل العجز مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل نتيجة لتخوف المستثمرين من الخسارة.

4- أثر العجز الموازي على دخول الأفراد: دفع العجز الموازي الدولة إلى تخفيض دخول الأفراد في إطار ترشيد الإنفاق العام وذلك بالرفع من الضريبة على الدخل الإجمالي  $IRG^*$ .

5- أثر العجز الموازي على الإيرادات والنفقات العامة: أدى العجز الموازي إلى زيادة إيرادات الدولة عن طريق فرض ضرائب ورسوم جديدة أو الرفع من معدلاتها، اللجوء إلى الاقتراض العام... الخ، أما النفقات العامة فتعرف الخفاض في إطار إتباع سياسة ترشيد الإنفاق العام .

6- أثر العجز الموازي على البطالة والفقر: أدى العجز الموازي إلى ارتفاع معدلات البطالة نتيجة لتبني الجزائر لسياسة تقشفية مست سياسة التوظيف المتبعة، فأغلب المناسب التي تم فتحها هي مناصب مؤقتة ليست دائمة، كما أن أغلب المناصب تركزت في قطاع الخدمات والاتصال دون القطاعات الهامة الأخرى لذلك تباينت نسبة امتصاص البطالة بين قطاعات الاقتصاد الدولي و ارتفاع معدلات البطالة يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر نتيجة لانقطاع مصادر الدخل.

7- أثر العجز الموازي على التضخم: إن عملية طباعة تقود جديدة دون أن يكون لها غطاء يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث تضخم، فبعد أن كان بنك الجزائر يقوم بمسعى لاستعادة جزء من الكتلة النقدية وامتصاصها لضبط التضخم فإن عمليات طبع المزيد من النقود لتغطية العجز الموازي نتج عنها قيادة المعروض نقدي دو أن يقابله زيادة مادية في السلع والخدمات الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم واليات من حجر الدورة العامة المدنية في ظل أزمة الخيار الديار النفط.<sup>1</sup>

\* - IRG Import Sur le Revenu Global

<sup>1</sup> - وعيل ميلود، العجز الموازي وإشكالية استدامة الموارد المالية للموازنة العامة للدولة في الجزائر ، ط1 مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جويلية 2020، ص ص 148-149.

### المبحث الثاني: تقييم الاستدامة المالية في الجزائر متطلبات تعزيزها

في هذا المبحث سنتطرق لتقييم وتحليل الاستدامة المالية وتحليل مؤشرات ومتطلبات تعزيزها في الجزائر.

#### المطلب الأول: تحليل الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2008-2019

شهدت الوضعية الاقتصادية للفترة (2008-2019) في الجزائر اضطرابات شديدة ناجمة عن التراجع المتوقع للجباية البترولية، إثر انخفاض أسعار برميل النفط على مستوى السوق العالمية وكذا بسبب نقص وتيرة تحصيل الجباية العادية. نظرا لانخفاض النشاط الاقتصادي والاجتماعي هذه المعطيات ولدت ضغوطات كبيرة على التوازنات المالية، لاسيما ما يخص تغطية النفقات العمومية، وبالتالي فإنها تستدعي اتخاذ تدابير ملائمة للتحكم في ميزانية الدولة، وفق المعطيات والموارد الجديدة وتحقيق استدامة مالية للدول.

وعليه سنقوم بتقييم وتحليل واقع الاستدامة المالية للجزائر للفترة 2008,2020-بناء على معطيات مالية صادرة عن وزارة المالية وبنك الجزائر للخروج بمقترحات من شأنها إعطاء إضافة لتحقيق استدامة مالية للجزائر.

#### أولا- تطور الدين العام للفترة 2008-2019

من المعروف أن الدين العام يتكون من دين عام محلي ودين عام خارجي، وهذا الأخير يعتبر الأكثر استخدام القياس مدى قدرة الدولة على تحقيق الاستدامة المالية، و هذا راجع إلى ميزته الأساسية المتمثلة في عملية الدفع بالعملة الأجنبية، لذلك عادة ما تهدف السياسة المالية المعدة من طرف وزارة المالية، إلى التوفيق بين إيرادات الدولة وقدرتها على الوفاء بالدين وخدماته على المدى القصير و المتوسط، وكذلك على مدى قدرة صادراتها على تسديده باعتبارها مصدر مهما للعملة الأجنبية.

مما تجدر الإشارة إليه إلى أن المديونية الخارجية في الجزائر عرفت تراجعا كبيرا منذ سنة 2008 بفعل سياسة التسديد المسبق لها، حيث قدر الدين الخارجي لسنة 2008 بحوالي 361,6 مليار دولار أمريكي، واستمر في الانخفاض إلى غاية سنة 2015، حيث قدرت قيمته بـ 246.6 مليون دولار أمريكي وهو أدنى مستوى له منذ سنة 2000 ليعود للارتفاع ليصل إلى 1154 مليون دولار أمريكي نهاية جون من سن 2019، بالمقابل شهد الدين العام المحلي سنة 2008 بقيمة 734 دينار جزائري ثم بعدها عاد إلى الارتفاع ليلبلغ 8785 مليار دينار جزائري نهاية جوان من سنة 2019، وهذه الزيادة الكبيرة حسب التقرير التقديمي لقانون المالية لسنة 2020 المعد من طرف وزارة المالية يعود بشكل أساسي إلى إصدار سندات لصالح بنك الجزائر بمبلغ 5556.2 مليار دينار لتنفيذ التمويل الغير التقليدي، أما فيما يتعلق باستدامة الدين العام للجزائر للفترة 2008-2020

فيمكن أن نستدل عليه من خلال المعطيات الواردة في الجدول التالي:

الجدول (3-8): تطور نسبة الدين (الخارجي الداخلي - العام) إلى الناتج الداخلي الخام (2008-2019)

الوحدة: مليار دينار جزائري

| السنوات | الناتج الداخلي الخام | الدين الخارجي | الدين الداخلي | مجموع الدين العام | نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام % | نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام % | نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام % |
|---------|----------------------|---------------|---------------|-------------------|-----------------------------------------------|-----------------------------------------------|---------------------------------------------|
| 2008    | 11 043,7             | 361,6         | 734,0         | 1 095,6           | 3,27                                          | 6,65                                          | 9,92                                        |
| 2009    | 9 968,0              | 421,4         | 808,8         | 1 230,2           | 4,23                                          | 8,11                                          | 12,34                                       |
| 2010    | 11 991,6             | 409,3         | 1 099,2       | 1 508,5           | 3,41                                          | 9,17                                          | 12,58                                       |
| 2011    | 14 589,0             | 320,5         | 1 215,0       | 1 535,5           | 2,20                                          | 8,33                                          | 10,53                                       |
| 2012    | 16 209,6             | 286,9         | 1 312,2       | 1 599,1           | 1,77                                          | 8,10                                          | 9,87                                        |
| 2013    | 16 647,9             | 269,9         | 1 171,7       | 1 441,6           | 1,62                                          | 7,04                                          | 8,66                                        |
| 2014    | 17 228,6             | 298,1         | 1 239,0       | 1 537,1           | 1,73                                          | 7,19                                          | 8,92                                        |
| 2015    | 16 712,7             | 301,4         | 1 380,8       | 1 682,2           | 1,80                                          | 8,26                                          | 10,07                                       |
| 2016    | 17 514,6             | 416,0         | 3 407,3       | 3 823,3           | 2,38                                          | 19,45                                         | 21,83                                       |
| 2017    | 18 575,8             | 443,7         | 4 957,8       | 5 401,5           | 2,39                                          | 26,69                                         | 29,08                                       |
| 2018    | 20 259,0             | 466,4         | 7 580,3       | 8 046,7           | 2,30                                          | 37,42                                         | 39,72                                       |
| 2019    | 20 288,4             | 137,7         | 8 785,0       | 8 922,7           | 0,68                                          | 43,30                                         | 43,98                                       |

المصدر: مراد بوعشاوي، غزالي عماد، تحليل وتقييم مسار الاستدامة المالية، الجزائر، للفترة (2000-2020) مجلة الاقتصاد والمناجنت، مجلد 19، العدد 2، ديسمبر 2020، ص ص 102-103.

تم تحويل مبلغ الدين الخارجي من الدولار الأمريكي إلى الدينار الجزائري اعتمادا على سعر الصرف الرسمي المتوسط للسنة المصريح به من طرف بنك الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ أن نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام كانت سنة 2008 بمقدار 9.92% لتتخفف إلى أدنى مستوى لها بنسبة 8.66% سنة 2013، بعدها تعاود الارتفاع إلى نسبة 43.98% سنة 2019، وهو مؤشر سلبي على الاستدامة المالية للبلاد.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - مراد بوعشاوي، غزالي عماد، تحليل وتقييم مسار الاستدامة المالية، الجزائر، للفترة (2000-2020) مجلة الاقتصاد والمناجنت، مجلد 19، العدد 2، ديسمبر 2020، ص ص 101-103

### ثانيا- مؤشر الفجوة الضريبية للفترة المدروسة 2008-2019:

في سياق متسم بتزايد الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية ووضعية مالية متوترة في ظل عدم استقرار السوق الدولية للنفط والغاز، يعتبر تحسين الجباية العادية من بين أهم الأهداف التي سطرها الجزائر وتسعى لتنفيذها من خلال السياسات الجبائية المطبقة في مختلف قوانين المالية، وهذا بهدف تحقيق مستوى عال من الجباية العادية يغطي نفقات التسيير غير قابلة للتقليص، ومنه تحقيق استدامة مالية للدولة بعيدة عن تغيرات أسعار النفط و الجباية البترولية. في هذا الإطار فإن دراسة الفجوة الضريبية للفترة 2008 - 2019. خلال المعطيات الإحصائية المصرح بها من طرف وزارة المالية، لاسيما الفرق بين الضرائب المتوقعة للتحصيل في قوانين المالية والضرائب الفعلية المحصلة، وكذا بعض المؤشرات الأخرى للنظام الجبائي الجزائري كنسبة تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير إلى غيرها من المؤشرات التي تسمح لنا بإعطاء رأي حول الاستدامة المالية للدولة للفترة المدروسة، وسنعرضها في الجدول التالي :

### الجدول (3-9) : تطور مؤشر الفجوة الضريبية للفترة 2008-2019 (الوحدة : مليون دينار جزائري)

| السنوات | الجباية العادية | الجباية البترولية | نفقات لتسيير | نسبة تغطية الجباية العادية | نسبة الدين الداخلي الى الناتج الداخلي الخام % | نسبة الضرائب العادية المنحزة الى الناتج الداخلي الخام % | نسبة ضرائب العادية المنحزة الى الناتج الداخلي الخام % | نسبة الفجوة المربية % |
|---------|-----------------|-------------------|--------------|----------------------------|-----------------------------------------------|---------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------|-----------------------|
| 2008    | 1 187 048       | 1 715 400         | 2 217 775    | 53,52                      | 6,65                                          | 7,68                                                    | 8,74                                                  | -1,06                 |
| 2009    | 1 348 362       | 1 927 000         | 2 300 023    | 58,62                      | 8,11                                          | 10,17                                                   | 11,50                                                 | -1,33                 |
| 2010    | 1 572 944       | 1 501 700         | 2 659 078    | 59,15                      | 9,17                                          | 10,37                                                   | 10,82                                                 | -0,45                 |
| 2011    | 1 960 410       | 1 529 400         | 3 879 206    | 50,53                      | 8,33                                          | 9,07                                                    | 10,46                                                 | -1,39                 |
| 2012    | 2 284 990       | 1 519 040         | 4 782 634    | 47,77                      | 8,10                                          | 10,18                                                   | 11,77                                                 | -1,59                 |
| 2013    | 2 279 415       | 1 615 900         | 4 131 536    | 55,17                      | 7,04                                          | 11                                                      | 12,19                                                 | -1,19                 |
| 2014    | 2 350 018       | 1 577 730         | 4 494 327    | 52,28                      | 7,19                                          | 13,16                                                   | 12,13                                                 | 1,03                  |
| 2015    | 2 829 602       | 1 722 940         | 4 617 009    | 61,28                      | 8,26                                          | 14,75                                                   | 14,08                                                 | 0,67                  |
| 2016    | 3 329 031       | 1 682 550         | 4 585 564    | 72,60                      | 19,45                                         | 15,54                                                   | 14,17                                                 | 1,37                  |
| 2017    | 3 920 898       | 2 126 987         | 4 677 182    | 83,83                      | 26,69                                         | 15,31                                                   | 14,15                                                 | 1,16                  |
| 2018    | 4 039 800       | 2 349 694         | 4 648 286    | 86,90                      | 37,42                                         | 14,97                                                   | 13,38                                                 | 1,59                  |
| 2019    | 4 068 000       | 2 714 469         | 4 879 100    | 83,37                      | 43,30                                         | 14,99                                                   | 13,98                                                 | 1,01                  |

المصدر: مراد بوعشاوي، غزالي عماد، تحليل وتقييم مسار الاستدامة المالية، الجزائر، للفترة (2000-2020) مجلة

الاقتصاد والمناجنت، مجلد19، العدد2، ديسمبر 2020، ص ص 106-107.

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة تغطية الجباية العادية إلى نفقات التشغيل قد ارتفعت من 53,52% سنة 2008 إلى 83.37% سنة 2019، وهي زيادة معتبرة تترجم جهود وزارة المالية لتحقيق استدامة مالية لتمويل نفقات التشغيل من ميزانية الدولة بالجباية العادية، حيث بقيت فجوة جباية تقدر بـ 16.63% لتصبح نفقات التشغيل تغطي بالكامل من الجباية العادية، وهو مؤشر جيد إذا استمرت نسبة التغطية في الارتفاع للسنوات القادمة.

والملاحظ أن الجباية العادية قد ارتفعت بنسبة معتبرة تقارب 22% سنة 2008، وهذا راجع إلى عدة عوامل تذكر من بينها زيادة ناتج الضرائب المباشرة بمقدار 51.5 مليار دينار، والمتمثلة أساسا في زيادة تحصيل ضريبة الأرباح على الشركات بنسبة 29.5%، وكذا زيادة تحصيل الضرائب على الدخل الإجمالي المرتبطة بالأجور بسبب مراجعة نظام الأجور في قطاع الوظيف العمومي بدءا من سنة 2008، إضافة إلى زيادة تحصيل الضريبة على القيمة المضافة لاسيما المفروضة على الواردات، وقدرت الزيادة بنسبة 20.3% وهذا تبعا لزيادة الواردات الجزائرية، وتعتبر هذه الأنواع من الضرائب الأهم في نسبة تطور الجباية العادية في الجزائر، من جهة أخرى قد بلغت نسبة الفجوة الضريبية التي تترجم الفرق بين الضرائب العادية المحصلة فعلا وتلك المستهدفة بالمتوقعة في مختلف قوانين المالية للفترة المدروسة، حيث قدرت النسبة القصوى بـ: + 1.59% سنة 2018، أما النسبة الدنيا والمقدرة بـ: - 1.59% فكانت سنة 2012، حيث يمكن القول أن مجال تغير النسبة خلال فترة 20 سنة كانت مقبولة.

من جهة أخرى ومن خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الدين الداخلي إلى الناتج الداخلي الخام كانت تنازلت 6.65% سنة 2008 وبنسبة 8.26% سنة 2015، وتعاود الارتفاع إلى نسبة 43.30% سنة 2019، في حين أن الجباية العادية هي في ارتفاع منذ سنة 2008 إلى غاية 2019، وهو ما يفسر محدودية تأثير حاصل الحماية العادية في الدين الداخلي وارتباطها بالحماية البترولية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن مؤشر الفجوة الضريبية في الجزائر لا يعكس حقيقة الاستدامة المالية في الجزائر على اعتبار أن حصيلة الجباية العادية مازالت لم تصل إلى النسبة التي يمكنها تغطية الفئات التشغيل بالكامل، ومثال ذلك ميزانية الدولة لسنة 2019 حيث مازالت الجباية البترولية للممول نفقات التشغيل بنسبة 16.63% إضافة إلى مويلها بالكامل لنفقات التجهيز، وعليه فالفجوة الضريبية التي تترجم الفرق بين الضرائب العادية المحصلة فعلا وتلك المستهدفة والمتوقعة في مختلف قوانين المالية لا تكفي للحكم على استدامة مالية الدولة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- مراد بوعشاوي، غزالي عماد، مرجع سبق ذكره، ص 106-107

## ثالثا: مؤشر العجز الموازي للجزائر للفترة 2008-2020 :

لقد تم دراسة هذا المؤشر تبعا لمعطيات إحصائية تم نشرها من طرف وزارة المالية ممثلة بمختلف مديرياتها المركزية، لا سيما المديرية العامة للخزينة والمديرية العامة للتقديرات والسياسات، إضافة إلى مختلف مذكرات عرض قوانين المالية لسنوات الفترة المدروسة، كما تم الاستعانة بالتقارير السنوية للتطورات الاقتصادية والنقدية الصادرة عن بنك الجزائر لعدة سنوات وكانت النتائج وفق الجدولين الآتيين:

## الجدول رقم (3-10) : وضعية ملخصة لعمليات الخزينة توضح العجز الموازي للفترة 2008 2020

( الوحدة : مليون دينار جزائري )

| السنوات | النفقات العامة للميزانية | الإيرادات العامة للميزانية | الرصيد الموازي | رصيد ح ت خ خارج ص ض ! | رصيد عمليات الميزانية | تدخلات الخزينة | رصيد الخزينة |
|---------|--------------------------|----------------------------|----------------|-----------------------|-----------------------|----------------|--------------|
| 2008    | 4 191 051                | 2 902 448                  | -1 288 603     | 31 226                | -1 257 377            | -123 781       | -1 381 158   |
| 2009    | 4 246 334                | 3 275 362                  | -970 972       | -4 277                | -975 249              | -138 452       | -1 113 701   |
| 2010    | 4 466 940                | 3 074 644                  | -1 392 296     | 34 686                | -1 357 610            | -138 866       | -1 496 476   |
| 2011    | 5 853 569                | 3 489 810                  | -2 363 759     | 24 077                | -2 339 682            | -129 165       | -2 468 847   |
| 2012    | 7 058 173                | 3 804 030                  | -3 254 143     | 74 614                | -3 179 529            | -66 668        | -3 246 197   |
| 2013    | 6 024 131                | 3 895 315                  | -2 128 816     | 53 352                | -2 075 464            | -130 481       | -2 205 945   |
| 2014    | 6 995 769                | 3 927 748                  | -3 068 021     | -27 723               | -3 095 744            | -90 250        | -3 185 994   |
| 2015    | 7 656 331                | 4 552 542                  | -3 103 789     | 60 670                | -3 043 119            | -129 221       | -3 172 340   |
| 2016    | 7 297 494                | 5 011 581                  | -2 285 913     | 58 543                | -2 227 370            | -116 365       | -2 343 735   |
| 2017    | 7 282 630                | 6 047 885                  | -1 234 745     | 34 801                | -1 199 944            | -390 339       | -1 590 283   |
| 2018    | 7 726 291                | 6 313 959                  | -1 412 332     | 26 396                | -1 385 936            | -517 171       | -1 903 107   |
| 2019    | 7 725 477                | 6 586 500                  | -1 138 977     | 48 763                | -1 090 214            | -863 186       | -1 953 400   |

المصدر: مراد بوعشاوي، غزالي عماد، تحليل وتقييم مسار الاستدامة المالية، الجزائر، للفترة (2000-2020) مجلة الاقتصاد والمناجنت، مجلد 19، العدد 2، ديسمبر 2020، صص 108-109.

يضم تمويل العجز الخاص بالخزينة كل من العجز الموازي ورصيد حسابات التخصيص الخاص خارج رصيد صندوق ضبط الإيرادات مضاف إليهم تدخلات الخزينة، كما أن عجز الخزينة يعبر عن احتياجات التمويل، وهذا الأخير تم تغطيته

للفترة (2008-2019) من خلال التمويل البنكي، التمويل غير البنكي، اقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات، التمويل الخارجي والقروض الداخلية .

الجدول الآتي يوضح تفاصيل التمويل لعجز الخزينة للفترة المدروسة :

الجدول رقم (3-11) : جدول تمويل عجز الخزينة ومؤشر العجز الموازي للفترة 2008-2020

(الوحدة : مليون دينار جزائري)

| السنوات | رصيد الخزينة | إجمالي التمويل | تمويل بنكي | تمويل غير بنكي | الاقتطاع من ص | التمويل الخرجي | القروض الداخلية | مؤشر العجز الموازي % |
|---------|--------------|----------------|------------|----------------|---------------|----------------|-----------------|----------------------|
| 2008    | -1 381 158   | -1 381 158     | -346 373   | 508 146        | 1 223 617     | -4 232         | 0               | -12,5                |
| 2009    | -1 113 701   | -1 113 701     | 93 460     | 655 258        | 364 282       | 701            | 0               | -11,2                |
| 2010    | -1 496 476   | -1 496 476     | 30 146     | 674 339        | 791 938       | 53             | 0               | -12,5                |
| 2011    | -2 468 847   | -2 468 847     | -19 829    | 727 998        | 1 761 455     | -777           | 0               | -16,9                |
| 2012    | -3 246 197   | -3 246 197     | 51 546     | 913 836        | 2 283 260     | -2 445         | 0               | -20,0                |
| 2013    | -2 205 945   | -2 205 945     | -165 461   | 241 112        | 2 132 471     | -2 177         | 0               | -13,2                |
| 2014    | -3 185 994   | -3 185 994     | 18 676     | 204 084        | 2 965 672     | -2 438         | 0               | -18,5                |
| 2015    | -3 172 340   | -3 172 340     | 152 546    | 13 614         | 2 886 506     | -3 326         | 0               | -19,0                |
| 2016    | -2 343 735   | -2 343 735     | 232 630    | 64 584         | 1 387 938     | 100 755        | 557 828         | -13,4                |
| 2017    | -1 590 283   | -1 590 283     | 872 871    | 82 872         | 784 459       | -2 591         | -147 328        | -8,6                 |
| 2018    | -1 903 107   | -1 903 107     | 1301 086   | 467 093        | 131 912       | -2 931         | -63 784         | -9,0                 |
| 2019    | -1 953 400   | -1 953 400     | 1547 061   | 566 022        | 0             | -1 749         | -157 934        | -9,6                 |

المصدر: مراد بوعشاوي، غزاري عماد، تحليل وتقييم مسار الاستدامة المالية، الجزائر، للفترة (2000-2020) مجلة الاقتصاد والمناجنت، مجلد 19، العدد 2، ديسمبر 2020، ص ص 102-103.

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤشر العجز الموازي خلال الفترة 2008 إلى 2019 هو مؤشر ذو قيمة سالبة، سجلت سنة 2008 -12.5 سالبة و سنة 2012 بقيمة سالبة تقدر ب: -20%، إضافة إلى زيادة مؤشر العجز الموازي بقيمة سالبة بدءا من سنة 2017 ليبلغ -11,5 % كنسبة متوقعة لسنة 2020 سجلت ميزانية الدولة خلال الفترة (2008 - 2019) عجزا مستمرا حيث قدر ب -13.81 مليار دينار جزائري في سنة 2008 ، ويعزى ما سبق إلى زيادة الأجر الوطني الأدنى المضمون وما تبعه من زيادات في مختلف المنح والتعويضات للموظفين إضافة إلى تطبيق برامج الدعم عرفت الاستدامة المالية في الجزائر وضعيفة مستدامة، على الرغم من أن مؤشر العجز الموازي بلغ عند سنة

2008 13.7%، ويبرر ذلك موجودات صندوق ضبط الإيرادات، حيث بلغ رصيده عند سنة 2008 مبلغ 5503 مليار دج، اقتطعت منه 1223 مليار دج لتمويل عجز الخزينة، بينما سجلت سنة 2012 أكبر قيمة عجز في الميزانية العامة فاقت 3246 مليار دج، فيما شهدت سنة 2013 تراجع العجز إلى 2205 مليار دج، ليعرف العجز بعد ذلك سنة 2014 اتساعا ليلغ 3185 مليار دج تزامنا مع الأزمة النفطية وتراجع أسعار النفط، ليتواصل في سنة 2015 وويلغ عجز الميزانية 3172 مليار دج.

إجمالا تم تمويل عجوزات الميزانية المعتبرة للسنوات السابقة من خلال صندوق ضبط الإيرادات، ما جعله ينخفض إلى مستوى 2072.2 مليار دج نهاية سنة 2015 بعدما كان 5563.5 مليار دج، أي ما يمثل انخفاضا بنسبة 62,8% خلال سنتين، أما سنة 2016 فقد بلغ العجز الموازي مبلغ 2343 مليار دج، وهذا في ظل تزايد الإيرادات العادية وكذا تطبيق سياسة التقشف للحكومة منذ سنة 2015، بينما بلغ سنة العجز سنة 2017 ما يقارب 1590 مليار دج، أي نسبة 6.4% من الناتج الداخلي الخام، مسجلا بذلك أدنى مستوى له منذ سنة 2011. وعلى عكس السنوات السابقة أين كان تمويل العجوزات الكبيرة للمالية العامة يتم من خلال اقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات، تطلب تمويل عجز الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية لسنة 2017 اللجوء إلى تمويلات من طرف بنك الجزائر في إطار ما يسمى بالتمويل غير التقليدي علاوة على اقتطاع من الصندوق الذي بلغ 784 مليار دينار جزائري، حيث تم آخر اقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الخزينة سنة 2018 بمبلغ 131.9 مليار دج، وبالتالي أصبح للتمويل غير التقليدي عن طريق بنك الجزائر النصيب الأكبر في تمويل العجز عن طريق التمويل البنكي بمبلغ 1301,08 مليار دج لسنة 2018، غير أنه عند نهاية سنة 2019 بلغ عجز الخزينة مبلغ 1953,4 مليار دج، وما قد عزز هذا العجز هو تدخلات الخزينة العمومية في جانفي 2019 لصالح صندوق الوطني للتقاعد بمبلغ يقدر بـ 364 مليار دج. يقابله نفاذ صندوق ضبط الإيرادات أي برصيد صغري، حيث لجأت الحكومة إلى التمويل البنكي كطريقة لتمويل العجز، وذلك من خلال التمويل غير التقليدي لبنك الجزائر.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- مراد بوعشاوي، غزالي عماد، مرجع سبق ذكره، ص ص 107-110

## المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر:

سنحاول في هذا المطلب قياس أهم مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر.

## أولا - تطور الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الخام:

كما هو معلوم يتكون الدين العام من الدين الداخلي والدين الخارجي، وهذا الأخير يعتبر الأكثر استخداما لقياس مدى قدرة الدولة على تحقيق الاستدامة المالية بالنظر لخصوصيته المتمثلة أساسا في كونه يتم بالعملة الأجنبية، لذلك عادة ما تحاول الدولة النظر إلى مدى قدرة إيراداتها على الوفاء بالدين وخدماته، وكذلك مدى قدرة صادراتها على تسديده، لكن قبل الحديث عن استدامة الدين العمومي، يجب الإشارة في البداية إلى أن المديونية الخارجية في الجزائر عرفت تراجعاً كبيراً منذ 2005 بفعل سياسة التسديد المسبق لها، فبعدما كانت تقدر بحوالي 25.261 مليار دولار أمريكي سنة 2000، فقد انخفضت إلى حدود 5.062 مليار دولار أمريكي سنة 2006، و استمرت في الانخفاض إلى غاية 2015، حيث قدرت قيمتها بـ 3.02 مليار دولار أمريكي، أما فيما يتعلق باستدامة الدين العام فيمكن أن نستدل عليه من خلال المؤشرات الواردة في الجدول أدناه:

## • الجدول رقم (3-12) بعض مؤشرات استدامة الدين العمومي 2006-2015

| السنوات/<br>المؤشرات | نسبة الدين العام إلى<br>الناتج المحلي الخام | الدين الخارجي<br>بالدولار أمريكي | نسبة الدين الخارجي إلى<br>الناتج المحلي الخام | نسبة الدين الخارجي<br>إلى الصادرات | نسبة الديون القصيرة<br>الأجل إلى إجمالي الديون |
|----------------------|---------------------------------------------|----------------------------------|-----------------------------------------------|------------------------------------|------------------------------------------------|
| 2006                 | 26.87                                       | 5.062                            | 4                                             | 9.9                                | 9.2                                            |
| 2008                 | 8.82                                        | 4.841                            | 3.5                                           | 7.2                                | 21.1                                           |
| 2010                 | 11.66                                       | 5.536                            | 3.6                                           | 11.1                               | 24.3                                           |
| 2011                 | 9.94                                        | 4.410                            | 2.7                                           | 7.5                                | 18.1                                           |
| 2012                 | 9.9                                         | 3.654                            | 2.5                                           | 6.9                                | 21.7                                           |
| 2013                 | 8.28                                        | 3.396                            | 2.6                                           | 7.3                                | 25.4                                           |
| 2014                 | 8.79                                        | 3.735                            | 2.7                                           | 8.2                                | 36.2                                           |
| 2015                 | 10.19                                       | 3.020                            | 2.5                                           | 11.2                               | 37.3                                           |

المصدر: زهير بن دعاس، نريمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر مجلة

يتضح لنا من الجدول رقم ، أن مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي انخفض من حوالي 26% سنة 2006 إلى حوالي 10 % سنة 2015، أما نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الخام فلا يتعدى 3,3% كنسبة متوسطة للفترة الممتدة بين سنتي 2006/2015، مع تسجيله تراجعاً تدريجياً سنة بعد سنة، حيث سجل أدنى قيمة له سنة 2015 بحوالي 2,5% فقط، ما يعكس الراحة المالية للجزائر وقدره مواردها الداخلية على تسديد ديونها، كما أن ديونها القصيرة الأجل لا تتعدى نسبتها 40 % من إجمالي الديون، ما يبعد الاقتصاد الجزائري عن ضغوط التسديد في المدى القصير، وذلك باعتبار أن خدمة الديون المستحقة تدرج في بنود موازنة التسيير، كما أن عوائد الصادرات الجزائرية لا تخضع لضغوط كبيرة من أجل تسديد المديونية بحكم انخفاض نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات ، حيث لا تتعدى نسبته 10 % كمتوسط للفترة المدروسة، خاصة في ظل تمتع الجزائر باحتياطي صرف في حدود 72 مليار دولار إلى غاية شهر فيفري 2019.<sup>1</sup>

#### ثانياً- قياس الفجوة الضريبية :

يتم قياس الفجوة الضريبية انطلاقاً من مقارنة نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام مع نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الخام، وبتطبيق ذلك على الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2008-2017، يتبين لنا أنّ الفجوة الضريبية كبيرة ما يعكس ضآلة مساهمة الضريبة في تغطية نفقات الدولة، بالإضافة إلى التنامي المفرط للنفقات العامة، والجدول التالي يختصر ذلك.

#### • الجدول رقم (3-13): الفجوة الضريبية في الجزائر 2008-2017.

| السنة | الناتج المحلي الخام | النفقات العامة | الجباية العادية | الناتج/نسبة النفقات المحلي الخام | الناتج/الجباية ع المحلي الخام | الفجوة |
|-------|---------------------|----------------|-----------------|----------------------------------|-------------------------------|--------|
| 2008  | 11043.7             | 4191           | 965.2           | 0.37                             | 0.08                          | 0.29   |
| 2010  | 11991.6             | 4512.8         | 1298            | 0.37                             | 0.10                          | 0.26   |
| 2011  | 14588.5             | 5853.6         | 1527.1          | 0.40                             | 0.10                          | 0.29   |
| 2012  | 16208.7             | 7058.1         | 1908.6          | 0.43                             | 0.11                          | 0.32   |
| 2013  | 16643.9             | 6024.1         | 2031            | 0.36                             | 0.12                          | 0.24   |
| 2014  | 17205.1             | 6995.7         | 2091.4          | 0.40                             | 0.12                          | 0.28   |
| 2015  | 16799.2             | 7656.3         | 2354.7          | 0.45                             | 0.14                          | 0.31   |

<sup>1</sup>- زهير بن دعاس، نيمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسخها في الجزائر مجلة

|      |                                   |      |        |        |         |      |
|------|-----------------------------------|------|--------|--------|---------|------|
| 0.33 | 0.17                              | 0.50 | 2722.6 | 7984.1 | 15824.4 | 2016 |
| 0.23 | 0.18                              | 0.41 | 3033.4 | 6882.1 | 16257.4 | 2017 |
| 0.25 | متوسط الفجوة خلال الفترة المدروسة |      |        |        |         |      |

المصدر: زهير بن دعاس، نريمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر مجلة

*Les Cahiers du Cread, vol. 34 - n° 2 – 2018 p120.*

يتضح لنا من الجدول، أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام عرفت ارتفاعا كبيرا منذ بداية الألفية، حيث انتقلت من حوالي 37% سنة 2008 إلى 50 % سنة 2016، وهو ما يعكس ارتفاعا كبيرا في حجم الإنفاق العمومي من خلال مختلف البرامج التنموية، في حين ظلت الجباية العادية كنسبة من الناتج المحلي الخام أقل من 12% من بداية الألفية إلى غاية سنة 2014، لتعرف بعدها تنامي سنة بعد سنة، حيث قاربت 18%، وتفسير ذلك مرده إلى هيمنة الجباية البترولية على هيكل الإيرادات العامة إلى غاية 2014، إلا أن تراجع أسعار النفط وإتباع سياسة ترشيد النفقات العامة أدى إلى تراجع مساهمة الجباية في هيكل الإيرادات العمومية .

إن تنامي حجم الإنفاق العمومي وهيمنة الجباية البترولية على هيكل الإيرادات العامة، انعكس على اتساع الفجوة بين النفقات العامة وقدرة تغطيتها بالاعتماد على الجباية العادية، حيث مثلت ما يقارب 25% كمتوسط للفترة المدروسة ما يعكس صعوبة تحقيق الاستدامة المالية إذا استمر الإنفاق العمومي بهذه الوتيرة .

### ثالثا-مؤشر العجز الموازي:

يشير العجز الموازي بالمعنى الضيق إلى الحالة التي تكون فيها نفقات الدولة أكبر من إيراداتها، ويعبر عنه محاسبيا بالرصيد السلبي للموازنة العامة للدولة الذي يؤثر لعجز موارد الدولة على مجابهة نفقاتها.

ومن منظور الاقتصاد الجزائري وبالنظر للدور الذي يلعبه النفط في تمويل موازنة الدولة ( حوالي 55% كمتوسط للفترة المدروسة)، فقد تم تحديد سعر مرجعي لبرميل النفط ( تم تحديده ب 37 دولار للبرميل سنة 2008، ليتم رفعه إلى 50 دولار للبرميل سنة 2017) تحسب على أساسه موارد الموازنة والباقي يحول إلى صندوق خاص بضبط الموارد\* FRR ، تفاديا لضخ سيولة أكبر من طاقة استيعاب الاقتصاد الوطني، وعليه العجز الموازي في الجزائر هو عجز حسابي تسعى من خلاله الحكومة إلى تفادي ضخ الأموال في الدائرة الاقتصادية بشكل قبلي غير مبرر اقتصادياً، والجدول أدناه يبين لنا تطور رصيد الموازنة.

\* - FRR : Fonds De Regulation Des Recettes.

• الجدول رقم (3-14): رصيد الموازنة العامة في الجزائر 2008-2018

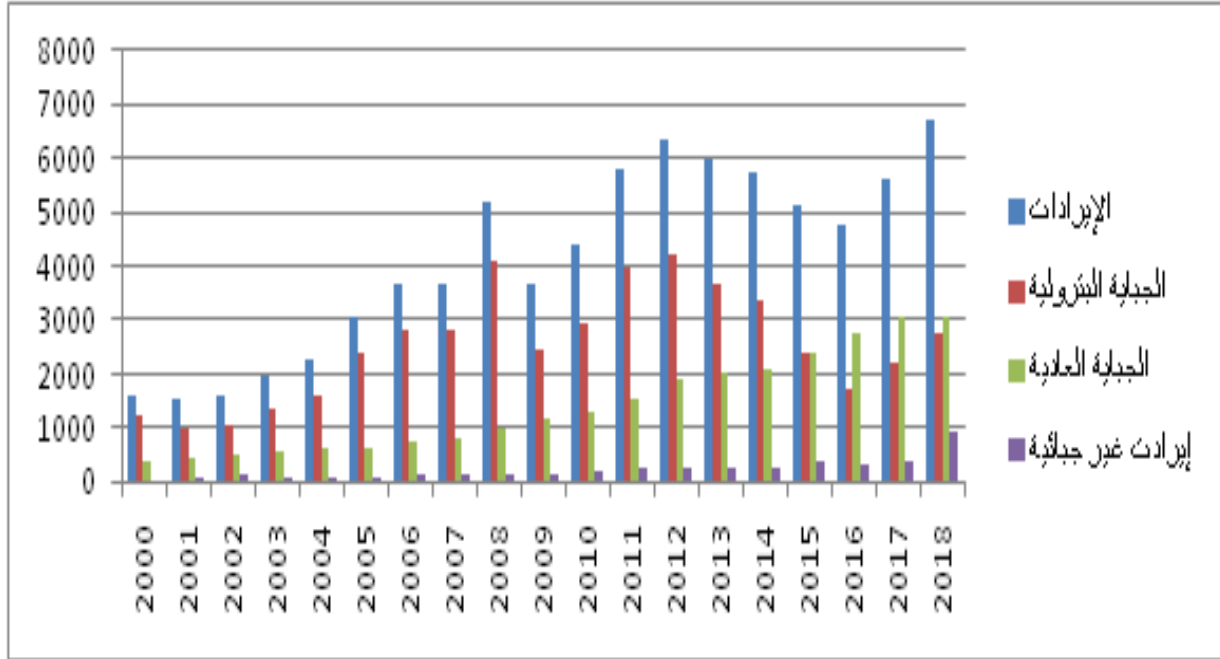
| السنة | الناتج المحلي<br>الاجمالي الخام | نفقات عامة | نفقات<br>التسيير | الإيرادات<br>العامة | الجباية<br>العادية | رصيد الموازنة | رصيد الموازنة/<br>الناتج المحلي |
|-------|---------------------------------|------------|------------------|---------------------|--------------------|---------------|---------------------------------|
| 2008  | 11043.7                         | 4191       | 2217.7           | 5190.5              | 965.2              | 999.5         | 9                               |
| 2009  | 9968                            | 4246.3     | 2300.0           | 3676                | 1146.6             | -570.3        | -5                              |
| 2010  | 11991.6                         | 4512.8     | 2659.0           | 4379.6              | 1298               | -133.2        | -1                              |
| 2011  | 14588.5                         | 5853.6     | 3879.2           | 5790.1              | 1527.1             | -63.5         | -0.04                           |
| 2012  | 16208.7                         | 7058.1     | 4935.9           | 6339.3              | 1908.6             | -718.8        | -4                              |
| 2013  | 16643.9                         | 6024.1     | 4204.3           | 5957.5              | 2031               | -66.6         | -0.04                           |
| 2014  | 17205.1                         | 6995.7     | 4714.4           | 5738.4              | 2091.4             | -1257.3       | -7                              |
| 2015  | 16799.2                         | 7656.3     | 2659.1           | 5103.1              | 2354.7             | -2553.2       | -15                             |
| 2016  | 15824.4                         | 7984,1     | 3879.2           | 4747 .4             | 2722.6             | -3236.7       | -20                             |
| 2017  | 16257.4                         | 6882.1     | 4782.6           | 5635.5              | 3035 .4            | -1236.5       | -7                              |
| 2018  | 17 205,1                        | 8628       | 4584             | 6714.2              | 3033.1             | -1914         | -11                             |

المصدر: زهير بن دعاس، نريمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر مجلة

*Les Cahiers du Cread, vol. 34 - n° 2 - 2018 p122.*

يتضح لنا من الجدول، أن العجز الموازني عرف وتيرة متسارعة بين سنتي 2009 و2016، حيث انتقلت نسبته إلى الناتج المحلي الخام من حوالي 5% إلى حوالي 20% سنة 2016، ويعزى هذا العجز إلى عاملين اثنين، يتعلق العامل الأول بتزايد حجم النفقات العمومية بمعدلات كبيرة جدا، نتيجة البرامج التنموية، وعموما بلغ متوسط نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العامة خلال الفترة : 2008-2017، حوالي 60%، مع تسجيلها لتوتيرة انخفاض سنوي، فقد انخفضت إلى حدود 50% سنة 2018، أما العامل الثاني فيتعلق بتراجع إيرادات الدولة في السنوات الأخيرة نتيجة انخفاض أسعار النفط بنسبة فاقت 40%، وهو ما جعل الخطر مضاعف على التوازنات المالية للدولة واستقرارها، مع العلم أن الجباية العادية لا تزال مكانتها دون المستوى المطلوب في هيكل إيرادات الموازنة، حيث لا تتعدى نسبة 40% من إيرادات الموازنة كمتوسط للفترة المدروسة، والشكل التالي يختصر ذلك

- الشكل رقم (3-1): تطور الإيرادات، الجباية البترولية، الجباية العادية، الإيرادات غير الجبائية



المصدر: زهير بن دعاس، نريمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر مجلة

*Les Cahiers du Cread, vol. 34 - n° 2 – 2018 p123*

يتضح من الشكل رقم (3-1) أن موارد النفط تلعب دورا هاما في توازن تمويل الموازنة العامة للدولة، حيث مثلت في المتوسط ما يقارب 55% لفترة الدراسة، ما يجعل البحث عن تحقيق الاستدامة المالية حتمية في ظل الانخفاض الحاد في أسعار النفط المتزامن مع ارتفاع حجم الإنفاق العمومي، وعليه فالتحدي القائم أمام الحكومة الجزائرية اليوم هو ضرورة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وضغط النفقات الجارية وإتباع سياسات ترشيدها، وتعميق إصلاحات الجيل الثاني "، والبحث عن مصادر تمويلية بديلة.

رابعا- اختبار شرط الملاءة المالية: يتحقق شرط الملاءة إذا كانت القيمة الحالية للتدفقات النقدية (الإيرادات مطروحا منها النفقات) أكبر أو تساوي القيمة الاسمية للدين العام عند نهاية الفترة (t)، إضافة إلى فوائده المتراكمة. وفق المتراجحة التالية،  $(R, E)/(1+i) - G$  وبالتطبيق على الجزائر بين سنتي 2016-2021، نحصل على الجدول التالي:

## الجدول رقم (3-15): حساب شرط الملاءة المالية 2016-2021

| 2021     | 2020    | 2019    | 2018     | 2017    | 2016    |                          |
|----------|---------|---------|----------|---------|---------|--------------------------|
| 7781     | 7363.7  | 6507.9  | 6714.2   | 5563.5  | 4747.4  | Rt (مليار دينار)         |
| 9158.8   | 8710.4  | 8557.1  | 8628     | 6882.1  | 7984.1  | Gt (مليار دينار)         |
| 3.6      | 3.5     | 3.4     | 3.5      | 4.2     | 4.7     | i(%)                     |
| 11191    | 9907.5  | 8369.8  | 6649.2   | 4746.8  | 2616.2  | ND (مليار دينار)         |
| -1377.8  | -1346.7 | -2049.2 | -1913.8  | -1318.6 | -3236.7 | Rt-Gt (مليار دينار)      |
| -1427.4  | -1393.8 | -2118.9 | -1849.1  | -1265.5 | -3091.4 | (Rt- Gt) / (1+i)t        |
| -11146.1 | -9718.7 | -8324.9 | -6206    | -4356.6 | -3091.4 | $\sum (Rt- Gt) / (1+i)t$ |
| 11593.9  | 10254.3 | 8654.4  | 6881.9   | 4946.2  | 2739.2  |                          |
| -22739.9 | -19973  | -16979  | -13087.9 | -9302.8 | -5830.6 | $\sum (Rt- Gt) / (1+i)t$ |

المصدر: المصدر: زهير بن دعاس، نريمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر  
مجلة

*Les Cahiers du Cread, vol. 34 - n° 2 – 2018 p124.*

يتضح من الجدول ، أن الجزائر لا تتمتع بالملاءة المالية في المدى المتوسط رغم المستويات المتدنية للدين العام، وذلك باعتبار أن شرط الملاءة المالية غير محقق لإيرادات الموازنة في الفترة الحالية والمستقبلية لا تغطي القيمة الحالية للدين العام وخدماته و النفقات الجارية والمستقبلية. وعليه فالجزائر في وضعية مالية لا تتسم بالاستدامة على المدى المتوسط، ما قد يعرضها لأزمة مديونية على المدى الطويل إذا تواصل سعر النفط في مستوياته الحالية، ولم تنجح في تنويع اقتصادها.<sup>1</sup>

## المطلب الثالث: متطلبات وجهود تعزيز الاستدامة المالية في الجزائر

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على النفط في تركيبة الناتج المحلي الخام، حيث تتعد بنسبة مساهمته الـ 35%، كما يعتبر مصدرا أساسيا للصادرات بأكثر 97% من الحصيلة الإجمالية للصادرات، ويسهم كذلك بحوالي 55 % في إيرادات الموازنة، ما جعل السياسة الاتفاقية للدولة مرهونة بتقلباته السعرية، ولفك ارتباط الاقتصاد الجزائري بهذه المادة الناضبة تم إطلاق نموذج تنموي جديد سنة 2016 يستهدف تحقيق تنويع مصادر الدخل بما يضمن في جانب منه تحقيق الاستدامة في تمويل سياساتها الاتفاقية.

<sup>1</sup> - زهير بن دعاس، نريمان رقوب، مرجع سبق ذكره، ص ص 119-125.

### أولاً- الاستدامة المالية من منظور الاقتصاد الجزائري:

يرى الكينزيون، من وجهة نظر النظرية الاقتصادية، يرى الكينزيون أن بعث النشاط الاقتصادي في أوقات الركود والأزمات يمر عبر تدخل الدولة من خلال زيادة الإنفاق العمومي وتخفيض الضرائب، لكن هل ينطبق ذلك على الدولة الربعية التي تعتمد على مورد وحيد كأساس للناتج المحلي ومركز لبناء موازنتها؟

إن الملاحظ لسيرورة الإنفاق العمومي وسياسة الميزانية عموماً في الجزائر باعتبارها من الدول الربعية يستشف أنها مسايمة للدورة الاقتصادية، بمعنى أنها ترفع من مستوى الإنفاق في حالة الرواج وتسعى إلى الحد من الإنفاق في حالة الركود، وهو ما يعاكس أساسيات أو منطلقات التحليل الكينزي إن ارتباط سياسة الميزانية بأسعار النفط يجعلها تتميز بالهشاشة عبر الزمن، فالانخفاض الحاد له ينعكس في تنامي العجز الموازي إلى أعلى مستوياته، رغم أن النفقات الاستثمارية والبرامج الاستثمارية/ النفقات والبرامج الاستثمارية ساهمت في رفع الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، إلا أن النفط لا يزال يمثل أكثر من 35% من الناتج المحلي الخام على مدار العشرين سنة الماضية في اعتقادنا، تنطلق استدامة المالية العمومية في الجزائر من ضرورة حماية الموازنة متقلبات أسعار النفط، وذلك بتمويل النفقات الضرورية لاستمرار أنشطة الدولة انطلاقاً من موارد تتميز بالاستدامة، فاعتماد الموازنة العمومية في تمويلها على النفط بحوالي 55% (كمتوسط للفترة المدروسة)، يعكس هشاشة التوازن المالي للدولة، فكل تراجع لإيرادات النفط (تراجع كمية صادرات النفط متبوعة بانخفاض أسعاره) سيرهن أكثر فأكثر نفقات الموازنة، خاصة أن حوالي 60% منها موجه لتسيير دوايب الدولة. وعليه لامناص أمام الجزائر اليوم من حوكمة أساليب إدارة مواردها وتقليص الاعتماد على النفط في إعداد موازنتها وتقليص النفقات وحوكمتها.

**ثانياً- متطلبات استدامة تمويل النفقات:** إن تحقيق الاستدامة المالية يستوجب تحقيق بعض المتطلبات، بعضها يتعلق بالسياسة الانفاقية في حد ذاتها والبعض الآخر يتعلق بتنويع الإيرادات المخصصة لتمويل النفقات.

**1. ضرورة حوكمة سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر:** يشير مفهوم الحوكمة في مجال الإنفاق العام إلى زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، مع ضرورة القضاء على مصدر التبديد والإسراف إلى أدنى حد ممكن، ولتحقيق ذلك يجب القيام بما يلي:

- تحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة، تفعيل مختلف أساليب الرقابة على النفقات، الحرص على تجنب الإسراف والتبذير، ترتيب أولويات الإنفاق العمومي .

**1.1. حصر حجم تدخل الدولة في الاقتصاد:** وذلك قصد التقليل من نمو الإنفاق العمومي الذي ارتبط لفترة زمنية طويلة بتعاظم دور الدولة في المجالات الحكومية التقليدية كالأمن الداخلي والخارجي والخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة في مجالات التعليم وكذلك بسبب تعاظم أدوارها في الإعانات والتحويلات في ظل والصحة العامة سياسات الرفاه الاجتماعي.

**2.1. إصلاح سياسات الإنفاق :** أي العمل على ترشيد سياسة الدولة الإنفاقية والابتعاد عن الإسراف والرفع من كفاءة وفعالية النفقة العمومية.

**3.1. الرقابة على الأموال العمومية:** تعتبر الأموال العمومية وسيلة غير مباشرة لتدخل الدولة في مجالات متعددة، وطبعاً يجب أن تكون هذه الأموال مرخصة من طرف السلطة التشريعية حتى تقوم الحكومة بتنفيذها، لكن أثناء أداء هذه الأخيرة لمهامها قد ترتكب أخطاء عن قصد أو غير قصد، مما يستدعي ضرورة مراقبتها، وإن كان هدف المراقبة الأساسي هو أن يكون عمل السلطة التنفيذية وفق المسار الذي رخصته لها السلطة التشريعية، أي التسيير الحسن للأموال العمومية وترشيد استعمالها.<sup>1</sup>

**2. التنوع الاقتصادي كدعامة أساسية للاستدامة المالية :** يقصد بسياسة التنوع تقليل

الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق

قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. وفيما يلي سنحاول إبراز أهم روافد التنوع من أجل الاستدامة المالية.

**1.2. ضرورة التخلي عن نموذج النمو الاقتصادي التقليدي:** تحتاج الجزائر إلى تنوع من خلال رفع مساهمة القطاعات الأخرى في تركيبة الناتج المحلي الخام، وإعادة توجيه الحوافز نحو توسيع قاعدتها الإنتاجية بهدف تفعيل عملية التصدير نحو اقتصادها الخارج.

والوصفة المعتادة لتحقيق التنوع هي أن تعمل الحكومة على تحسين أداء المؤسسات وإنشاء البنية التحتية والحد من القيود التنظيمية. وعليه فالتحدي المطروح أمام صناع القرار اليوم هو إصلاح التركيز القطاعي وتفعيل دور مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما القطاع الصناعي والزراعي وقطاع السياحة. بالإضافة إلى إصلاح تشوهات القطاع الخاص ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم تضمين ذلك في نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2030)، حيث

<sup>1</sup> - زهير بن دعاس، نريمان رقوب، مرجع سبق ذكره، ص ص 129-132.

احتوى على جملة من الإجراءات والتدابير تعمل الحكومة على تطبيقها على ثلاث مراحل (2016-2019، ثم 2020-2025، 2026-2030) لإرساء معالم توجه اقتصادي جديد يفك تبعية الاقتصاد الجزائري مع قطاع المحروقات.

**2.2. ضرورة تنويع المصادر التمويلية للاقتصاد الوطني:** تعتمد الجزائر على إيرادات الجباية العادية، وإيرادات الجباية البترولية لتغطية وتمويل نفقاتها، وباعتبار أن هذه الأخيرة تتميز بعدم الاستقرار، وتذبذب حصيلتها، نتيجة انكشاف الاقتصاد الجزائري على الأزمة النفطية وانحصار الموارد الأساسية لتمويل المشاريع التنموية، إلى جانب الدور اللافعال للجباية العادية والتي كانت دوماً دون المستوى المرغوب فيه، فهذا ما يستدعي التفكير بشكل جدي في تبني سياسة التنويع الاقتصادي، خاصة في ظل انحسار موارد صندوق ضبط الموارد، الذي ظل لفترة طويلة الملاذ الأخير لتمويل عجز الموازنة. إضافة إلى الانتقال من الاعتماد على سياسة الميزانية إلى مقاربات السوق بمختلف آلياتها وتقنياتها التقليدية والإسلامية. وفيما يلي أهم المقترحات التي من شأنها توسيع المصادر التمويلية للاقتصاد .

**1.2.2. دور السوق المالية الجزائرية:** يمكن للحكومة الاعتماد على بورصة الجزائر لتمويل مختلف مشاريعها التنموية خاصة بعد الإصلاحات الجذرية التي انطلقت منذ سنة 2012 والتي قد تمكنها من مواكبة سياسات تنويع الاقتصاد الوطني من خلال:

- إمكانية لجوء الشركات العمومية إلى البورصة للحصول على التمويل الضروري لمشاريعها وخططها الاقتصادية بعد نضوب موارد الخزينة العمومية في إطار سياسات التطهير اللامتناهية؛
- إمكانية طرح قروض سندية لتمويل مشاريع الدولة، ما يمكنها من تفادي شبح المديونية الخارجية؛
- إمكانية خوصصة بعض الشركات العمومية عن طريق البورصة على ضوء ما جاء في قانون المالية 2016 فيما يتعلق بإمكانية فتح رؤوس أموال الشركات العمومية.

**2.2.2. دمج المنتجات المالية الإسلامية في هيكل التمويل:** من خلال اتخاذ جملة من التدابير التي شأنها من الصكوك الإسلامية في حزمة إصدارات البورصة، وهذا ما يتطلب ضرورة وضع نظام قانوني وتشريعي وضريبي خاص، ولوائح داخلية تنظم عملية إصدار وتداول وإطفاء الصكوك الإسلامية.

**3.2.2. إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية:** إن تلافي المخاطر الناجمة عن تزايد نفقات الموازنة يستوجب على الحكومة توسيع قاعدة الجباية العادية، بالإضافة إلى إعادة النظر في العديد من الضرائب والرسوم خاصة ما تعلق بالرسوم

الجمركية لكبح الواردات التي أخذت منحى تصاعدي خطير أدى إلى تسجيل عجز غير مسبوق في الميزان التجاري. ويمكن إيجاز أهم دعائم تحقيق كفاءة النظام الضريبي في ما يلي :

- تبسيط الهياكل الضريبية عن طريق دمج المعدلات المتعددة لضريبة القيمة المضافة وتخفيض عدد المعدلات الضريبية المطبقة على الشركات؛
- توسيع قاعدة التحصيل الضريبي وإلغاء الإعفاءات على ضرائب دخل الشركات؛
- تطبيق ضرائب جديدة على الممتلكات العقارية أو تحسين تصميم الضرائب القائمة أو ضمان تطبيقها.

**4.2.2. ترقية قطاع الصادرات:** أخذت مسألة ترقية الصادرات خارج المحروقات زخما كبيرا منذ أن شرعت الجزائر في ذلك سنة 1986، لكن على الرغم من الحوافز الممنوحة، فإنها لا تزال دون الطموحات، فالصادرات النفطية لا تزال تستحوذ على حوالي 97% من قيمة الصادرات الكلية. وعليه فالتحدي القائم اليوم هو وضع السبل الكفيلة بتنويع الصادرات، وذلك من خلال مجابهة المشاكل التي حالت دون ذلك، خاصة ما تعلق بصعوبة التطبيق العملي للإجراءات التشريعية ضمن برنامج الإصلاح، وتوجه الاستثمار الأجنبي إلى مجال البترول، وانعدام الاستثمارات في القطاعات الأخرى... الخ.

### 3. مجابهة تحديات التمويل غير التقليدي:

إن اعتماد هذا النمط التمويلي في ظل الظروف الحالية والسيناريوهات المتوقعة للمستقبل تجعل الاستدامة المالية تواجه بعض التحديات، تتعلق بعضها بخطر تفشي الضغوط التضخمية نتيجة توسع العرض النقدي دون أن يقابله زيادة في مستويات الإنتاج الوطني، كما يتعلق بعضها الآخر بالمديونية العمومية خاصة المديونية الداخلية التي تعرف ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، حيث تقدر بأكثر من 30 مليار دولار، ما يجعل تسديدها يرفع من ميزانية نفقات التسيير (بند تسديد خدمات الدين العام) ما قد يعمق من العجز الموازي مستقبلا، ضف إلى ذلك التحديات المتعلقة باستحقاق سندات الخزينة العمومية، الذي قد يجعلها توسع الوعاء الضريبي أو ترفع من معدلات الضرائب (القرض العام ضريبة مؤجلة).<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - زهير بن دعاس، نزيهان رقوب، مرجع سبق ذكره، ص ص 132-135.

## ثالثا - الجهود المبذولة لتحقيق استدامة مالية في الجزائر وتحدياتها

## 1. الجهود المبذولة لتحقيق استدامة مالية في الجزائر

لقد قامت الجزائر منذ سنة 2000 بانتهاج العديد من الآليات في سبيل تحقيق استدامة مالية لميزانية الدولة، وسنبرزها أهمها فيما يلي:

## 1.1. إنشاء صندوق ضبط الإيرادات:

لقد تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، ونصت المادة 10 منه على أنه: "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 302 - 103 بعنوان صندوق ضبط الموارد"، حيث تمثل إيراداته كل فوائض القيم الناتجة عن مستوى تجاوز إيرادات الجباية البترولية لتقديرات قانون المالية، إضافة إلى تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية بكيفية فعالة وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق. بلغت أعلى نسبة للاقتطاع من الصندوق السداد الديون العمومية سنة 2002 بنسبة 85.87%، بالمقابل كان أكبر مبلغ للاقتطاع لسداد الديون العمومية سنة 2006 بمبلغ يقدر بـ 618.11 مليار دينار، لتليها الاقتطاعات بعد ذلك بنسب مختلفة إلى غاية سنة 2008، والتي كانت آخر سنة للاقتطاع لسداد الدين العمومي بمبلغ يقدر بـ 465.44 مليار دينار جزائري، بعدها عدلت أهدافه بموجب المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006، وأصبح تدخله يضمن تمويل عجز رصيد الخزينة العمومية بشرط أن يكون رصيد الصندوق لا يقل عن 740 مليار دينار.

شهدت سنة 2014 تراجعاً في قيمة موارد الصندوق بسبب انخفاض قيمة الجباية البترولية المحولة إليه بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث انخفضت قيمته من 7373.83 مليار دينار سنة 2014 لتصل إلى 272.50 مليار دينار سنة 2019، حيث عجز خلال هذه السنة من تغطية العجز وكانت مشاركته بصفر دينار.

في الأخير يمكن القول أن سياسة الحكومة الادخارية سنة 2000 بإنشائها لصندوق ضبط الإيرادات كان ناجحاً إلى حد بعيد في التخلص من المديونية الخارجية، وذلك بدفعها مسبقاً وتدعيم تحقيق استدامة مالية لميزانية الدولة.

## 2.1. إجراءات التقشف وترشيد الإنفاق العمومي منذ أزمة 2014: عقب التدهور الكبير الذي عرفته أسعار النفط

في سنة 2014 باشرت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات في مجال ترشيد النفقات العمومية، تضمنت تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، وذلك بالسعي لتحقيق انضباط ميزاني مس كل من ميزانتي التسيير والتجهيز على حد سواء. السياسة التقشفية وترشيد الإنفاق العام للحكومة أكثر مع الأزمة الصحية لفيروس كورونا كوفيد 19، حيث راسل الوزير الأول السادة الأمرين بالصرف الميزانية الدولة بإرسالية تحت رقم 27 بتاريخ 29/03/2020، تتضمن التذكير

بالوضعية الاقتصادية الحالية والاضطرابات الشديدة الناجمة عن تراجع المتوقع للجباية البترولية، وكذا بسبب وتيرة انخفاض تحصيل الجباية العادية، نظرا لانخفاض النشاط الاقتصادي والاجتماعي خلال سنة 2020 بسبب الأزمة الصحية الاستثنائية التي تعيشها البلاد على غرار دول العالم، جراء فيروس كورونا كوفيد 19. ومن بين التوجيهات المستندة في هذه التعليمات من أجل صرامة أكثر وعقلنة للنفقات العمومية بهدف تحقيق استدامة مالية نجد ما يلي:

- تخفيض نفقات التسيير لسنة 2020 بنسبة 50%، ما عدا نفقات المستخدمين، ونسبة 10.6% بالنسبة لنفقات التجهيز؛

- تجميد الاعتمادات المالية المتعلقة بالعمليات التي لم يتم الانطلاق فيها بعد، باستثناء المشاريع المعتمدة والموجهة لمناطق الظل وكذا المشروع المتعلق بدراسة ومتابعة وإنجاز مركز مكافحة السرطان بسعة 1200 سرير بالجلفة؛

- استعمال الأرصدة المتبقية من الاعتمادات الناتجة عن عمليات مستكملة أو الجاري استكمالها من أجل تمويل عمليات جديدة موجهة لمناطق الظل وإعطاء الأولوية للبلديات الأشد فقرا ومن جهة أخرى تقرر في إطار المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2021 إسداء توجيهات للسادة الأمراء بالصرف لميزانية الدولة تهدف إلى عقلنة وترشيد النفقات العمومية من أجل التحضير لإعداد كل من ميزانية التسيير والتجهيز لسنة 2021، حيث كانت هذه التوجيهات كما يلي :

**1.2.1. قسم التسيير:** وذلك من خلال التحكم في التوظيف وتفاذي كل افتتاح لفتح مناصب مالية عدا تلك المقررة من قبل السلطات العمومية بصفة استثنائية، ويقصد بذلك عمليات الإدماج لعقود ما قبل التشغيل، وكذا الإبقاء على عملية استبدال منصب واحد من كل خمسة مناصب أصبحت شاغرة بما في ذلك الإحالات على التقاعد. وبخصوص تسيير المصالح يجب مكافحة التبذير بجميع إشكاله للتحكم في هذا النوع من النفقات، أما بخصوص المشتريات فقد تم تأجيل عمليات اقتناء العتاد وأثاث المكتب دون أسباب واضحة للتجديد، أما فيما يتعلق بالمحاضرات والملتقيات فيجب أن تستجيب إلى الصرامة وذات جدوى، وينصح بشدة استخدام تقنية التواصل المرئي عن بعد لتنظيم هذه التظاهرات.

**2.2.1. قسم التجهيز:** وذلك من خلال تعزيز الأحكام التنظيمية المتعلقة بنفقات التجهيز للدولة، وكذا ملائمة برامج التجهيز العمومي المستقبلية مع التطورات التي تم تحقيقها وفق ترشيد اقتصادي أكبر مع الأخذ بعين الاعتبار القدرات المالية للدولة، حيث يتم منح الأولوية لإتمام المشاريع الجاري إنجازها التي بلغت نسبة 70% في الآجال المحددة وضمن التكاليف المقررة، والأخذ بعين الاعتبار المراجعات المتعلقة بتكلفة المشاريع التي كانت موضوع رفع التجميد، ويجب أن

يرفق كل اقتراح لإعادة التقييم بملف يبين مجمل العناصر التحريية عند الاقتضاء، جهة أخرى ثم تأجيل تسجيل المشاريع الجديدة بما في ذلك الدراسات إلا في الحالات الضرورية القصوى من بينها مشاريع مناطق الظل.

في الأخير يمكن القول أن سياسة التقشف وترشيد النفقات العمومية المتبعة من طرف الحكومة ما هي إلا حلول علاجية لاختلالات تعاني منها بنية الإيرادات العمومية المبنية على الجباية البترولية، وارتباطها بالسوق الدولية لأسعار النفط غير المتحكم فيها، وبالتالي على الدولة إيجاد بدائل يتم من خلالها تنويع النشاط الاقتصادي وإيجاد مصادر تمويلية مختلفة تغنيها عن سعر البرميل وتضمن ديمومة مالية لميزانية الدولة.

### صدر القانون العضوي رقم 18 / 15 المؤرخ في 02/09/2018 المتعلق بقوانين المالية:

إن هذا القانون يجسد عملية إصلاح النظام التشريعي والتنظيمي المنظم لميزانية الدولة والمالية العمومية بصفة عامة، ويهدف إلى التغطية المالية الدائمة على المدى المتوسط الميزانية الدولة من خلال الحفاظ على التوازنات الحديثة في المدى القصير والمتوسط، حيث أنه سيطبق تدريجيا من خلال الفترة 2021 – 2023.

حيث تم تبني عملية تأطير الميزانية متوسط المدى بهدف تحقيق استدامة مالية للدولة بموجب أحكام نص المادة 50 من ، قانون المالية التكميلي لسنة 2015، وتم تأكيد ذلك بصدور أحكام القانون العضوي رقم 18/15 المتعلق بقوانين المالية، ليتم تقدير وإعداد النفقات والإيرادات العمومية على المدى المتوسط ( 3 سنوات ).

وعلى سبيل المثال تأطير الميزانية متوسط المدى 2020-2022 للأعباء النهائية لميزانية الدولة، موضوع المادة 117 من قانون المالية لسنة 2020، حدد على سبيل عرض المستوى الإجمالي للنفقات 8.164,838 مليار دج لسنة 2021 و 8,277,608 مليار دج لسنة 2022، أما بالنسبة إلى الإيرادات الإجمالية فقدرت 4: 6,266,733 مليار دج لسنة 2021 و 6,366,985 مليار دج لسنة 2022 غير أن هذا المسار جد مرهون سيما مع آثار انتشار جائحة كورونا - كوفيد 19 - وما تتطلبه من نفقات إضافية لمجابهتها، وكذا انخفاض أسعار النفط وأثره على الجباية البترولية ، ضف إلى ذلك انخفاض الجباية العادية من خلال تباطؤ النشاط الاقتصادي والاجتماعي داخل البلاد.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - مراد بوعشاوي، غزالي عماد، مرجع سبق ذكره، ص 110-112

### خلاصة الفصل:

تؤدي السياسة المالية دورا هاما في الدول و تعتبر من الأدوات الاقتصادية الفعالة في التأثير على الاقتصاد العام، كما تعتمد الدولة في تطبيق سياساتها المالية على عدة أدوات تتمثل في كل من الإيرادات و النفقات بالإضافة إلى الميزانية العامة، وتعتمد الدولة على هذه الأدوات من أجل تحقيق عدة أهداف التي ترفع من مستوى اقتصاد بلدها. وهدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على تحقيق الاستدامة المالية وذلك باستخدام مختلف مؤشرات الاستدامة المالية للفترة 2008-2020 والمعطيات المالية، توصلت نتائج الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من هشاشة الاستدامة المالية.

خاتمة

جاء الإصلاح الجبائي في الجزائر كحتمية ضرورية لمواكبة تغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتھا البلاد في بداية التسعينات ولعل أهم ما جاء في هذا الإصلاح هو استهداف ضرائب جديدة، وهذا من أجل توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل نفقات الميزانية العامة للدولة ومحاولة إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية باعتبار هذه الأخيرة مورد مالي غير مضمون مما أثر على تمويل هذه النفقات خصوصا في السنوات الأخيرة نتيجة التوسع في الانفاق الحكومي من جهة ومن جهة أخرى انخفاض المردودية المالية للجباية البترولية.

وتهتم مؤشرات الاستدامة المالية بقياس مدى قدرة الدولة على مواصلة سياساتها الانفاقية والوفاء بالتزاماتها وسداد ديونها العامة بالاعتماد على مواردها الذاتية دون التعرض لمخاطر العسر المالي، وقد أظهرت الأبحاث والدراسات التجريبية الحديثة عن تعدد مداخل قياسها بتعدد أبعادها والزوايا التي ينظر منها إليها.

ومن خلال قياس وتحليل أهم مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر، توصلنا إلى أنها تعكس بجد حجم التحديات التي ستواجهها الجزائر في المستقبل خاصة فيما يتعلق بتنامي العجز الموازي واتساع الفجوة الضريبية، وهشاشة الوضعية المالية للدولة إلى المدى المتوسط، ما قد يعرض الجزائر لخطر العسر المالي على المدى الطويل إذ استمر الإنفاق بوتيرته العالية خاصة أن الدراسة أثبتت وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين النفقات والإيرادات الحكومية.

ويرتبط تعزيز الاستدامة المالية في الجزائر بعاملين إثنين، يتعلق العامل الأول بمدى انتعاش أسعار النفط في السنوات القادمة أو على الأقل استقراره في مستويات مقبولة بما يسمح بتحقيق التوازن الموازي، أما العامل الثاني فيتعلق بمدى قدرة الجزائر على تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تفعيل التمويل عن طريق البورصة، والابتعاد عن التوجه نحو المديونية الخارجية، وكذا مدى قدرة الحكومة على ترشيد نفقاتها وابتعادها عن الإسراف والتبذير.

### أولاً- نتائج الدراسة: ( نتائج اختبار الفرضيات)

- لم يشمل الإصلاح الجبائي الكثير من الضرائب واقتصرا على ثلاثة ضرائب وبالتالي فما تزال شريحة من الدخل لم تمسها الضرائب وهذا يطرح مشكل مزدوج يتعلق بنقص الإيرادات المحققة؛
- كثرة التعديلات المستمرة نابعة من رغبة الدولة في الحصول على مصادر مالية، جعلت النظام الجبائي يصطدم بعدالة الضريبة وكثرة عبئها على المكلف. إخضاع أغلب الخدمات التي يتحصل عليها الفرد يجعله غير قادر على استهلاك ما يحتاجه من سلع وخدمات، ولهذا يستوجب الأمر إعفاء بعض السلع والخدمات من الرسم على القيمة المضافة للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن؛
- اتسمت هذه الإصلاحات بغياب البعد الاستراتيجي وكذا انعدام التشخيص الدقيق للوضعية الاقتصادية، فاستمر التبذير وعد التزام الإصلاحات بالقواعد العامة لتحقيق الترشيح الجبائي؛
- الاعتماد المفرط على إيرادات النفط في تمويل البرامج التنموية، مما وضع المالية العامة في الجزائر في مواجهة مخاطر هددت القدرة على الاستمرار في استدامة عملية التمويل؛
- الوضع المالي في الجزائر غير المستدام نتيجة توقف في الكثير من الأحيان عن تمويل البرامج التنموية والتي لها علاقة مباشرة بالجانب الاجتماعي للفرد.

### نتائج اختبار الفرضيات:

**بالنسبة للفرضية الأولى:** جاء الإصلاح الجبائي كحتمية ضرورية لمواكبة التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفت البلاد و لعل أهم ما جاء في الإصلاح هو استحداث ضرائب جديدة أهمها الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة، من أجل توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل نفقات الميزانية العامة ومن هنا نثبت صحة الفرضية.

**بالنسبة للفرضية الثانية:** نجد إن تفاقم النفقات العامة طبعاً هو السبب الوحيد في عجز الموازنة، وذلك عن طريق خطط غير مؤكدة للإنفاق العام وعدم تحكمها في مسار النشاط الاقتصادي ومن هنا نثبت صحة الفرضية.

**بالنسبة للفرضية الثالثة:** تعرف الاستدامة المالية على أنها القدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها والقدرة على خدمة الدين العام في الأجلين الطويل والقصير دون حدوث أزمات مالية أو ضغوط على المالية العامة، وإن الوضعية

المالية في الجزائر جد صعبة ولا تتسم بالاستدامة المالية لتعرضها في الكثير من الأحيان للعسر المالي خاصة بعد انهيار البترول ومن هنا نثبت صحة الفرضية.

#### ثانيا- الاقتراحات:

- على الدولة القيام بالمزيد من الإصلاحات على مستوى الجباية العادية للتوصل على الأقل لتغطية نفقات التسيير للميزانية؛
- إعطاء الفرصة للجامعات المحلية لتأسيس ضرائب خاصة بها عن طريق تكريس مبدأ الجباية المحلية وهذا من أجل توفير مواردها بنفسها لتغطية نفقات ميزانيتها؛
- ضرورة العمل على تحقيق الاستدامة المالية في التمويل بالنسبة للنفقات وخاصة نفقات التسيير والتي يجب أن تمول من الجباية العادية؛
- ضرورة العمل على فك ارتباط موازنة الدولة على أسعار النفط الذي تتحكم فيه عوامل خارجية.

#### ثالثا- أفاق الدراسة:

وبناء على التوصيات السابقة يمكن اقتراح بعض الدراسات للباحثين التي يمكن أن تشكل إشكاليات بحثية مستقبلا ومنها:

- حوكمة القطاع الخاص ودوره في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام.
- انضباط وحسن إدارة المالية العامة كآلية لتحقيق الاستقرار المالي.

# قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. أحمد معوش، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة، حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، صندوق النقد العربي، لنشر المكتبة والمطبوعات، أبوظبي، الإمارات العربية 2020.
2. كريم عايش، الاستدامة المالية مفهوم - نظرية - سياسية، ط01، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، 2021.
3. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطبعة، الأولى، الطبعة الثانية، عمان 2010.
4. وحيد بن عبد الرحمان بنافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، مكتبة الملك فهد الوطنية لنشر، الرياض، 2020.
5. وعيل ميلود، العجز الموازي واشكالية استدامة الموارد المالية للموازنة العامة للدولة في الجزائر، ط1 مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جويلية 2020.
6. يحيى عبد الغني ابو الفتوح، جوانب الاقتصادية والنلية في الميزانية العامة للدولة، مكتبة الملك فهد الوطنية لنشر، الرياض، 2014.

ثانياً: المجلات

1. أحمد ضيف، نسيم بن يحيى، تقوم تطور السياسة المالية، الجزائر 1962، 2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 7، أبريل 2017.
2. ثامر علي النويران، تحليل الاستدامة الدين العام في الأردن للفترة 2000-2020، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد 17، العدد 27 قسم إدارة الأعمال كلية العلوم الاقتصادية والدراسات الإنسانية، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، 2021.
3. زهير بن دعاس، نيمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسخها في الجزائر مجلة *Les Cahiers du Cread*, vol. 34 - n° 2 - 2018 p118-119..
4. سامحي أحمد، عبد الهادي مختار، إصلاح الضريبة على الدخل الإجمالي اخذ أهم محاور الإصلاح الجبائي في الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد 6، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت 2016.
5. صبرينة، كردودي، سبرينة مانع، سهام كردودي، أساليب تمويل العجز الميزانية العامة والاثار المترتبة عنها، مجلة النور، الدراسات الاقتصادية مجلد 7، عدد 4، المركز الجامعي البيض، ديسمبر 2018.
6. عفاف زهراوي تكييف النظام الجبائي الجزائري مع متطلبات النظام المحاسبي المالي من خلال الاهتلكات والضرائب المؤجلة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 6، العدد 1، جامعة قسنطينة 2 جوان 2020.

7. عماد غزالي، بولصنام محمد، العجز الموازي في الجزائر: أسبابه وآليات تمويله، دراسات تحليلية للفترة 2000-2019، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد12، عدد4، اكتوبر2020.
8. لعمرية لعجال، دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر 2019/2021، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 العدد2 ، جامعة بوضياف المسيلة - الجزائر - ، 2019.
9. مراد بوعشاوي، غزالي عماد، تحليل وتقييم مسار الاستدامة المالية، الجزائر، للفترة (2000-2020) مجلة الاقتصاد والمناجنت، مجلد19، العدد2، ديسمبر 2020.
10. ملاك محمد، راجي بوعبد الله، دور الإصلاحات الجبائية في تمويل نفقات الميزانية العامة للدولة، دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية 1992-2019، مجلة التسيير الاقتصادي، المجلد7، العدد2، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة تسيملت، 2021.
11. منال جابر، مرسي محمد، اثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر، دراسة قياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 8 كلية التجارة، جامعة سوهاج أكتوبر 2022.

#### ثالثا: المذكرات

1. بومنجل أميرة، يوبي فاييزة، السياسة المالية والنقدية في ظل التحرير المالي - حالة الجزائر- مذكرة مقدمة في اطار متطلبات لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، 2017/2018.
2. حسام خالد حسين الريفي، العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية، أطروحة ماجستير، قسم اقتصاديات التنمية ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2014.
3. حنان انشيري، سامية خميس، إشكالية الديون السيادية وتحولها إلى أزمات اقتصادية، مذكرة في نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف 2018/2019.
4. رجاستة عبد المجيد، تقييم الإصلاح الجبائي، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 2018/2019.
5. رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.
6. عزيزي حليلة، جعفري فوزية، إشكالية المديونية الخارجية في الدول العربية، حالة الجزائر 2000/2016، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ، كلية علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2018.

7. محمد عبد المؤمن، الميزانية العامة للدولة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999/1998.
8. مراد سماح، قياس أثر السياسة المالية على الاقتصاد الجزائري، دراسة فترة، 1984، 2013، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015/2014.
9. مقداد احمد النعيمي، عادل صبحي عبد القادر الباشا، درجة اثر استعمال الاستدانة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة، رسالة لنيل درجة الماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2018.
10. منصور شريفة، السياسة المالية كإلية لتحقيق التوازن الاقتصادي، (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة شهادة ماجستير، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، 2016-2015.
11. نسيم مرزوقي، دور خزانة الولاية في تحقيق توازن الميزانية العامة، دراسة حالة خزانة الولاية أم البواقي، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2018/2017.
12. ياسين نادب علي خليل السلطاني، إصلاح النظام الضريبي الجمركي في العراق ودوره في تحقيق الاستدامة المالية للفترة 2004-2019، درجة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2021.
2. -بن غالم أحلام، تمرانت أحلام، المديونية الخارجية في الجزائر واقع وافاق، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بولصوف، ميلة 2018/2017.

#### رابعاً: المواقع الالكترونية

1. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/59582>
2. <https://www.intosaicommunity.net>
3. <https://mawdo3.com> .